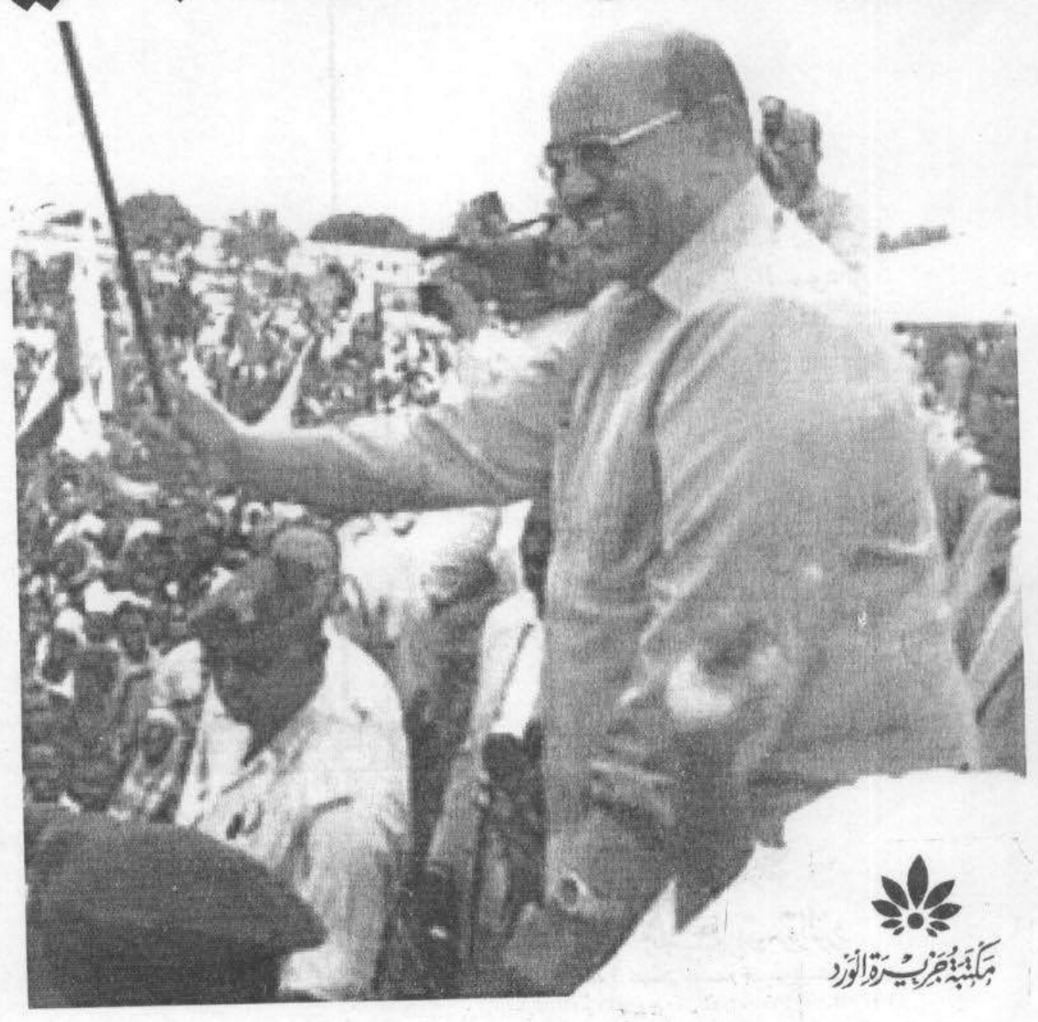
الثائر العربي السوداني

عمر حسن أحمد البشير



عُلا الخولي

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب: الثائر العربي السوداني عمر حسن أحمد البشير

اسم المؤلف: علا الخولي

رقم الإيداع :

رقم الإيداع :
٢٠١١/١٩٦٥٢

الطبعة الأولى ٢٠١١



تقديم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله

وبعد

عمر حسن أحمد البشير شخصية عربية سودانية سيقف التاريخ أمامها طويلاً لأنه كافح في سبيل وحدة السودان ورقيه، ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وجاء انفصال الجنوب نتيجة رغبة أهل الجنوب في ذلك واحترم الرجل كلمته حفاظًا على أبناء السودان شماله وجنوبه.

رجل كافح من أجل سودان حر ديمقراطي .. احترم رأي الأقلية احترامه لرأي الأغلبية .. ومع ذلك وقفت القوى المعادية لرقى العالم العربي له بالمرصاد .. واتهموه ونظامه بتهم باطلة ولم يهتز ولم يعبأ بلعبة الأمم المتحدة ولا بمحكمتها السياسية وسار على طريق الحق إلى أن وفقه الله لحل نهائي لمشكلة دارفور، ورفع راية الحق خفاقة من أجل نهضة السودان الحُر.

هذا الإصدار يحتوي على قليل من كثير من عطاء هذا الثائر العربي الحر عمر حسن أحمد البشير الذي يسمونه في سائر البلاد العربية (أسد العرب).

ومن أقواله المأثورة: «لن ننحني لأحد إلا لله سبحانه وتعالى».

والله الموفق والمستعان

المؤلفة : عُلا محجوب رمضان الخولي

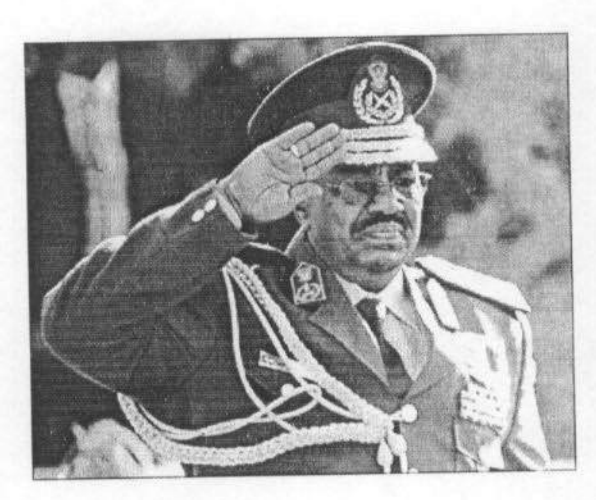
بداية فكرة الكتاب سؤال لأخ سوداني طرحته هل تحب البشير؟!

سؤال وجهته للمواطن السوداني محمد الأمير وقيع الله من الخرطوم والذي قال بكل ثقته.. كيف لا ونحن الآن نسير بخطوات رسمها البشير بريشة لا تعرف الانكسار ولا تذهب مع الريح، خطوات سابقة راسخة كالبنيان المرصوص، قوة كسد مروى ، هذا السد الأكبر محليًا وإفريقيًا وعربيًا ويصطف مع الأكبر عالميًا.

كيف لا وهو رئيس قادر على الوقوف في وجه الطغيان والضرب بيد من حديد على أعدائه.

نعم رجل يحبه شعبه الساجد الحامد لله عز وجل، ولهذا كان لابد من إصرار متوازن يوضح إنجازات البشير وكيفية تغلبه على العقبات والصعوبات التي مازال الغرب يزرعها.

إنه القائد الذي يقولون عنه أنه «أسد العرب»



الفصل الأول

الثائر السوداني

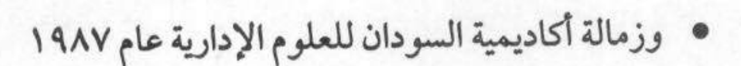
عمر حسني أحمد البشير

(قائد بمعنى الكلمة)

بطاقة تعارف

عمر حسن أحمد البشير «أسد العرب»

- مواليد ١ يناير ١٩٤٤
- تخرج من الكلية الحربية السودانية على ١٩٦٧
- نال ماجستير العلوم العسكرية بكلية القادة والأركان عام ١٩٨١
- وحصل على ماجستير العلوم العسكرية من ماليزيا على ١٩٨٣



- وزمالة أكاديمية السودان للعلوم الإدارية عام ١٩٨٧
- شارك في حرب العبور عام ١٩٧٣
- ولد في قرية صغيرة تسمى حوش باتقا ريفي شندي على نهر النيل ، ينتمي إلى قبيلة البديرية الدهمشية ، وهي إحدى القبائل العربية التي تستوطن شمال السودان وإقليم كردفان.
- الرئيس السادس للسودان.
- وطني مخلص يعتز بعروبته وإسلامه

يوم مولد عمر البشير

□ ■ □ ■

- حدثت عدة أحداث في نفس يوم مولد البشير
- وُلِدَ المشير/ عمر حسن أحمد البشير في الأول من يناير عام ١٩٤٤ بقرية حوش باتقا ريفي شندى .
- ويوم مولده هو نفس اليوم الذي أعلن فيه أبراهام لونكن قبل تسعة وسبعين عاما من مولد البشير .. وبالتحديد عام ١٨٦٣ تحرير العبيد في أمريكا .. وفي نفس اليوم أيضًا .. ولكن عام ١٨٠٨ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقف استيراد العبيد من إفريقيا .. وبعد مولده بثلاث عشر عامًا .. وبالتحديد نفس يوم مولده من عام ١٩٥٦ أُعلن استقلال السودان عن مصر والمملكة المتحدة .. وقيام الجمهورية بها ..

إنها أحداث مضيئة حقًا.

عائلة البشير معظمهم من المزارعين . وهو ينتمي لقبيلة الجعليين وقد قيل للبديرية الدهمشية .. ولكن الأصح إنه ينتمي للجعليين ويوجد فرع من أهلهِ بقرية صراصر بولاية الجزيرة .

تخرج من الكلية الحربية السودانية عام ١٩٦٧ .

حصل على درجة الماجستير في العلوم بكلية القادة والأركان عام ١٩٨١ ثم ماجستير العلوم العسكرية من ماليزيا في عام ١٩٨٣ وزمالة أكاديمية السودان للعلوم الإدارية عام ١٩٨٧ اشترك في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وعمل في الإمارات العربية المتحدة .

عمل بالقيادة الغربية من عام ١٩٦٧ وحتى .. ١٩٦٩ ثم القوات المحمولة جوًا من ١٩٦٩ إلى .. ١٩٨٧ إلى أن عين قائدًا للواء الثامن مشاة مستقل خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ .

ثم انتخب رئيسًا لجمهورية السودان ووفقًا للدستور يجمع رئيس الجمهورية بين منصبه ومنصب رئيس الوزراء .

❖❖❖

البشير الإنسان «حافظ القرآن»



أتم من صغره حفظه للقرآن الكريم كاملاً .. ويهتم بتحصيل العلوم الدينية .. وعلى المستوى العائلي متزوج من سيدتين .. وليس لديه أبناء ولكن لديه ابنان من جنوب السودان بالتبني .. وتعتبر فترة حكمه هي الأطول في تاريخ السودان .. وهو زعيم حزب المؤتمر الوطني . ويشهد له أنه استطاع الخروج من حرب الجنوب باقتصاد قوي على الرغم من أن الحرب تعتبر هي الأطول في القارة السمراء .

❖❖❖

رجل بمعنى الكلمة



ويقول (أليكس دي وول) محلل شؤون السودان في موقع (B. B. C):

«البشير رجل تعني بالنسبة له الكرامة والكبرياء الكثير .. وهو حليم

ليس سريع الغضب وأحيانًا ما ينفجر في تعبيرات حانقة خاصة حينما يشعر أن كرامته قد جرحت» .

وقبيل وصوله إلى السلطة .. كان البشير قائدًا من قادة الجيش ــ وكان مسؤولاً عن قيادة العمليات في الجنوب ضد الزعيم المتمرد الراحل جون جارانج .

-وقع عام ٢٠٠٥ اتفاق السلام مع قرنق ومع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها الزعيم الراحل .. منهيا بذلك ٢١ عاما من الحرب الأهلية ومشكلا حكومة وحدة وطنية .. ضاربًا بذلك أروع الأمثال لإصراره على وحدة بلاده .. مؤكدًا بصورة عملية أن الاتفاق لا يعني الهزيمة إطلاقًا بالنسبة له .. ومن أقواله في هذا الشأن :

«لم نوقع الاتفاق بعد أن انكسرنا .. بل وقعناه بينما كنا في عز انتصارنا».



البشير .. ودارفور ..

□ ■ □ ■

أما موقفه من دارفور حيث استعر الصراع منذ عام ٢٠٠٣ بعد أن رفع المتمردون السلاح في وجه السكان، كان موقف حاسم رافض للتدخل الأجنبي، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاق الدوحة للسلام.



البشير بين الرفض .. والصمود ..

□ ■ □ ■

ولسنوات رفض البشير نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الإقليم المضطرب «دارفور» - والآن هناك تسعة آلاف فقط في إطار مخطط أن يصل العدد إلى ٢٦ ألفا يتم نشرها - وكلما وجه الغرب انتقادات لما يجري في الإقليم ازداد البشير وحلفاؤه تشبثًا بموقفهم .. وإصرارًا على التمسك بوحدة بلادهم.

وخلال خطاب ألقاه البشير أمام حشود جماهيرية كبيرة بادرته بالتحية والهتافات عام ٢٠٠٤ قال البشير:

«نقول للذين يريدون فرض ضغوط على حكومة الخرطوم إننا سنبقي ثابتين ولن ننحني لأحد إلا لله سبحانه وتعالى».



عمر البشير واليوم الموعود في تاريخ الشعب السوداني

□ ■ □ ■

يعتبر يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٩ يومًا حاسمًا في تاريخ الشعب السوداني .. يوم تغيرت فيه الأحداث .. يوم كان بداية عهد جديد لقد استيقظ الشعب السوداني في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ على بيان خاص يبثه التليفزيون السوداني يعلن فيه عن استيلاء بعض من الضباط التابعين لحزب الجبهة الإسلامية على الحكم ، وتكوين حكومة جديدة.

قوبلت الحكومة الجديدة بترحاب كبير ودعم شعبي لم تشهد له البلاد مثيلا .. ورغم الضغوطات الدولية التي واجهتها الحكومة الجديدة إلا أنها كانت لا تبالي كثيرًا فهي تعلم أنها مسنودة بالإرادة الشعبية التي تمسكت بالحكومة الجديدة .. وكانت تتأثر كثيرًا بخطابات الحكومة العاطفية التي تحكي عن الجهاد .. ورفع راية الإسلام .. وتطبيق الشريعة الإسلامية..وهو مطلب شعبي حقيقي.



مشاكل واجهت البشير

منذ سنوات تمت محاصرة السودان ومقاطعته اقتصاديًا من قبل العديد من الدول الإمبريالية مما أدى إلى تدهور الاقتصاد السوداني في وقتٍ من الأوقات بصورة مخيفة .. ولكن الحكومة السودانية آثرت ألا تخسر جميع الدول العظمى فعقدت صداقات مع الصين وفتحت لها أبواب الاستثمار خاصة في مجال النفط الذي دخلته البلاد حديثًا .. وبالفعل نجحت شركات التنقيب نجاحًا باهرًا ساهم بصورة واضحة في تحسين الاقتصاد حيث

استقر سعر الدولار وبدأ في الانخفاض تدريجيًا قياسًا بالجنيه السوداني الذي كان يساوي ١٢ / ١ من الدولار عند تولي الحكومة للسلطة .. حتى بدأت الأزمة الاقتصادية في الانفراج .

ومنذ وصول البشير إلى السلطة عام ١٩٨٩ وقضية جنوب السودان هي التحدي الأكبر الذي يواجهه .. بل إن هذه القضية أسهمت إلى حد كبير في رسم ملامح سياسته الداخلية وتحديد معالم علاقاته الإقليمية والدولية ..

- وفي ٣٠ يونيو ١٩٨٩م .. أصبح البشير رئيسًا لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ورئيسًا للوزراء

- وفي ١٦ أكتوبر ١٩٩٣ م .. تم حل مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني وانتقل أعضاؤه إلى مواقع تنفيذية أخرى وأصبح البشير رئيسًا للجمهورية.

بعد ذلك اتبعت الحكومة النظام الاتحادي (الفيدرالي) الذي وزع السلطة على البلاد .. وفي أبريل ١٩٩٦م .. فاز البشير في الانتخابات الرئاسية في غياب شبه تام المعارضة السودانية ، وحقق البشير نجاحًا باهرًا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بفعل حب الشعب ، وطريق شريعة الله الذي اختاره منهاجًا للحياة.



أضواء على نظام الحكم في السودان بعد وصول البشير للحكم

▫ ▪ ▫ ▪

تغيرت الأحوال الدستورية في السودان بعد تولي البشير مقاليد الأمور وفيما يتعلق بتنظيم الأمور داخل السودان أقر البشير دستورًا ينص على ما يلي ..

١ ـ الرئيس يتم اختياره بالانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات

والسودان جمهورية رئاسية ينتخب فيها الرئيس مباشرة بواسطة الشعب لفترة خمس سنوات .. ويعين الرئيس شاغلي المناصب الوزارية والاتحادية والمناصب الدستورية الولائية وفق الدستور والقانون لتصريف شؤون الحكم بالبلاد .

٢ ـ نواب الرئيس : (للرئيس نائبان)

للرئيس نائبان .. أول وثان .. ويجوز للرئيس أن يوزع اختصاصاته بتفويض مستشارين أو مساعدين برئاسة الجمهورية للقيام بها .

٣ ـ السلطة التشريعية : (المجلس الوطني المنتخب)

ويتولى المجلس الوطني سلطة التشريع في البلاد .. ويُنتخب لفترة أربع سنوات .. ويشكل المجلس بالانتخاب على النحو الآتي :

١ - ٢٧٥ عضوًا بالانتخاب المباشر من الدوائر الجغرافية المقسمة بتمثيل عادل للسكان في البلاد . بالانتخاب من المؤتمر الوطني بانتخاب متوازن لقوى الشعب وأنواعه وأقاليمه .

٢ ـ الوزراء العاملون لحقائب وزارية بحكم مناصبهم .

٣ ـ يعين رئيس الجمهورية رئيس القضاء وسائر القضاة وفق القانون .

٤ ـ الهيئة القضائية مسؤولة أمام رئيس الجمهورية .. إلا أن القضاة مستقلون في أداء واجباتهم .. ولهم الولاية القضائية الكاملة في اختصاصهم.

٥ ـ يرشح الرئيس ثلاثة أشخاص لكل ولاية .. من الولايات الست والعشرين .. لتولي منصب الوالي .. ويختار مجلس الولاية بالاقتراع السري أحد المرشحين الثلاثة .. ويعتمد الرئيس المرشح الفائز واليًا لمدة أربع سنوات .. ويجوز ترشيح الوالي لتجديد ولايته مرة واحدة فقط . ويعين الرئيس وزراء الولايات والمحافظين بعد التشاور مع الوالي المختص .

السلطة للشعب ..

اعتمد السودان نظام المؤتمرات لتسليم السلطة للشعب بإرجاع القرار السياسي التشريعي للمواطنين .. ويتكون نظام المؤتمرات من المؤتمر الأساسي في الحي أو القرية ثم المؤتمر المحلي في المدينة ثم مؤتمر الولاية ثم المؤتمر الوطني الذي يتكون من ٤٨٦٢ عضوًا مناصفة بين الأعضاء المصعدين من مؤتمرات ومجالس الولايات والمؤتمرات القطاعية الثمانية (الاقتصادي .. الاجتماعي الثقافي .. الشبابي الطلابي .. النسوى .. القانوني .. الإداري .. الدبلوماسي .. الدفاعي الأمني) . وينتخب المؤتمر النسبة المخصصة له في المجلس الوطني ..كما سعت الدولة لإقرار دستور البلاد الشامل بعد أن اكتملت أجهزتها واستقر نظامها .. فأعد الرئيس الدستور .. ثم أودعه المجلس الوطني للتداول في مارس ١٩٩٨ لإجازته .. بعدها تم عرضه في استفتاء شعبي عام حيث تمت الموافقة عليه في نفس العام .

فصل السلطات ..

وفي ديسمبر ١٩٩٩م .. أقصى الفريق عمر البشير رئيس المجلس الوطني (البرلمان) من منصبه لتأكيد مبدأ فصل السلطات .. وحل البرلمان وأعلن حالة الطوارئ .

المعارضة ..

في عقب هذا القرار أسرع حسن الترابي رئيس البرلمان بتشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم المؤتمر الوطني الشعبي .. فردت حكومة البشير في واحدة .

من أروع قراراتها السياسية باستقطاب المعارضة الموجودة خارج البلاد .. مما خلق نوعًا هامًا من أنواع التوازن السياسي المتكامل بين أقطاب المعارضة باختلاف توجهاتهم .. وشخوصهم .. وبين الحكومة القائمة على أمور البلاد .. خاصة بعد أن نجحت في إقناع نائب رئيس حزب الأمة عمر «نور الدائم» بالعودة وبصحبته عدد كبير من رجالات الحزب .. ثم ما لبث أن لحق بهم رئيس الحزب الصادق المهدي .. وكان من بين العائدين الرئيس الأسبق الراحل جعفر نميري الذي دخل الانتخابات الرئاسية ضد البشير في نهاية عام ٢٠٠٠م في غياب باقي قادة المعارضة .. لكنه نال أقل من ١٠٪ من أصوات الشعب السوداني .. بينما فاز كما هو متوقع الرئيس عمر البشير في الانتخابات الرئاسيه باكتساح كبير .

عمر البشير .. قائد بمعني الكلمة حيث تؤكد الأبحاث والدراسات العلمية أن عمر البشير قائد بمعنى الكلمة وتنطبق عليه مفاهيم القيادة (فالبشير يجيد فن القيادة و الإدارة الناجحة) كما وردت في المراجع التعليمية وللدلالة على صحة ذلك دعنا نتعرف على ما يلي :



عمر حسن البشير
قائد بمعنى الكلمة:

■ □ ■ □

القيادة هي فن التأثير على الأفراد وتنسيق جهودهم وعلاقاتهم، وضرب المثل لهم في الأفعال والتصرفات بما يضمن ولاءهم وطاعتهم وتعاونهم واكتساب ثقتهم واحترامهم، وبما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة، وهو ما استطاع عمر البشير تحقيقه في فترة وجيزة.

وللقيادة دور اجتماعي (وظيفة اجتماعية) يقوم بها القائد للمساعدة في تحقيق أهداف الجماعة، وهي شكل من أشكال التعامل الاجتماعي بين الفرد (القائد) وأفراد الجماعة (المرؤوسين) يقوم فيه بقيادة الجماعة والتأثير في سلوك أفرادها وتوجيه أعمالهم.

والقيادة بهذا المعنى لها عدة جوانب اجتماعية وتفاعلات ديناميه ومحددات سلوكية، فهي **أولاً**: سمة وقدرة يتصف بها القائد بما له من إمكانات وخصائص اجتماعية ونفسية وعقلية وبدنية تمكنه من التوجيه والسيطرة على الآخرين، **وثانيًا**: هي عملية سلوكية تتمثل في إمكانية تحريك الجماعة لتحقيق تأثير موجه نحو أهدافها وتحسين التفاعل الاجتماعي بين أعضائها والحفاظ على تماسكها وإحداث تأثير إيجابي ملحوظ على تركيبها وأدائها، **وثالثًا**: دور اجتماعي يحقق أهداف الجماعة من خلال عمليات التعامل الاجتماعي والاتصال بين القائد وبيئته، وهو ما حققه الرئيس عمر البشير بنجاح.

هذا ويمكن التمييز بين القيادة والقائد من عدة وجوه ، فبينما تشير القيادة للعملية ذاتها التي يتم فيها الجانب الدينامي ، فإن القائد يشير إلى مركز داخل بناء الجماعة أو إلى شخص يشغل ذلك المركز يلتف أعضاء الجماعة حوله ، وهو ما يحدث دائمًا وأبدًا مع القائد والزعيم عمر حسن البشير.

كذلك يمكن التمييز بين القيادة والرئاسة في عدد من الجوانب التالية :

أ ـ مصدر السلطة : سلطة القائد يخلفها عليه أفراد الجماعة بعد اعترافهم به واختيارهم له ، أما سلطة الرئيس فهي مستمدة من سلطة خارج الجماعة تتمثل في نظام له ضوابط تحدده .

ب ـ الهدف : يتحدد هدف الرئاسة أساسًا بواسطة الرئيس الذي يختاره متمشيًا مع صالحه ومحققًا أساسًا لمنفعته الشخصية التي يمكن أن تتواكب مع منفعة الجماعة ، يتحدد الهدف في القيادة أساسًا بواسطة الجماعة التي ترسم الهدف وتحدده وفقًا لمصالحها الجماعية .

٣ ـ السمات الاجتماعية : وتشمل الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية والمشاركة الاجتماعية في أنشطة الجماعة والمكانة الاجتماعية والقدرة على تحقيق التعاون وتكوين العلاقات وكسب الحب والاحترام ، والشعور بأحاسيس الجماعة ومشكلاتها ، مع خصائص انبساطية وروح فكاهة ومرح وقدرة على رفع معنويات الآخرين وجمعهم حول شخصية وحول الأهداف التي ينادي بها ذلك القائد ، مع قدرة على السيطرة وإمكانية التأثير في الآخرين .

٤ ـ سمات عامة : حسن المظهر (حسن الهندام ورشاقة المنظر) والخلق

الرفيع والتدين والسمعة الطيبة والتمسك بالقيم الروحية والإنسانية والمعايير الاجتماعية مع التواضع والأمانة والنزاهة وحب الغير ، والثقة في الذات ، مع قوة العزيمة والإرادة والمثابرة والطموح العال ، وتحمل المسؤولية ، والحماس ، وقوة الذاكرة والحرص على مصلحة الجماعة ، مع إنصافه بالثبات والنضج الانفعالي وقوة الإرادة والثقة في النفس والقدرة على ضبطها .

والحقيقة أنه إذا كانت هناك سمات معينة شائعة بين القادة إلا أن الدلائل لا توحي بأن القيادة سمة موحدة عامة ، فالسمات والخصائص والقدرات التي تميز القائد تختلف من جماعة حسب وظيفتها فالقائد هو نتاج الفوى الاجتماعية ، السائدة في موقف معين ولدى جماعة بذاتها .

نظرية الرجل العظيم Great man theory :

ومؤدي هذه النظرية أن رجالًا عظماء يبرزون في المجتمع لهم سمات فائقة وقدرات مميزة ومواهب وخصائص وعبقرية غير عادية تجعل منهم قادة أيًا كانت المواقف الاجتماعية التي يواجهونها .

النظرية الموقفية Situational theory :

تشير هذه النظرية إلى أن مواقف وظروف معينة هي التي تهيىء أفرادًا معينين ليتبوءوا مكانة القيادة ، والفرد الذي قد يكون بالضرورة قائدا في موقف قد لا يكون بالضرورة قائدًا في موقف آخر ، فقد يصلح الفرد لقيادة الجماعة في وقت الحرب بينما لا يصلح لقيادتها وقت السلم .

النظرية التفاعلية :

ترتكز هذه النظرية على أساس التكامل والتفاعل بين عدد من

المتغيرات هي (القائد وشخصيته وإمكاناته ، الأتباع وحاجاتهم واتجاهاتهم ومشكلتهم ، الجماعة نفسها من حيث بنائها ، علاقاتها ، الظروف البيئية والمواقف المحيطة) والقيادة في هذه النظرية هي عملية تفاعل اجتماعي ، فالقائد يجب أن يكون عضوًا في الجماعة يشاركها مشكلاتها ومعاييرها وآمالها ويوطد الصلة مع أعضائها ويحصل على تعاونهم ، ويتعرف على مشاكلهم ، وهو يتفاعل معهم من أجل تحقيق أهداف الجماعة ، فمثلاً قد يعطي القائد توجيهات لتحقيق هدف معين ، ويواجه المشكلات التي تواجه هذا الهدف والمصاعب المحيط به وهو في ذلك يكون ملمًا بحاجات الأفراد واتجاهاتهم ومشكلاتهم وبإمكانات هذه الجماعة والظروف المحيطة التي تجعل الأتباع يتجمعون حوله ويتفهمون توجيهاته ويمنحونه تأييدهم ودعمهم وجهودهم لتحقيق الهدف المطلوب .

النظرية الوظيفية Functional theory :

تنظر هذه النظرية إلى القيادة باعتبارها وظائف تنظيمية يجب القيام بها من خلال توزيعها على الجماعة ، وتشير هذه النظرية إلى أن للقائد وظائفًا أهمها :

- تحديد أهداف الجماعة والتخطيط لتحقيقها .
- رسم سياسة الجماعة وتوزيع الأدوار .
- الحفاظ على القيم السائدة والاتجاهات والمعايير والمعتقدات .
- توجيه أفكار الجماعة وإثراء ثقافتها ونقل الخبرة إليها وزيادة معرفتها.
- الحفاظ على النظام من خلال سياسة الثواب والعقاب .
- تحديد المثل الأعلى لنماذج السلوك الواجب اتباعها والاحتذاء بها .

ـ حل الصراعات داخل الجماعة بعدالة وموضوعية مطلقة .

ـ الحفاظ على استمرار الجماعة وبنائها وجهودها.

ـ تأكيد التفاعل الاجتماعي للجماعة وتنسيق السياسات نحو تحقيق الأهداف .

ـ الحفاظ على روح الجماعة ومعنوياتها واعتبار القائد رمزًا للجماعة وصورة للأب .

القيادة في رأي العلماء:

أشار كرتش وكريتشفيلد إلى أن للقائد خصائص أهمها (التخطيط ووضع السياسة.، الخبرة ، التمثيل الخارجي للجماعة ، القدرة على التنفيذ الإداري ، ضبط العلاقات الداخلية ، تطبيق سياسة الثواب والعقاب ، أن يكون النموذج المحتذي ، والمحتكم إليه ، ورمز الجماعة ، وممثل المرؤوسين، والأيديولوجي والأب الحنون ، (كبش الفداء) بينما أوضح مورينو Moreno أن القائد هو من يكون له أكبر السلطات وأعظم التأثير في نفوس أفراد الجماعة ، بينما أوضح ريدل Redl أن القائد هو الذي يتمتع بالهيبة بين الجماعة والسيطرة عليهم ، المقترنة بالحنان مما يجعل أفراد الجماعة يتجهون بأنظارهم نحوه يحيطونه بحبهم ويتمنون أن يصبحوا مثله .

في حين أشار كاتل إلى أن القائد هو الشخص الذي يكون له تأثير واضح على أداء الجماعة ، وأن جوهر الدور القيادي يتركز فيما يمنحه الأتباع من تأييد لسلطان القائد عن طواعية منهم وأن الجماعة لا تخلع هذا الدور القيادي على أي فرد من أفرادها إلا إذا تبين لها أن الفرد يساهم في تقدم الجماعة ويزيد إنتاجها ويكون موثوقًا في قدراته وإمكاناته المختلفة .

كذلك فقد دعا كارتر وهمفيل سنة ١٩٥٢ إلى تعريف القيادة بأنها

«القيام بأي فعل من شأنه أن يستحدث نظامًا عن التفاعل بين أفراد الجماعة ويكون هذا النظام مساعدًا للجماعة في الوصول إلى حل لمشكلتها العامة» .

❖❖❖

خصائص السلوك القيادي التي تتوافر لدى البشير



يمكن إيجاز أهم صفات القائد الجيد والتي يتمتع بها البشير فيما يلي :

١ ـ **التفاعل الاجتماعي** : من خلال المشاركة الاجتماعية الإيجابية في أعمال الجماعة وتحقيق التعاون والتكييف معها والسعي للحصول على تقبلها والشعور بأحاسيس الجماعة ومشكلاتها .

٢ ـ **اليقظة** : ويقصد بها الانتباه والحذر والاستعداد الدائم وسرعة النشاط .

٣ ـ **تحقيق هدف الجماعة** : من خلال القدرة على التوجيه والإنجاز والتخطيط الجيد والمتابعة المستمرة وتقييم النتائج .

٤ ـ **الشجاعة** : بالتغلب على الخوف والقدرة على العمل بجرأة لتحقيق أهداف الجماعة .

٥ ـ **الحماس والإيجابية والمبادأة** : بالمساهمة الحقيقية في أنشطة الجماعة والقدرة على الابتكار والمثابرة والإسهام في مجال الأفكار والسلوك الصادر من الجماعة ، وأن يكون له في ذلك دور واضح مؤثر دون سلبية أو ضعف مع اتصافه بالطموح العامل والنشاط والغيرة على العمل مع قدرة على التصرف في الأوقات العصيبة .

٦ ـ **قوة الشخصية والسيطرة** : وتعني القدرة على التأثير في أفراد الجماعة وفرض الإدارة عليهم وحفزهم لتحقيق أهدافها ، والتحكم فيهم وسيادته عليهم دون محو شخصيتهم مع اتخاذ القرارات المناسبة المعبرة عنهم ، وقوة الشخصية اللازمة تعتمد على عوامل عديدة منها: قوة الإرادة والتصميم القاطع والثقة بالنفس وبعد النظر وحسن الخلق والجاذبية وحسن المظهر ... إلخ .

٧ ـ **التنظيم** : بوضع المحددات المختلفة لجوانب نشاط الجماعة وفقًا لضوابط وخطة زمنية محددة مع القدرة على تحقيقها وتحديد علاقات العمل وضوابطه .

٨ ـ **قوة التحمل** : وهي صفة ضرورية للقائد من الناحية العقلية والبدنية لاستمرار أو إنهاء مهمة مطلوبة .

٩ ـ **التمثيل الخارجي للجماعة** : بأن يكون مشرفًا لأفراد جماعته لدى الجماعات الخارجية الأخرى محققًا لأهدافها في كل المجالات وأن يكون مثلاً أعلى ونموذجًا يحتذي به في كل تصرفاته .

١٠ ـ **الذكاء** : ويعني اتصاف القائد بقدرة عقلية عالية تتيح له مواجهة المشكلات وحسن التصرف.

١١ ـ **التخطيط** : ويعني القدرة على تنسيق وتوجيه الجهود لتحقيق الأهداف المستقبلية في خطة واقعية .

١٢ ـ **الحكمة** : أي القدرة على وزن وتقدير الأمور بميزان حكيم والوصول إلى قرارات سديدة موضوعية دون تمييز .

١٣ ـ **العلاقات العامة** : من خلال تحقيق سلامة التماسك الاجتماعي

مع القدرة على تكوين العلاقات السليمة مع كافة أعضاء الجماعة والاتصال بكل الأطراف .

١٤ ـ **التواضع** : ويقصد به تحرر النفس من التعاظم والغرور والغطرسة المصطنعة .

١٥ ـ **الروح المرحة** : ويقصد بها تقبل المتاعب بروح مرحة مع إشاعة جو من البهجة داخل الوحدة مع المرؤوسين ، وقد أثبتت التجارب العملية أن القائد خفيف الظل يكون أكثر تقبلاً وحبًا وطاعة وتعاونًا من المرؤوسين.

١٦ ـ **العدل** : أي أن يكون القائد عادلاً منصفًا في معاملة جميع مرؤوسيه بروح تسودها المساواة مع عدم المحاباة سواء في الثواب أو العقاب .

١٧ ـ **التقدير والتقبل والاعتراف المتبادل بين القائد والاتباع** : من خلال إشباع جو من المحبة والألفة والاعتراف بين الطرفين مع الالتفاف حوله وتشجيعه وتقديره والاحتكام إليه واعتباره رمزًا للجماعة وصورة للأب المثالي .

١٨ ـ **الولاء** : سواء لوطنه أو وحدته أو رؤسائه أو مرؤوسيه ، مع تنفيذ التعليمات والقوانين طوعًا ، وإطاعة الرؤساء في تفان ، مع الدفاع عن المرؤوسين أمام الغير في كل مناسبة .

١٩ ـ **الإنتاج** : القدرة على تشغيل الآخرين وحثهم على العمل ومتابعة عطائهم والوصول إلى أقصى طاقة إنتاجهم لهم ، مع الاتصاف بالمثابرة والحماس والإرادة القوية .

٢٠ ـ **الثقافة** : بث القيم والأفكار والمعايير التي تتمشى مع أهداف الجماعة ، وتثرى ثقافتها وتثقل خبرتها وتزيد فهمها ومعرفتها .

٢١ ـ **الاجتماعية والمشاركة الوجدانية** : حل الصراعات والمشاكل بين الجماعة ولم شمل أعضائها وتخفيف حدة التوتر بين أفرادها ، مع مشاركة الغير في مشاعرهم سواء في أفراحهم أو أحزانهم والإحساس بأحاسيسهم .

٢٢ ـ **التوافق الاجتماعي النفسي** : من خلال خصائص معينة كالثبات والرزانة وردود الفعل المناسبة تجاه المثيرات المختلفة .

٢٣ ـ **القيم الدينية** : من خلال الإيمان بالله وتنفيذ تعاليم الدين والإخلاص ومراعاة الضمير والخلق ، والتمسك بالقيم الروحية والإنسانية والمعايير الاجتماعية .

٢٤ ـ **النزاهة والأمانة** والسمعة الطيبة والتواضع في كافة التصرفات .

٢٥ ـ **الديمقراطية** : فلا يصمم على فكره في الأمور العامة غير القاطعة وأن يشارك أعضاء الجماعة في اتخاذ القرارات بعد مناقشات واعية حرة يغلب عليها طابع المشورة والموضوعية .

٢٦ ـ **إنكار الذات** : ويقصد به البعد عن الأنانية ، أي تجنب القائد تركيز العناية بمصالحه الخاصة وتفضيلها على الصالح العام .

٢٧ ـ **الامتياز الفردي** : في مجال القدرات العقلية المرتفعة والصحية الملائمة والمظهرية المناسبة والثقافية العالية والتعبيرية والخطابية السليمة الجاذبة مع خصائص انبساطية وروح فكاهة ومرح .

٢٨ ـ **اللباقة** :ويقصد بها القدرة على معاملة الرؤساء والمرؤوسين بشكل لائق ومناسب دون معاداة للآخرين أو إيلامهم .

٢٩ ـ **أن يعمل لصالح الجماعة** دون أنانية أو اتكالية أو تركيز على منفعة شخصية مع القدرة على تحمل المسؤولية .

٣٠ ـ **إجادة التعبيرات والخطابة** : وهي القدرة على نقل المقصود وقدرته على مواجهة الآخرين والخطاب بينهم بلا تردد أو وجل .

٣١ ـ **الحسم والحزم** من خلال الحفاظ على النظام واتباع سياسة متوازنة تعتمد على الثواب والعقاب المناسب والعدل المطلق والموضوعية ، مع البت في الأمور في الوقت المناسب ، وإصدار القرارات والأوامر بقوة واختصار ووضوح .

٣٢ ـ **الأخلاق الحميدة** والصفات النبيلة والخصال المرغوبة مثل: التواضع والتأدب ، وسعة الاطلاع ، والرغبة في المعرفة ، وموضوعية الحكم وواقعيته .

مع تمييزه بالموضوعية ، والمنطقية في التفسير ، والقدرة على التنبؤ واتخاذ القرارات وإمكانية الوصول إلى الحقائق المجردة ، وإيجاد العلاقات بين المتغيرات والإبداع والابتكار وخصوبة الخيال وسعة الأفق والصدر والمثابرة والجلد والطموح والخبرة الواقعية بمشكلات الجماعة ، والجدية في الإنتاج ، وتفهم طبيعة وخصائص ومطالب العمل ومعاييره ومعدلات أدائه ، والقدرة الدؤوبة والجهد المستمر ، مع القدرة التنظيمية والكفاءة التنسيقية وفهم الآخرين والقدرة على الاتصال بهم وتحديد أدوارهم ومهامهم ، وحفزهم والحفاظ على روحهم المعنوية وتشغيلهم بروح الفريق.



هذا ما يفعله القائد الناجح

اعتمد البشير على أساليب القيادة الناجحة ومبادئها منذ توليه السلطة في السودان ، ويعتمد القائد الناجح الكفء على أساليب القيادة السليمة ، وهو يقود مرؤوسيه واضعًا نصب عينيه تحقيق أهداف وحدته ورفع كفاءتها والحفاظ على الروح المعنوية لأفرادها وتدعيم التعاون وروح الفريق بينهم، ويتم ذلك بتفاعل اجتماعي عال وتطبيق لمبادئ القيادة ، وأفضل القادة هو ذلك القائد الكفء المحبوب من مرؤوسيه والمهاب منهم والموثوق فيه بينهم.

وترتكز القيادة بوجه عام عنصرين أساسيين ، أما العنصر الأول فيتمثل في الصفات الشخصية اللازمة للقائد ـ كما سبق أن ذكرنا ـ وهي صفات يولد معظمها مع الفرد منذ الصغر باعتبارها سمات موروثة وصفات شخصية ذاتية، وبعضها الآخر يكون صفات مكتسبة ، يكتسبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية ، وينميها بتفاعله مع البيئة المحيطة به على مر الأيام .

أما العنصر الثاني من عناصر القيادة فيتمثل في تلك المبادئ التي تعد بمثابة قواعد يجب أن يتبعها القائد حتى يتحقق النجاح المنشودة في قيادته .

وبوجه عام يمكن أن نشير إلى واجبات القائد وأساليب القيادة الناجحة ومبادئها التي قام بها البشير في السودان فيما يلي :

أولا : رفع كفاءة مؤسسات الدولة

وهو ما يعني رفع القدرة لتحقيق المهام بنجاح ، ويشمل هذا الجانب رفع كفاءة المرؤوسين وكذلك كفاءة مرافق الدولة والمعدات ، ونعني هنا كفاءة الأفراد سواء من النواحي البدنية (بجعل الفرد لائقًا لتحمل المشاق والإجهاد البدني اللازم لتنفيذ واجباته ومن النواحي العقلية كذلك بجعل الفرد قادرًا على استخدام معداته وأجهزته بإتقان وبأفضل استخدام، وأيضًا من النواحي المعنوية (برفع الروح المعنوية للمرؤوسين وغرس إيمانهم بالهدف) ووسيلة القائد لتحقيق ذلك يمكن أن تحقق بالآتي:

١ ـ الاهتمام بالتدريب لرفع كفاءة الفرد كما يلي :

عقد الدورات التدريبية اللازمة للمرؤوسين وفقًا لاحتياجات الوحدة الواردة في الخطة ــ إعداد المناقشات العملية وعقد المسابقات وتقديم المكافآت للمتفوقين في هذا الحال ـ توفير الظروف الملائمة التي تساعد على التدريب بما يحقق أفضل النتائج ، كالاهتمام بالأحوال المعيشية والصحية والتغلب على مشكلات الدارسين ومعوقات التدريب ـ التأكد من مناسبة المناهج وموضوعات التدريب للخطة وأهدافها ولمستويات الدارسين ـ تطبيق التدريب العملي الواقعي في ظروف أقرب للظروف الواقعية ــ تصحيح الأخطاء على الفور من خلال النقد البناء وتقييم نتائج الاختبارات وتحليل نقاط القوة والضعف ...

٢ ـ الحفاظ على كفاءة الأجهزة والمعدات وسائر مرافق الدولة:

الفرد والمعدة عنصران أساسيان يكمل كل منهما للآخر ، ولا تحقق كفاءة الوحدة إلا إذا صلح الجانبان ، فالفرد الكفء بالمعدة التالفة أو غير المناسبة لا قيمة له ، والمعدات الصالحة في يد فرد غير كفء لا طائل من

ورائها ، ويتم تحقيق ذلك بالآتي :

ـ الإمام بخصائص المعدات وطرق استخدامها وكيفية التفتيش عليها ـ العناية بصيانتها ـ إجراء التفتيشات المفاجئة والدورية ومحاسبة المسؤولين ومكافأة المحررين ـ إصلاح الأعطال في اكتشافها ـ الاحتفاظ بسجلات المعدات المختلفة ـ مراعاة قواعد التخزين السليمة لها .

٣ ـ تحقيق النظام والانضباط :

وهو ما سعى إليه البشير دائمًا:

ويسعى القائد الناجح إلى غرس النظام والانضباط بين مرؤوسيه باعتبارها حالة عقلية تجعل من الطاعة والسلوك السليم أمرًا غريزيًا يتم بدافع ذاتي في مختلف الظروف وفي غيبة الأوامر وبدون وجود رقيب غير الضمير ، ويتم ذلك بالآتي :

تنمية الدافع الذاتي على النظام والانضباط من خلال مكافأة المحسن وعقاب المسيء ـ يكون القائد قدوة حسنة لمرؤوسيه ـ تفادى توقيع الجزاء الشامل على المرؤوسين لأخطاء اقترفها أحدهم أو بعضهم ـ والاقتصار على محاسبة المخطئ فقط مع توقيع العقوبات القانونية الرادعة على ذلك المخطئ خاصة في حالة الإصرار على الخطأ أو تكراره ـ الحفاظ على كرامة المرؤوس وتشجيعه على الاعتزاز بنفسه بالبعد عن العقوبات غير المشروعة كالإهانة أو التعدي ـ مراعاة العامل البشري والفروق الفردية في معاملة المرؤوسين فلكل شخصيته وخصائصه المميزة ، فقد يكون توجيه الكلمة المجردة هو العامل الرادع والأمثل لتعديل سلوك أحد المرؤوسين ، بينما قد يكون العقاب المادي والجزاء الرادع هو الأمثل لآخر ـ الحفاظ على النواحي المظهرية داخل الوحدة وخارجها سواء الزى أو العادات أو المظهر العام أو السلوك أو احترام المواعيد .. الخ ـ الحزم وعدم التردد في إلقاء

الأوامر ومتابعة تنفيذها ـ التصرف الحازم تجاه أي مشاحنات أو مشاجرات تتم بين المرؤوسين ـ متابعة سلوك القادة الأصاغر مع المرؤوسين ومواجهة أي مظاهرة سلبية في سياستهم .

ثانيا : الاهتمام بالروح المعنوية لدى المرؤوسين :

يقصد بالروح المعنوية :الحالة النفسية والذهنية والعصبية لأفراد المجموعة التي تحكم سلوكهم وتصرفاتهم وتؤثر فيها وتحدد رغبتهم في التعاون وقدرتهم على الإنتاج .

وهي بمعنى آخر تعني محصلة المشاعر والاتجاهات والعواطف التي تحكم تصرفات الأفراد .

والروح المعنوية العالية تعكسها مظاهر معينة ، مثل حماس العاملين بالوحدة واهتمامهم بعملهم وإظهارهم لروح المبادأة والابتكار ، وامتثالهم للأوامر والتعليمات والرغبة الاختيارية الذاتية للتعاون مع الآخرين وربط أهدافهم الشخصية بأهداف الوحدة ، والولاء للقيادة والشعور بالفخر والانتماء للوحدة ، والإقبال على العمل بإنتاجية عالية والصعود في المواقف العصبية ، وهو ما ينعكس بصورة شاملة على تحقيق الأهداف العامة .

وتعد الروح المعنوية العالية من أهم العوامل المؤدية للنجاح وتحقيق الأهداف ، فهي تبعث في الفرد الإيمان وتغرس فيه الحماس في العمل ، وتزوده بالقوة والقدرة على التغلب على المصاعب والعقاب ، وهي أهم دوافع الإنتاج والإخلاص وأداء الواجب ، كما أنها تخلق لدى الفرد روح التعاون في انشراح وابتهاج وجد وثقة ، وهي تعاون على تركيز الفكر ويقظة العقل وعدم التشتيت ، مع الرغبة في الإقبال والتركيز على الموضوع، كما تساهم في مواجهة الإرهاق والملل والخوف ، وهي أيضًا تنمي التعاون وروح الفريق وتعمق الصداقة والود بين العاملين .

وهناك مظاهر عامة تعكس الروح المعنوية وتدلل عليها ومن ثم تمكن من قياسها مثل :

ـ الجهد الذي يبذله الأفراد.

ـ درجة الانسجام والوئام بين الأفراد وتعاونهم وعملهم ، بروح الفريق ودرجة التكيف الاجتماعي السائد بينهم ، وضآلة مستوى الاغتراب بينهم.

ـ مدى استقرار المرؤوسين بوحدتهم وأماكن عملهم ورغبتهم في الاستمرار فيها وعدم تغييرها وتطلعهم للاحتفاظ بعضويتها الكاملة .

ـ نسبة الغائبين عن أعمالهم والمخطئين داخل وحداتهم والمعاقبين بعقوبات .

ـ درجة رضاء المرؤوسين تجاه قادتهم وزملائهم ومرؤوسيهم .

دور القائد في تقوية الروح المعنوية والحفاظ عليها وهو ما يفعله البشير دائمًا:

يسعى القائد الناجح لرفع الروح المعنوية لدى مرؤوسيه بمختلف الوسائل وكافة السبل من خلال (تحقيق الإشباع المادي والوظيفي والمعنوي) كما يلي :

-الحفاظ على كرامة المرؤوس وتنمية اعتزازه بنفسه ـ العدل في الثواب والعقاب والمهام بين الجميع فالكل سواء ـ الاهتمام بظروف المرؤوسين المعيشية من حيث الدخل والإعاشة والنواحي الصحية والتغذية .. الخ .

-الاهتمام بالنواحي الدينية وبث القيم الروحية بينهم ـ معاونة المرؤوسين في حل مشكلاتهم والتعاطف معهم ـ زيادة الحصيلة التثقيفية للمرؤوسين ـ إشعار المرؤوس بأهميته وبفاعليته وبدوره المفيد والحيوي

على مستوى وحدته ومجتمعه ـ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب طبقًا لإمكاناته المختلفة ورغباته ودوافعه ـ الاعتراف بالعمل المتميز وتشجيع العمل الجيد ومكافأة التميز والاجتهاد ـ الاهتمام بالأجازات والراحات فهي ترفع معنويات الأفراد وتواجه مشكلاتهم وتزيد من إقبالهم على أعمالهم بروح طيبة ـ احترام المرؤوس وإشعاره بقيمته وبعظم مسؤوليته وأهميتها ـ الاهتمام بمقياس الروح المعنوية لدى المرؤوسين بالاستفتاء من حين لآخر وتلقي الشكاوي والمقترحات وتعدد المقابلات الشخصية بعيدًا عن الأجواء الرسمية.

-زيادة اللقاءات الفردية مع المرؤوسين على حدة ـ غرس الرغبة في العمل والحب للوحدة.

ـ بث الثقة في النفس وفي المعدة من خلال التدريب ورفع الكفاءة ومعرفة خصائصها وكيفية استخدامها.

ـ الاهتمام بالنواحي الترفيهية ـ ملائمة ظروف وبيئة العمل سواء ما يتعلق منها بالإضاءة أو التهوية أو درجة الحرارة أو وسائل الأمن .. الخ ـ توافر فرص الترقي والتقدم وعدالة وموضوعية أنظمة التقويم وتقرير الكفاءة.

ـ ضمان كفاءة وسائل الاتصال بالوحدة وتوفير نظام سليم ومناسب لحوافز العمل المادية والأدبية ـ العمل على دعم العلاقات الطيبة بين المرؤوسين ـ وأيضًا بين المرؤوسين والقادة ـ تنمية الفخر لدى المرؤوسين بأعمالهم بما يكفل رضاءهم ونشاطهم واستثارة حماستهم ـ ملازمة القادة لمرؤوسيهم والتعاطف مع احتياجاتهم والإلمام بظروفهم ـ إشعار الأفراد من حين لآخر بمدى تقدمهم ونجاحهم في تحقيق أهدافهم المشتركة وعائد عملهم على أنفسهم وزملائهم ووحدتهم ومجتمعهم.

ثالثا : تدعيم روح الفريق لدى المرؤوسين:

روح الفريق هي حالة وجدانية عقلية للجماعة تتأسس على افتخار الأفراد بوحدتهم واعتزازهم بالانتساب والولاء لها وإحساسهم بالمسؤولية نحوها وإنكار ذاتهم في سبيلها والتضحية من أجلها ، ولا شك أن عمل المرؤوسين كفريق واحد متعاون يؤدي إلى كفاءة إنتاجية عالية وتعاون ملموس النتائج ، ويسعى القائد الناجح لتدعيم روح الفريق لدى مرؤوسيه بمختلف الوسائل التي من أهمها: بث روح التعاون بين المرؤوسين ـ التدريب على العمل المشترك في المجالات المختلفة ـ رفع الروح المعنوية للمرؤوسين بما يحقق لهم الشعور بالرضا في عملهم والإحساس بأن الآخرين يقدرونهم ويرعون شؤونهم ـ دعم التقاليد لدى المرؤوسين فهي التي تربطهم بالمجموعة وتشدهم إليها وأولها إنعاش تقاليد الوطن والتذكرة بأمجاده السابقة الحالية بما يؤدي إلى سيادة روح الفخار بين الأفراد مع التسجيل والتذكرة بأمجاد وأدوار الوحدة الفرعية في مختلف المناسبات وهو ما يؤدي إلى افتخار الفرد بها والتمادي في خدمتها والولاء لها وبذل أقصى طاقة لتخليد اسمها ويعاون على تحقيق هذا الهدف : (إنشاء سجل تاريخي للوحدة «المؤسسة») منذ إنشائها يدون فيه أعمالها البارزة التي تستحق الفخار ، وإنشاء سجل للزيارات يدون فيه كلمات كبار الزوار ـ إجراء احتفال سنوي يسمي بيوم الوحدة ويقترن بذكرى هامة مرتبطة بها كيوم إنشائها أو إنجاز يفخر به أفرادها ، مع تذكير الأفراد بهذه التقاليد بصفة دائمة لإثارة الحوافز لديهم على العمل الجاد والتفاني ، مع وجوب توجيه الاهتمام بعملية تغيير القيادات وإجراءات التسليم والتسلم بينهما بحيث تأخذ صفة التقديس والأهمية) .

ـ تنمية علاقة القائد بالمرؤوسين من خلال : حسن استخدام القائد لسلطاته ـ حماية القائد لأتباعه ودفاعه عنهم بمختلف الوسائل ـ إبداء روح المودة والعطف نحو المرؤوس مع الحزم والشدة في المواقف اللازمة .

-الامتناع عن التفرقة بين المرؤوسين خاصة ما يتعلق بالمستوى الاجتماعي مع مساواة الكل أمام حقوقهم وواجباتهم في عدالة تامة طبقًا للقوانين المنظمة ـ عدم الجمع بين ذوى المستويات الثقافية المتباينة في مهمة واحدة تتطلب مستوى ثقافي محدد ، لأن ذلك سيؤدي لمشاعر نقص بعدم القدرة على التمشيء لدى البعض مع زملائهم مما يؤدي بدوره إلى النفور والضيق والتبرم وعدم التعاون .

ـ السعي لتحقيق الانسجام والتعاون والترابط بين المرؤوسين رغم اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والعلمية والوظيفية والعقلية .

ـ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وهو ما يؤدي إلى قيامه ببذل أقصى طاقة له ويتيح أفضل استغلال لقدراته الفعلية والبدنية .

ـ مراعاة عدم الفصل بين الفئات المختلفة ، أي عدم تجميع كل فئة من ذوي الخصائص المعينة (علمية ، دينية ـ عرقية ـ مادية ـ ثقافية ... الخ) على حدة لأن في ذلك تفتيت لروح الفريق وتزكية لنعرات الفرقة ، ولذلك يجب مراعاة الخلط والانتشار بين عناصر الوحدة الواحدة .

ـ إشعار كل فرد بأهميته الشخصية وأهمية الدور الذي يلعبه للصالح العام وتنمية الإحساس لديه بأنه ركن عام في بناء وحدته وفي نجاحها .

ـ العناية التامة بدراسة حالة الأفراد المنحرفين وذوى الأخلاق الدينية .

ـ تحقيق استقرار الأفراد بتقليل التنقلات بينهم قدر المستطاع خاصة بين القادة منهم .

ـ إبراز مكانة الأفراد وأعمالهم البارزة ومدى تميزها وجوانب تفوقها وتأكيد ذلك لدى القيادة الأعلى للحصول على التقدير المناسب وكذلك لدى المرؤوسين بما يحقق لهم الفخار والزهو والانتماء والاعتزاز .

ـ تحديد الأهداف المشتركة وتشجيع الجميع للسعي لتحقيقها والتكاليف لبلوغها بالحصول على كأس تفوق أو ميدالية إنتاج أو شهادة تقدير ... الخ مع الاستمرار في الحفاظ على ذلك المستوى .

ـ الاهتمام بالشعارات والإعلام والإشارات المميزة والأناشيد والاحتفالات والاستعراضات (زي الأفراد ـ علامات مميزة على الصدر والكتف والأذرع ـ أناشيد وموسيقى واستعراضات متتالية ...) .

ـ خلق روح التنافس الشديد للوصول إلى نتائج مناسبة في المجالات المختلفة (كم الإنتاج ونوعه ـ سرعة الأداء ـ الاختبارات الفنية ـ النواحي الرياضية والثقافية ... الخ) .

ـ استغلال مواهب البعض ممن يتمتعون بكفاءات خاصة (رسام ـ موسيقى ـ زجال ـ فكاني ـ ممثل ... الخ) لصالح الوحدة .

ـ الاهتمام بحسن مظهر الأفراد وتنظيم وتنسيق وإبراز جمال البلاد مع الحافظ على التقاليد السائدة (احترام متبادل ـ تحية متبادلة نشطة ...) وهو ما يشيع روح النظام والفخار والاعتزاز بالنفس والوحدة .

ـ الحرص على عقد لقاءات مستمرة مع المرؤوسين بشكل دوري (ندوات ـ لقاءات ... الخ) بهدف التلقين والتطوير وحل المشكلات والترفيه عن المرؤوسين ـ والإشادة بالأعمال الناجحة للوحدة وتوزيع المكافآت ـ إبداء الملاحظات والإرشادات ـ تلخيص وشرح الأهداف

والأحداث والمواقف القومية ـ عرض وشرح ما يصدر من توجيهات ومنشورات وتعليمات وأوامر أو قوانين ـ تنمية الثقافة العامة والتوعية القومية ـ تناول القادة الطعام مع المرؤوسين ـ عقد المسابقات الرياضية والثقافية والفنية ... الخ).

ـ دعوة قدامى العاملين من الوحدة لحضور من احتفالاتها وهو ما يبرز دور الوحدة والقائد وفاء لأبنائها مما يدعم دور الفريق بين الأفراد .

رابعًا : فهم القائد لجوانب عمله ودقائقه :

ويأتي ذلك بفهمه التام لكل ما يتعلق بـ (واجبات وظيفته - مهامه- خصائص مرؤوسيه وطبيعة عملهم وقدراتهم وإمكاناتهم ومشكلاتهم .

وحتى يحقق القائد كفاءة عالية في مجال فهمه التام لجوانب عمله فعليه أن ينفذ ما يلي :

ـ رفع كفاءته من خلال المران والتدريب والتأهيل العلمي المناسب والالتحاق بالدورات التأهيلية اللازمة .

ـ الاطلاع على الكتب ومنشورات التعليم والمجلات العلمية في نفس مجاله مع رفع مستوى ثقافته وزيادة حصيلة معرفته .

ـ حضور الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والمناقشات ومجموعات التدريب المحددة .

ـ الوعي بنظام العمل من خلال المشاهدة والملاحظة العملية لسير العمل ومتابعة المرؤوسين داخل الوحدة ومراجعة معدلات الأداء .

ـ متابعة التطورات العلمية في مجال التخصيص وأحدث ما وصلت إليه فنونه .

- الاطلاع على ما يصدر من قوانين منظمة وتعليمات وأوامر بصفة مستمرة.

- تحديد اللوائح المنظمة لسير العمل بالوحدة دون حاجة إلى تعدد إصدار الأوامر والتعليمات في كل حالة .

- توفير أحدث وسائل الاتصال مع القادة الآخرين خارج الوحدة مع الاستفادة منهم بقدر الإمكان ، وكذلك تحقيق كفاءة الاتصال داخل الوحدة لإمكان المراقبة والإشراف ونشر التعليمات .

- التدريب على ممارسة القيادة باعتبارها عملية مكتسبة بالتدريب المستمر والممارسة المنتظمة والدائمة.

- السعي لفهم المرؤوسين بالتعرف على خصائصهم وإدراك إمكاناتهم معرفة مشكلات ومشاركتهم في أفراحهم وأحزانهم ، وهو ما ييسر على القائد استغلال إمكاناتهم بأقصى قدر لصالح العمل ، فضلاً عن اكتساب ثقتهم ومحبتهم واحترامهم وتعاونهم ، مع التقرب إليهم ومناداتهم بأسمائهم والاحتفاظ بسجل بياناتهم .

- التأكد من كفاءتهم الفنية في إدارة أعمالهم وتقويم أدائهم .

- فهم القائد لنفسه من خلال (التعرف على نقاط القوة في قيادته وتنميتها ونقاط الضعف للتغلب عليه ومواجهتها - الاستفادة من تقارير التفتيش المختلفة وتحليلها - ممارسة فن الإلقاء والخطابة كلما أمكن - تنمية العلاقات مع الوحدات الأخرى والاستفادة من القادة السابقين) .

خامسًا : إعلام المرؤوسين بالحقائق ومراعاة تفهمهم لمهامهم :

ففهم المرؤوس لحقيقة الأمور وتطورات المواقف يجعله متفهمًا لديناميكيات العمل وجوانبه وتطوراته ، وقد يتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- اطلاع المرؤوسين على الحقائق المرتبطة بالعمل ووضعهم في الصورة بالنسبة لها .

- السعي الحثيث لاكتشاف الشائعات السائدة بين الأفراد وتحقيقها أو تكذيبها والتصرف المناسب حيالها .

- إيضاح أسباب القيام بأي عمل غير نمطي .

- التأكد من فهم المرؤوسين لمهامهم الروتينية والطارئة وفهمهم لمهام الآخرين وواجباتهم مع متابعتهم ومراجعة تنفيذهم للأوامر .

- التأكد من فهمْ المرؤوسين لحقوقهم وواجباتهم .

سادسًا : ضرب المثل الأعلى للمرؤوسين ومشاركتهم :

فالقائد دائمًا ما يكون محل أنظار مرؤوسين باعتباره قدوة ومثل يحتذي به من الناحية السلوكية أو المظهرية وهو ما يمكن أن يتحقق بما يلي :

- العمل على أن يجعل القائد من نفسه مثلاً أعلى يحتذي به في جميع التصرفات وفي مختلف الأوقات .

- أن يتحكم في عواطفه وأن يسعى ليسلك مسلكًا يتحقق فيه الاتزان الانفعالي ويتجنب الثورات وسوء التصرف وخاصة في أوقات الأزمات .

- الحفاظ على أسراره الشخصية دون تداول وبحيث لا تلاك أية خصوصيات له من قبل الآخرين .

ـ مشاركة المرؤوسين في جوانب عملهم من خلال (تنمية روح الابتكار وحسن التصرف وتحمل المسؤولية لدى المرؤوسين الحفاظ على ولائهم وانتمائهم من خلال حمايتهم والدفاع المشروع عنهم ـ العدل في معاملتهم وتجنب التمييز بينهم ـ تنمية الشجاعة الأدبية لديهم .

ـ يسعى القائد لتحقيق المساواة بينه وبين المرؤوسين خاصة في الظروف الاستثنائية العصبية ، مع إيثاره لمرؤوسيه في الشؤون المعيشية كلما أمكن) .

سابعًا : الحسم في اتخاذ القرارات :

فالقائد الكفء هو الذي يمكنه أن يتخذ القرارات السليمة بثقة وموضوعية وبدون تردد .. وفي الوقت المناسب ، ويتم ذلك من خلال (الاستعانة والاستفادة من توجيهات وملاحظات الزملاء والقادة وأيضًا المرؤوسين ـ إعلان القرارات وإصدار الأوامر في توقيتات مناسبة تسمح للمرؤوسين بالتنفيذ وتتيح لهم تحقيق المهام بنجاح ـ بث الثقة لدى المرؤوسين من خلال عدم التردد في الأوامر التي يصدرها القائد).

ثامنًا : تحمل القائد للمسؤولية وتنميته لها بين المرؤوسين :

فالقائد الناجح هو الذي يتصرف بإيجابية في المواقف التي تتطلب الحل، دون سلبية وتردد أو تجنب أو هروب من المسؤولية أو خوفًا من المؤاخذة ، كما أن القائد الناجح هو الذي يفوض إلى مرؤوسيه بعض السلطات فيمارسونها تحت إشرافه ، وهو ما يودي إلى تنمية ملكة تحمل المسؤولية والقدرة على التصرف في غياب تعليماته ، الأمر الذي يولد فيهم الثقة والإيمان والجرأة والمبادأة ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

ـ عدم التنصل من تحمل المسؤولية والسعي لشغل الوظائف البعيدة عنها .

- فهم واجبات ومسؤوليات القيادة الأكبر - السعي لشغل الوظائف التي تغطي مسؤولية أكبر .

- تقويم أخطاء المرؤوسين بطريقة علمية بناءة مع تجنب النقد اللاذع والتوبيخ أمام الآخرين .

- مراعاة توجيه المرؤوس الذي يخطئ بحسن نية نتيجة لحماسه حتى لا يقضي على الجوانب الإيجابية لديه .

- مواجهة الحقائق وتقبل النقد والاستفادة من التوجيه .

- التمسك بالحق في شجاعة وقوة والدفاع عنه .

- الاعتراف بالأخطاء دون كذب أو تبرير أو اختلاف .

تاسعًا : مراعاة إمكانات الأفراد الحقيقية :

وذلك حتى يتفادى القائد تكليف الأفراد أو جماعة من جماعاتها بأمر يفوق طاقتها ، تجنبًا للفشل والتأثير على الروح المعنوية وعلى كفاءة الإنتاج ، ويتأتى ذلك من خلال :

- الإلمام التام بقدرات الوحدة والمرؤوسين ومستويات الكفاءة سواء ما تعلق بالأفراد أو المعدات .

- مراعاة أن تكون التعليمات الموجهة للمرؤوسين في حدود إمكاناتهم .

عاشرًا : فاعلية القائد مع المرؤوسين :

إن الفاعلية لدور القائد ودرجة تفاعله مع الجماعة التي يقودها تعد بمثابة الركيزة الأساسية التي يتحقق بها التوازن بين حاجات كل من الفرد والجماعة .

وتتجلى فاعلية القائد في تأثيره على سلوك مرؤوسيه وارتفاع قيمته ومكانته بينهم وحيوية دوره وكياسة تعامله معهم واقترابه منهم، وهو ما يحقق الفاعلية والتفاعل ويتأتي ذلك بما يلي :

ـ الاستغلال الأمثل لوقت المرؤوسين وتوجيهه لصالح العمل وأهداف الوحدة وعدم إضاعة الوقت سدى .

ـ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتحديد معدلات ومعايير موضوعية وعادلة لأداء العمل وفقًا للتخصصات المختلفة .

ـ الاهتمام بالتخطيط الجيد على مستوى وحدته والذي يتمشى مع الخطط المحددة الصادرة عن المستوى الأعلى، مع الاهتمام الدقيق بالمتابعة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ .

ـ الاهتمام بإعداد كوادر بديلة للكوادر الأصلية تحل محلها عند الضرورة وتؤدي واجباتها بكفاءة عالية .

ـ ترك الفرصة المناسبة لمعاونيه من القادة الأصاغر ليتبوءوا مكانتهم ويقوموا بدورهم دون تدخل تام في كل صغيرة أو كبيرة، بما يؤثر على نشاطهم ومكانتهم ويحقق المركزية الفجة في داخل الوحدة .

ـ الحفاظ على دوام عقد اللقاءات الدورية، مع تعمد القيام بالمرور والتفتيشات المفاجئة، فضلاً عن إمكانية دراسة وضع أسلوب للرقابة بالملاحظة ورفع التقارير لبدء المشورة .

ـ مشاركة القائد للمرؤوسين في احتفالاتهم ولقاءاتهم الترفيهية والرياضية والثقافية، مع العمل على التوازن بين الحضور والاختفاء، بحيث لا يتواجد دائمًا في أماكن ومناسبات خاصة بهم قد تسبب هم

حرجًا، أو تقلل من قيمته بينهم كجلساتهم ومناقشاتهم الخاصة ، ففي الوقت الذي يجب أن يشعر المرؤوسين بقرب قائدهم منهم واستعداده الدائم لحل مشكلاتهم الخاصة والمتعلقة بالعمل ، إلا أنه يحافظ على مهابة لقاءاته بهم التي لا تكون لأسباب تافهة أو مشكلات يمكن حلها بمعرفتهم .

ـ يجب أن يهتم القائد بالتسلسل القيادي ولا يتخطى الرؤساء المباشرين عند اتصاله بمرؤوسيه في مستويات أدنى ، في الوقت الذي يشعرهم بقربه منه من خلال المستويات القيادية الأخرى الأقل درجة والذين يفوضهم ببعض سلطاته ، ويتيح لهم حرية التصرف في بعض الأمور وبما يؤكد ثقته فيهم ومعاونته الصادقة له .

ـ أن يحد بقدر الإمكان من كثرة اللجان التي تنتهي أحيانًا بعدم حسم الأمور وحل المشكلات ، بل تراكمها وتأجيل البت فيها .

ـ يعمل على أن يكون على وعي بأسس القيادة السليمة وبمبادئ السلوك الإنساني ، وأن يتفهم المشكلات الاجتماعية والنفسية للمرؤوسين.

ـ ينمي مهاراته وخبرته الفنية والإدارية ويهتم بإسناد الوظائف القيادية والإشرافية في فروع الأعمال المختلفة إلى الأكفاء والمختصين من ذوى المهارات الفنية مع العمل على تنمية هذه المهارات بصفة مستمرة.

ـ يهتم بالجانب الديني في وحدته ويدعم الناحية الروحية ويؤكد على الجانب العقائدي كما ينمي الثقافة الدينية .

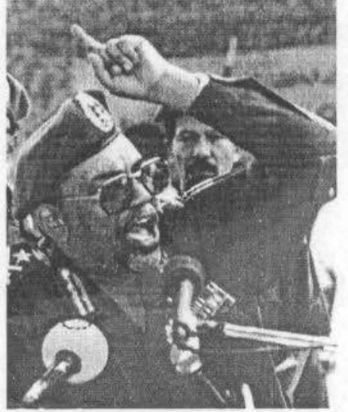
ـ يدعم وعيه السياسي وثقافته القومية ويلم بملامح السياسة العامة للدولة الداخلية والخارجية .

ـ يتوازن بين اهتمامه بمصلحة وحدته وتحقيق أهدافها وشؤون مرؤوسيه وحل مشكلاتهم دون أن يطغى أحدهما على الآخر . فتحقيق الترابط بين الهدف العام وبين الأهداف الشخصية للأفراد يعد أحد مبادئ القائد الناجحة .

ـ أن يعمل القائد على استمالة أو تحفيز مرؤوسيه ومعاونيه ورفع روحهم المعنوية ، وبث روح الفريق والتعاون بينهم ، مع الاحتفاظ بعلاقات طيبة معهم بعيدًا عن الأساليب التسلطية والإنسانية ، بما يضمن تجاوبهم معه واحترامهم لقيادته ، فالقيادة السليمة لا تعتمد أساسًا على القوة العمياء السلطة الرسمية إنما على التأثير الإيجابي الواعي على المرؤوسين وتحفيزهم للاستجابة للتوجيهات وشرح الأسباب ، فالمعيار الحقيقي لسلطة القائد الناجح هو قبول المرؤوسين لهذه السلطة التي تنبع من قائد حاسم ومحبوب وليس مسؤول مكروه وعدواني وذا بطش .

الخلاصة :

لو تمعنا النقاط السابقة لرأينا القائد والرئيس عمر حسن البشير تتوافر لديه خصائص وسمات القائد الرئيس الحريص على مصالح بلاده وشعبه مضحيًا في سبيل رفعة وطنه.



سمات شخصية البشير

□ ■ □ ■

أبرز السمات الشخصية للقائد الثائر عمر حسن البشير:

نجاح القائد في تطبيق أساليب ومبادئ القيادة يدعمه وعيه التام ودرايته المتعمقة بالسمات التي تميز شخصية الإنسان العربي، وهي قدرة تمكنه من تطويع المبادئ واختيار الأساليب وتكييف الوسائل التي تطبق أثناء قيادته لمرؤوسيه، وبحيث تكون متفقة مع سماته ومنسجمة مع خصائصه بما يحقق أفضل العائد على العمل وعلى المرؤوسين.

ولقد كان الإنسان وسيظل هو القيمة الأولى في كل مكان وكل زمان، فالقوة البشرية في المجتمع هي عامل أساسي في تحديد القدرة الشاملة للدولة، ويرتبط العامل السكاني في المجتمع ارتباطًا وثيقًا بالقدرة العسكرية وبالتنمية الشاملة، باعتبار أن الفرد هو العنصر الأساسي في مجال الدفاع عن الوطن، وهو العامل الرئيسي في تحديد قوة الجيش، كما أنه الدافع الأول للإنتاج والتقدم والتنمية.

ويتمتع عمر البشير بالخصائص والمميزات التي تعد بحق ثروة لنا أن نفخر بها ونستغلها استغلالاً مناسبًا في المجالات المختلفة المدني منها والعسكرية، وسواء كان ذلك في السلم أو الحرب، ونشير لأهم تلك السمات على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

أولاً: التدين والإيمان بالله وبقضائه وقدره: وهي من أبرز سمات البشير

يعد الشعب السوداني أكثر شعوب العالم تدينًا وتمسكًا بالنواحي الروحية والقيم الدينية والتعاليم السماوية ، والبشير يتأثر في كافة نواحي حياته بديانته وهو يقبل على دور العبادة ويحترم رجال الدين ويتأثر بهم ، كما ترتفع لديه درجة الإيمان بالقدرية وبقضاء الله وقدره في توكل واضح ، وقد يعكس ذلك كثير من المظاهر والرموز التي تبدو في أقواله وأفعاله مثل قول : (إن شاء الله ـ الحمد لله ـ الشكر لله ـ كل شيء بإذن الله ـ كله بأمره ـ كل شيء قسمة ونصيب ـ العمر واحد والرب واحد .. الخ) .

وبهذه الصفة (التدين العميق والإيمان الواضح) يضحي البشير في سبيل أية قضية عادلة تتفق مع رسالات السماء وتعاليم ديانته ، كالدفع عن الوطن أو نصرة المظلوم و إعادة الحقوق المغتصبة لأصحابها ، أو الحفاظ على الحقوق والمقدسات ... الخ .

ويوجه عام يخلق التدين شعورًا بالمسؤولية وينمي الإخلاص والتفاني في العمل وتقبل المخاطر والثبات على المكاره ، كما يمنح الفرد الشجاعة والإقدام والصبر والإخلاص .

ثانيًا : المروءة والشهامة والنجدة والزود عن الشرف والكرامة :

تمنح المروءة قوة معنوية دافعة للقتال في سبيل القضايا النبيلة وشرف الوطن ، فضلاً عن أنها تنمي لدى الفرد التعاون مع الزملاء وإنكار الذات وتفضيل الصالح العام على المصالح الشخصية ، والبشير يسارع بتقديم يد المساعدة متطوعًا ، وقد يعرض نفسه لألوان من المخاطر على الموت ، أو (كالمعاونة في إطفاء حريق والاندفاع لإنقاذ غريق يشرف على الموت ، أو تخليص شخص ضعيف في عراك مع آخرين ، أو القيام بأعمال الإنقاذ في الكوارث ... الخ) .

كذلك فإن الزود عن الشرف والكرامة صفات طبيعية أيضًا ، قد تصل لدى البعض إلى درجة من التطرف والمبالغة مما يتسبب في وقوع حوادث قتل وتأثر قد تمتد جيلاً بعد جيل .

ثالثا : العاطفية :

تعاون العاطفة في خلق روح المحبة والود والتعاون والتعاطف بين القادة ورجالهم وبين الأفراد وبعضهم ، والبشير بوجه عام شديد التأثر بما يمس النواحي الوجدانية ، وهو يصبح أسيرًا للمعاملة الحسنة والكلمة الطيبة ، فيتعلق بالذي يحسن معاملته ويكره ويقاوم بشدة من يسيء هذه المعاملة ، كما أنه يسعى دائمًا للتعاون في اجتماعية مع الغير ، وهو يحب جو التآلف الأسري والتجمع حول الآخرين ، ولا يحبذ التفرقة أو العزلة ولذلك يوصف بلفظ (عشري) .

ويتضح ذلك في كثير من تعليقاته وأمثاله الشعبية مثل (لا قيني ولا تغذيني ـ إحنا أكلنا عيش وملح ـ العشرة ما تهونش ... الخ) .

وتؤدي صفة العاطفة إلى تعلق الفرد بقائده الذي تربطه به صلات الحب والمودة والتعاون والثقة والاحترام ، مما يجعله يسارع إلى طاعته حتى في أصعب الأحوال ، ويقف إلى جواره في أحلك الظروف ، ويضحي بكل غال ونفيس حتى بحياته ، غير أن صفة العاطفية قد لا يخلو من عيوب وآثار سلبية يجب على القائد أن يتلمسها ويواجهها ، فالشخص العاطفي سريع التأثر ، يبالغ في مشاعر إسعاده إذا واجه أمرًا مفرحًا قد يصل به إلى درجة الحماس التي قد تؤدي به لدرجة من التهور أو القيام بأعمال خارقة ، كما أنه إذا تعرض لأمر محزن فهو سريع التأثر ، بما قد يؤدي به إلى حد الانهيار ، والحقيقة أن ثبات العاطفة وعدم تأرجحها بسهولة نتيجة

التعرض لهزات مختلفة أمر مطلوب ولازم في الحياة عامة وفي العسكرية بوجه خاص، تفاديًا للانهيار التام عند التعرض للفشل أو الهزيمة فالصلابة المعنوية والاتزان الانفعالي تعاون الشخص على مواجهة مثل هذه المواقف وتجعله يستعيد بسرعة رباطة جأشه وتماسكه وقوته الدافعة في وقت قصير تحقيقًا لأهدافه.

لا شك أن للقائد دورًا هامًا في وقاية المرؤوس (العاطفي بطبعه) من التعرض للانهيار المعنوي في المواقف العصيبة من خلال التوجيه والإرشاد والتمسك بالأخلاق والدين والتقاليد، ويدعم ذلك اللقاءات المستمرة بين القادة ومرؤوسيهم والاقتراب والتشجيع والاحترام وبث الحب والألفة والتعاطف والتعاون.

رابعًا: البساطة والتقشف والقناعة:

وهي صفات أصلية خلفتها البيئة وطبيعة الحياة التي يحياها البشير عامة، وهذه الصفات تهيئ له أن يتقبل أقصى الظروف المعيشية والمواقف العصيبة دون أن يشكو أو يتبرم أو تتأثر كفاءته أو تنحط قدراته، ودون أن يخلق مشكلات لقادته وبغير تذمر أو تبرم.

خامسًا: قوة التحمل والصبر والعناد:

وهي خصائص تهيئ الشخص لتحمل المجهود الشاق في مختلف المراحل، وتمنحه القوة على مواجهة التحديات والتغلب عليها خاصة إذا نجح القائد في تطويعها، وأما العناد فهو يظهر في صورة مقاومة الضغط، وتاريخ أمتنا حافل بأروع الأمثلة في مواجهة الضغوط بجميع أنواعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتغلب عليها، وتمكن خاصية العناد المتأصلة في البشير القائد الناجح من تحويل الفرد إلى إنسان يتمتع بصلابة

لا تقهر في مواجهة أعتي الظروف مع الإصرار على تحقيق مهامه وأهداف وحدته مهما واجه من مشاق ومخاطر لا تحتمل .

سادسا : الذكاء الفطري لعمر البشير:

يتمتع البشير بذكاء فطري ، ويتيح الذكاء للفرد على التفكير السليم مع التصرف السريع خاصة في المواقف التي تواجهه والمشكلات التي تصادفه بشكل طارئ أو فجائي ، ويتمتع المصري بوجه عام بذكاء فطري أصيل، ولا أدل على ذلك من تبوء المصريين لمكانات متقدمة من الناحية العلمية وبصفة دائمة حينما يخضعون لنوع من التقويم الجماعي مع غير المصريين سواء في لقاءات علمية مجمعة أو دورات وبعثات خارجية ... الخ).

وعلى القائد الناجح أن يواجه بعض حالات الجمود العقلي التي قد يتصف بها بعض الأفراد ، والتي قد ترجع لعدة عومل منها (كثرة المشكلات التي تواجه كثير من الناس فتؤثر على تفكيرهم وسلوكهم وحالتهم المعنوية ـ تعامل البعض مع المرؤوسين بمستوى أعلى من قدراتهم وعدم النزول إلى مستوى كل منهم ـ التعامل مع المرؤوسين من ذوى المستويات المختلفة دون مراعاة للتفرقة بينهم من النواحي العلمية أو الثقافية أو القدرات العقلية ـ التعسف أو الظلم وعدم الاحترام الموجه لبعض الأفراد ...) .

سابعًا : انتشار الفكاهة وروح الدعابة والمرح :

من السمات الواضحة كذلك في البشير ميله للنكتة وتأثره بها وتذوقه لها ، وهو لا يتخلى عن النكتة والفكاهة حتى في أحلك الظروف ، وقد يكون ركونه إلى النكتة في الأوقات العصبية تنفيسًا له عما قد يلاقيه من مشكلات ومصاعب وصدمات متكررة ، وعلى القائد الناجح أن يستغل

هذا لصفة في الأفراد . فقد يكون استخدامها في الوقت المناسب والركون إليها في موقف محدد أشد تأثيرًا وأوضح مفعولاً في المعاونة على تحقيق الأهداف المنشودة ، فيصبح استخدام النكتة والاعتماد على الدعابة عوامل مواجهة للمواقف الصعبة ، ودافع لشحذ الهمة واستعادة التوازن والتغلب على المشاكل والصبر على المكاره .

أنواع القيادة

للقيادة أنواع أفضلها ما يمارسه البشير ، البشير كقائد ديمقراطي رغم أنف أمريكا عمر البشير قائد ديمقراطي والدليل يؤكده الواقع وتتعد أنماط القيادة في العالم أشهرها ما يلي:

أولاً : **القيادة الإرغامية** (الاستبدادية أو المتسلطة أو الأوتوقراطية أو الديكتاتورية) . وهي بعيدة كل البعد عن ما يحدث في السودان .

وفيها تتركز السلطة بيد القائد وحده ، فهو الذي يتخذ القرارات بنفسه، ويحدد سياسة الجماعة وأدوار الأفراد ، ويرسم خطط الوحدة ويملي على المرؤوسين أنشطتهم ، وهو وحده الحكم ومصدر الثواب والعقاب ، وهو يهتم بضمان طاعة الأفراد الذين لا يملكون حق اختيار العمل أو المساهمة في اتخاذ القرار أو حتى المناقشة وإبداء الرأي ، ويشجع القائد الاستبدادي على تقليل الاتصال بين الأعضاء ، وكما أمكن يكون الاتصال من خلاله وتحت إشرافه وسيطرته ، وهو يتدخل في معظم الأمور وشتى الأعمال وتفاصيل الأشياء ودقائق الأفعال وبطبيعة الحال فإنه وفي ظل هذه المناخ الاستبدادي تحقق الطاعة العمياء دون مناقشة وعدم إبداء الرأي وهو ما يؤدي إلى تعطيل قدرة العاملين على الخلق والإبداع والابتكار ، كذلك

لا يتيح هذا المناخ مجالاً كافيًا لتنمية العلاقات الإنسانية السوية بين أفراد الجماعة ، فتنخفض الروح المعنوية إلى جانب الافتقار إلى انتشار العلاقات الإنسانية وتحقيق التكييف الاجتماعي بينهم ، وهو ما قد يؤدي احتمال انتشار المنافسة والصراع وضعف روح التعاون والإخاء . كذلك يزرع السلوك الاستبدادي الخوف في نفوس المرؤوسين ، ويشعر الأفراد بالقلق وعدم الاستقرار وعدم الرضا ، كما قد يؤدي إلى انتشار روح السلبية لدى المرؤوسين واكتفائهم بالعمل بالقدر الذي يحميهم من عقاب القائد ، هذا وقد تبين أن العاملين في الجماعة التي يقودها قائد استبدادي يتوقفون عن العمل أو يقللونه إلى حد كبير بمجرد غياب ذلك القائد عنهم وعدم خضوعهم لرقابته المباشرة ، فهو يرغم مرؤوسيه على طاعته وعلى العمل متعمدًا على سلطة مركزه وقوته وما يملكه من إمكانات ومؤثرات ووسائل سيطرة .

ثانيا : القيادة الإقناعية (الديمقراطية) : وهي ما تحدث في السودان والقائد الديمقراطي يعمل على توزيع المسؤولية وإشراك المرؤوسين في اتخاذ القرارات ويشجعهم على تكوين العلاقات الشخصية وتحقيق التفاهم المتبادل بين أفراد الجماعة ، كما يحاول كسب ودهم وتعاونهم ، فيلتفوا حوله ويدعمونه ، ويحبونه ويتقبلون أوامره بروح راضية ويسعون لتنفيذها ، وهو ما يؤدي لانتشار مشاعر الرضا والارتياح والإخلاص والإقبال على العمل والتعاون والاستقرار ورفع الروح المعنوية وخلق الروح الإيجابية مع زيادة الإنتاج دون رقيب مباشر ، فقد تبين أنه رغم أن إنتاج العاملين في الجماعة التي يقودها قائد ديمقراطي يقل عن إنتاجهم في الجماعة التي يقودها قائد استبدادي ، إلا أن غياب القائد الديمقراطي لا يؤثر على كفاءة الإنتاج وكمه بقدر ما يحدث عند غياب القائد الاستبدادي عن جماعته .

كذلك تسود العلاقات الودية بين أعضاء الجماعة ذات القيادة الديمقراطية أكثر مما تكون في الجماعات ذات القيادة الديكتاتورية حيث تظهر فيها الشللية وتسود العلاقات العدوانية .

ورغم ما تحققه القيادة الاقناعية من إيجابيات تنعكس آثارها غالبًا على العاملين وعلى الإنتاج ، إلا أن التمادي في اللامركزية رغم أنه قد يعاون في خلق كوادر إشرافية وقادة أصاغر وهو أمر مطلوب ، إلا أنه قد يودي إلى نوع من التسيب واللامبالاة بين المرؤوسين حين يفقد القائد القدرة على الاحتفاظ بالمناخ القيادي والسيطرة على اتخاذ القرار وخاصة في حالات الغلو والمبالغة .

وإذا كان القائد المستبد هو وحده الذي يتخذ القرارات ويحدد الأهداف ، والقائد الديمقراطي يسمح للأعضاء بمشاركته في ذلك ، فإن هذا النمط من القيادة لا يصلح في مجالات بعينها خاصة في الأوقات العصيبة وعند الشدائد وفي ظل الحالات الطارئة والأزمات .

وكما ذكرنا قد تتحول القيادة الديمقراطية في حالات التطرف والمبالغة والضعف إلى ما نطلق عليه القيادة الفوضوية حيث تترك حرية تصريف الأمور للمرؤوسين بحرية تامة وعلى هواهم ، كما يترك لهم حرية اتخاذ القرارات مع أقل قدر من مشاركة القائد لهم ، وهذا أسلوب يؤدي لنتائج سلبية تنعكس على الوحدة وعلى المرؤوسين بل وعلى القائد ذاته .

القيادة الناجحة التي يمارسها البشير

رغم أن القيادة الاقتناعية تعد أكثر مناسبة من القيادة الإرغامية ، إلا أن القائد الناجح الكفء هو الذي يعتمد في سياسته على خليط من الإقناع والإرغام والديمقراطية ويجمع بينها ، فهو يشعر مرؤوسيه بأن مقترحاتهم

يمكن أن يؤخذ بها ، ويجعلهم يشاركون في اقتراح الحلول المناسبة للمشاكل ويساهموا في تقويمها ، كما أن بعض سلطاته يمكنه أن يفوضها إليهم ، وهو يستطيع أن يقنع الأعضاء بقبول قراراته والأهداف التي يختارها ، ولكنه يحتفظ لنفسه بسلطة إصدار القرار النهائي ، وهو بقدرته وكفاءته وتأثيره القوي يستطيع أن برغم الأعضاء بسهولة على قبول قراراته التي يتخذها وأهدافه التي يتخذها وأهدافه التي يحددها ، كما أنه بذكائه وكفاءته يقنعهم بها ويجعلهم يتقبلونها ، وهو يتجنب استخدام القرارات التي تثير عداء عامًا، والحقيقة أنه لا يوجد نموذج قيادي محدد يعد هو الأكفأ ، ولكن الموقف القائم هو الذي يحدد أسس الأساليب القيادية لمواجهة موقف بذاته.

فكل موقف قيادي تتفاعل فيه ثلاثة مؤشرات أساسية هي التي تحدد نمط القيادة ونموذجها الواجب التطبيق ، وهي (القائد من حيث أبعاد شخصيته واتجاهاته وسلوكه والتابعون في ضوء احتياجاتهم ودوافعهم واتجاهاتهم ومشاعرهم وخصائصهم ، والظروف التي تحيط بالموقف من حيث طبيعة المشكلة القائمة وظروفها وأبعادها والوقت المتاح لاتخاذ القرار فيها) .

ويوجه عام القائد الناجح هو القادر على تحديد نوع النموذج القيادي الأنسب لمواجهة موقف معين وذلك في ضوء تقديره وتصوره ، وهو بوجه عام يتخذ أسلوب القيادة الإقناعية أساسًا لسياسته وهو يملك أيضًا القوة التي تمكنه من إرغام مرؤوسيه على قبول قراراته عند اللزوم ، فيتبعه المرؤوسين اقتناعًا وثقة وحبًا وتقديرًا .

القيادة العسكرية وتأثيرها
على الجوانب الشخصية للبشير

□ □ □

الجيش هو تنظيم رسمي يتميز عن غيره من التنظيمات الرسمية الأخرى في المجتمع بأن له ثقافة فرعية خاصة ، يمكن أن نطلق عليه الثقافة الفرعية العسكرية .

والقوات المسلحة هي البوتقة التي تنصهر فيها كل فئات الأفراد حيث تتفاعل هذه الفئات مع بعضها البعض خلال فترة طويلة نسبيًا .

والمعروف أن الجيش تنظيم يضم في جنباته شرائح ممثلة للمجتمع الأكبر على اختلاف خصائصهم وعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم الفرعية .

وقد يؤدي ذلك إلى اكتساب فئات من العسكريين وبوجه خاص الفلاحين منهم ـ وهم يشكلون النسبة من المجندين ـ خبرات وعلاقات ومعايير جديدة لم يألفوها في حياة القرية .

هذا وتتسم فترة التجنيد التي يقضيها المجند بالقوات المسلحة بالديناميكية والحركة ، فكثيرًا ما يضطر المجند إلى السفر والانتقال والتحرك من مكان لآخر عبر مسافات تطول أو تقصر بشكل نسبي في مختلف الظروف ، كما تتاح له الفرصة ـ ربما لأول مرة ـ لزيارة المراكز الحضرية والمدن الكبرى ، وبخاصة العاصمة والتردد عليها والتعرف من خلالها على وسائل الاتصال وأجهزة الإعلام المختلفة كالسينما والمسرح والتليفزيون ، إلى جانب الصحف والمجلات ، هذا فضلاً عن وسائل

المواصلات التي ربما لم يقع عليها بصره من قبل، مضافًا إلى ذلك الأماكن والمعالم الأثرية كالتماثيل في الميادين .

وهذا من شأنه أن يكسب الفرد سعة في الأفق وتصورًا جديدًا للبعد المكاني والبعد الزمني يختلف كثيرًا عن تصوره لهذين البعدين قبل أن تتاح له هذه الفرصة (الالتحاق بالقوات المسلحة).

وقد يحدث لبعض المجندين وخاصة من القرويين نوع من الحراك الاجتماعي ، وتزداد قدراتهم الاقتصادية نتيجة التحاقهم بأعمال مدنية مما ينجم عنه إقدامهم على الهجرة من القرية وتركهم العمل بالفلاحة .

وحينما يلتحق الفرد بالخدمة العسكرية فإن عليه أن يفكر من منظور قومي واسع وأن يتخلى عن نظرته الضيقة المستمدة من القرية ، وهو يكتسب مبادئ التنظيم البيروقراطي ، الجديد ويعمل في إطار تعاوني معقد، كما يربط نشاطاته بالآخرين ، ويكتسب فوق ذلك فنونًا تنظيمية حديثة ومهارات عسكرية متقدمة ، ويستطيع أن يشارك مشاركة جماعية فعالة ، فضلاً عن أن خبرة التجنيد تحدث غالبًا تأثيرًا لا حقًا على موطنه الأصلي (غالبًا القرية) بعد انتهاء الخدمة بالجيش .

كما يكتسب الأفراد خبرات جديدة تميزهم عن أقرانهم الذين لم يلتحقوا بالجيش فهم يقومون بمهام ريادية وقد يصبحون أداة للاتصال مع القرى الأخرى والعالم الخارجي بوجه عام .

وحينما يتعرض المجندون الذين أدوا الخدمة العسكرية لبعض المواقف السياسية التي تتطلب تنظيمًا معينًا فإنهم عادة ما يسترجعون حياتهم العسكرية السابقة ، ويتأثرون بها تأثيرًا واضحًا .

سمات شخصيـــة

البشير العسكرية

□ □ □

ويمكن أن نوجز السمات العسكرية الشخصية للبشير فيما يلي :

١ ـ زيادة الانفتاح على العالم خارج حدود الموطن الأصلي ، ويتمثل ذلك في كثرة التردد على المراكز الحضرية وتجاوز الصداقات داخل حدود القرية بل وحدود المركز والمحافظة ، وزيادة السلوك الاتصالي ، كما يتمثل في زيادة متابعة الاستماع إلى البرامج الإذاعية ومشاهدة البرامج التليفزيونية والتردد على السينما والاطلاع على الصحف ، إلى جانب زيادة الاتصال بالمؤسسات الرسمية على مختلف المستويات .

٢ ـ اتساع نظرته للعامل الحديث حيث أصبح أكثر إدراكًا لمقولة المكان نتيجة السفر المتكرر طوال مدة خدمته العسكرية ونتيجة لمقتضيات وطبيعة التدريب العسكري التي تستلزم تقدير المسافات وقياسها بدقة وتحديد الوحدات المختلفة .

٣ ـ إدراكًا لمقولة الزمان نتيجة لظروف الخدمة العسكرية واهتمامها بهذا الجانب في كافة الأنشطة ، وسلوكه في يومه وفقًا لبرنامج زمني محدد (موعد للاستيقاظ والنوم والطعام وللنزول في إجازة أو فسحة والرجوع منها ، وبدأ المشروع والتدريب ...الخ) مع تعرضه للعقاب الصارم إذا أجل بتلك المواعيد .

٤ ـ تزيد الحياة العسكرية من معلومات الأفراد العامة وإلمامهم

بالأحداث والقضايا المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، مع زيادة القدرة على المشاركة الاجتماعية والسياسية .

٥ ـ يتحقق للرجل العسكري انخفاض نسبي في سمة القدرية وميل إلى الاتجاه العقلاني في التفكير ، والتحكم في الذات وفي أحداث المستقبل بإيجابية أكثر.

٦ ـ زيادة القدرة على الاعتماد على النفس والميل أكثر إلى السلوك الفردي والاعتداد بالرأي ، والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتصلة بشؤون الشخص وشؤون العائلة ، مثل اتخاذ قرار الزواج بحرية أكثر مع إمكانية اختيار الزوجة من خارج العائلة أو القرية ، وزيادة الرغبة في الاستقلال عن منزل العائلة والوعي بتنظيم الأسرة واختلاف النظرة لسن الزواج وسن الإنجاب برفعها ، مع تقليل في الرغبة في إنجاب عدد كبير من الأبناء .

٧ ـ تتيح الخدمة العسكرية الفرصة أمام الأفراد لعقد الصداقات مع أفراد من مختلف المحافظات ، وذلك بحكم زمالة السلاح ، واتصال هؤلاء الأفراد بكثرة من الناس خلال السفر والانتقال والتعامل .

٨ ـ يصبح لدى الفرد فرصة أكبر في الانفتاح على العالم الخارجي والتعرض لوسائل الاتصال الجمعي ، كما يصبح أكثر ميلاً نحو تقبل الأفكار الجديدة عن أقرانه الذين لم يكتسبوا خبرة التجنيد .

٩ ـ يرتفع مستوى طموح الفرد المهني التعليمي والاجتماعي نتيجة التحاقه بالقوات المسلحة كما تزداد لديه الرغبة في تحقيق الامتياز الشخصي ، ومن مظاهر ذلك :

أ ـ تغيير قيمة الأرض الزراعية في نظر المجند وكذلك مهنة الفلاحة إذ لم يعد يرى فيها سبيلاً لتحقيق أوضاع اجتماعية واقتصادية مرجوة .

ب ـ يتطلع القائد العسكري إلى تحقيق ذاته من خلال الاشتغال بأعمال أخرى أكثر إشباعًا لديه غير مهنة الفلاحة وتطلعه كذلك لأن يشغل أبناؤه في المستقبل وظائف مهنية عليا .

جـ ـ إدراكه لقيمة التعلم واتجاهه نحو تأييد تعليم الأبناء والبنات على السواء .

١٠ ـ يزداد وعي الفرد بحقيقة أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال مقارنته إياها بأوضاع اجتماعية واقتصادية جديدة أتاحت له ظروف الخدمة العسكرية فرصة الاطلاع عليها .

١١ ــ الميل إلى السلوك الرشيد أكثر من السلوك التقليدي ومن مظاهره:

أ ــ اتباع الأساليب الحديثة في علاج الأمراض وعدم اللجوء إلى الوصفات البلدية أو الخرافات .

ب ـ اتباع الأساليب القانونية في حالات النزاع مع الغير .

١٢ ـ تحدث الحياة العسكرية تحسنًا ملحوظًا في مظهر المجند وتغييرًا في لهجته وطريقة حديثه ومن مظاهر ذلك :

أ ــ ارتداء الزي الأفرنجي بدلًا من الجلباب البلدي ، مع استبدال القمصان والسراويل المصنوعة من قماش الدبلان أو الدمور بسراويل أو غيارات من الفانلة .

ب ـ ارتداء ساعة المعصم وتعمد إظهارها كرمز لمعرفته بقيمة الوقت.

جـ ـ تهذيب الشعر وحمل الأمشاط وحلاقة الشارب باعتبار أن ذلك سمة من سمات المدنية وأنه لا قيمة له (الشارب) بالنسبة للرجل .

د ـ تغيير اللهجة وطريقة الكلام مع تعديل في النطق يساير ما اعتاد عليه أثناء فترة تجنيده .

١٣ ـ تؤثر الحياة العسكرية في خصال الأفراد والمجندين وسماتهم وعاداتهم على النحو التالي :

أ ـ الميل إلى النظام والتقيد بالوقت لإنجاز المهام .

ب ـ طاعة الأوامر واللوائح والقوانين .

جـ ـ القدرة على التصرف في المواقف الصعبة والبحث عن الحلول .

د ـ قوة التحمل لمجابهة ظروف الحياة الصعبة واكتساب صفات الصبر والمثابرة .

هـ ـ التعود على سلوكيات الانضباط الذاتي دون الحاجة إلى مراقبة مستمرة .

و ـ الاحترام المتبادل بين الأفراد .

ز ـ الشجاعة في مواجهة الأخطار والتغلب على الخوف .

ح ـ الأمانة في العمل والحفاظ على المعدات والمهمات .

ط ـ التحلي بصفات النظافة العامة ونظافة الهندام .

ي ـ اللياقة البدنية العالية .

ك ـ التحلي بروح الفريق ومعاونة الغير والتضحية ونكران الذات .

ل ـ هناك نسبة لا بأس بها من المجندين يصبحون من معتادي التدخين.

م ــ تغيير نمط الاستهلاك التقليدي (بالإقدام على شراء الكماليات والسجائر والفاكهة والدخول في مشروعات اقتصادية كملكية جرارات زراعية أو المشاركة فيها) .

ن ــ الشعور بالانتماء للجماعة والتعامل مع الآخرين وإشاعة روح التعاون .

١٤ ـ يمتد تأثير الخدمة بالقوات المسلحة إلى القرى الأصلية للمجندين ومن تلك الآثار ما هو سلبي وما هو إيجابي كما يلي :

أ ـ يهجر كثير من المجندين مهنة الفلاحة ويحرضوا أقرانهم على ذلك وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أجور العمالة الزراعية ، وقلة الأيدي العاملة في هذا المجال .

ب ـ تغيير أنماط استهلاك بعض أنواع من السلع الكمالية بالقرية نظرًا للسيولة النقدية التي حدثت نتيجة لتقاضي كثير من المسرحين مرتبات شهرية منتظمة من أعمالهم غير الزراعية بالجهات الحكومية أو القطاع العام أو الخاص .

(جـ) حدوث فائض عمالة أو ما يمكن تسميته ببطالة مقنعة في عدد من المرافق الموجودة بالمنطقة الأصلية كالمدارس والمساجد والوحدة المجمعة نظرًا لتعيين أعداد كبيرة من المجندين المسرحين للعمل بهذه المرافق بشكل يزيد عن حاجاتها ، مما يؤدي إلى إهدار جانب من القوى العاملة على حساب القرية.

(د) يستطيع بعض العسكريين بما لديهم من مهارات فنية وتكنولوجية أن يحققوا فائدة للعمل الزراعي من خلال آلات الري والجرارات الزراعية .

(هـ) تتغير نظرة العسكريين نحو الأرض الزراعية حيث لا تمثل في نفوسهم القيمة التقليدية العالية .

ونخلص في النهاية إلى أننا إذا ما وضعنا في الاعتبار أن القوات المسلحة مؤسسة متكاملة فإننا يمكن أن نقرر أن هناك آثارا ثقافية ملموسة تحدثها القوات المسلحة على ملامح المجتمع في كافة المجالات سواء من ناحية قدرتها على محو الأمية ، أو ما تساهم به في تأهيل عدد من أبنائها في التعليم المتوسط أو العالي ، أو دورها في مجال الاختراعات والبحوث العلمية وكذا نشر الوعي القومي ، ثم أخيرًا من حيث الآثار الاجتماعية على ثقافة العسكريين وهو ما ينعكس على ثقافة المجتمع ككل، وهذه أمور لها صلة مباشرة بقوة الدولة وقدرة المجتمع على تحقيق التقدم والتنمية الشاملة .

والقيادة عملية تأتي موجهة نحو الحصول على الهدف ، بينما القائد هو الشخص الذي يمثل مركز سلطة وسلوك الجماعة حيث يلتف حوله الأفراد وله قدرة على القيام بالاتصال ويكون دائمًا مركز انتباه ، وهو شخص قادر على قيادة الجماعة نحو أهدافها وله تأثير ملحوظ على تكيف الجماعة وسلوكها كما أن له خصائص شخصية تجعله يختلف عن غيره، فهو متميز، له شخصية جذابة محببة للقلوب تمامًا كشخصية البشير.



ومشاركتهم.

الخصائص النفسية

للبشير

□ □ □



الخصائص النفسية والاجتماعية للقائد الناجح عمر حسن البشير

يمكن إيجاز الخصائص النفسية والاجتماعية لعمر البشير فيما يلي :

١ ـ التدين وحسن الخلق والتمسك بالقيم .

٢ ـ قوة الشخصية والقدرة على السيطرة والتأثير في الآخرين .

٣ ـ الذكاء وحسن التصرف .

٤ ـ التفاعل الاجتماعي والقدرة على التكييف مع الآخرين ومشاركتهم.

٥ ـ الاتزان الانفعالي والسيطرة على الذات .

٦ ـ العدل والمساواة في الثواب والعقاب .

٧ ـ الولاء والانتماء والاعتزاز بالوطن والعمل والمرؤوسين .

٨ ـ النزاهة والأمانة والسمعة الطيبة ، وأن يكون قدوة حسنة للمرؤوسين ومثلا يحتذي به .

٩ ـ إنكار الذات والإخلاص في العمل والتفاني في الأداء مع تحميل المسؤولية .

١٠ ـ الحكمة في القرارات والسلوك والكياسة في التصرفات .

١١ - محبوبا ومهابًا وموضع ثقة الآخرين وتقديرهم واحترامهم .

١٢ ـ التقدير والتقبل والاعتراف المتبادل مع الزملاء والمرؤوسين .

١٣ ـ قادر على تحقيق أهداف العمل (الوحدة) بكفاءة عالية .

١٤ ـ التمثيل المشرف لوحدته (لمرؤوسيه) .

١٥ ـ القدرة على التخطيط السليم .

١٦ ـ القدرة على التنسيق والتنظيم الجيد .

١٧ ـ القدرة على التوقع والتنبؤ ، واتصافه ببعد النظر وخصوبة الخيال.

١٨ ـ القدرة على التقدير السليم والتحليل والتفسير .

١٩ ـ الإنتاج المتميز والامتياز الفردي في فنية العمل وفهم جوانبه الدقيقة .

٢٠ ـ المظهر الجيد والجاذبية وسلامة البنيان والصحة العامة .

٢١ ـ التواضع في التعامل مع الآخرين مع احترام شديد للذات .

٢٢ ـ يشيع ويسمح بجو الديمقراطية في وحدته وبين مرؤوسيه .

٢٣ ـ اللباقة والقدرة على التعبير والخطابة في الآخرين .

٢٤ ـ النجاح في العلاقات العامة والقدرة على تحقيق الاتصال مع الآخرين .

٢٥ ـ أن يكون مرحًا يشيع جوًا من البهجة داخل الوحدة ومع الآخرين .

٢٦ ـ الثقافة العالية وسعه الاطلاع والرغبة في المعرفة ومتابعة التطورات .

٢٧ ـ الشجاعة والجرأة في الحق .

٢٨ ـ القدرة على اتخاذ القرار السليم وإصدار الأوامر المناسبة في التوقيت الملائم .

٢٩ ـ الحماس والإيجابية والمبادأة والنشاط .

٣٠ ـ قوة التحمل والصبر والطاقة الكبيرة والجهد انفعال المستمر .

٣١ ـ إنكاري الذات والعمل في صمت .

٣٢ ـ مراعاة التطبيق الدقيق لقواعد الأمن .

٣٣ ـ الإلمام بالقوانين واللوائح المختلفة مع تنمية مهاراتيه الفنية والإدارية .

٣٤ ـ العمل للصالح العام دون أنانية أو اتكالية .

٣٥ ـ الحسم والعزم والحزم وسرعة البت في الأمور .

٣٦ ـ القدرة على الإقناع والتفاوض .

٣٧ ـ موضوعية الحكم وواقعية النظرة ومنطقية التحليل .

٣٨ ـ القدرة على إيجاد العلاقات بين المتغيرات .

٣٩ ـ الإلمام بمشكلات مجتمعه ووحدته ومرؤوسيه وفهمه للآخرين

والشعور بأحاسيسهم مع فهمه لكل ما يدور بوحدته .

٤٠ ـ الصبر والعزيمة والتصميم على الهدف والمثابرة والجلد والجد في العمل .

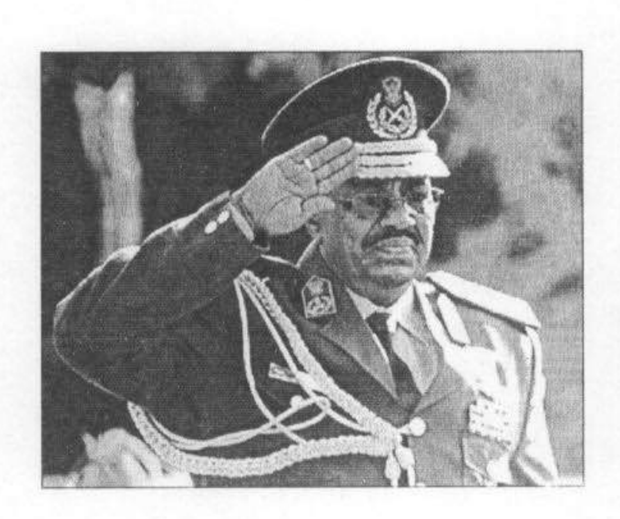
٤١ ـ أن يكون ذا طموح عال .

٤٢ ـ الالتزام والتحلي بالانضباط والضبط والربط والنظام فيما يتعلق بذاته ، وبوحدته .

٤٣ ـ الفطنة ورجاحة الفكر ويقظة العقل والقدرة على التركيز .



البشير بغطاء الرأس الجنوبي وباقة من الخرز الملون يحيى مؤيديه



الفصل الثانى

أشهر التحديات

التي واجهت البشير

البشير في مواجهة التحديات

□ □ □

واجهت القائد الرئيس عمر حسن البشير العديد من العقبات والتحديات نوجزها فيما يلي:

أمريكا البشير وجها .. لوجه

كانت المواجهة بين أمريكا واللوبي الصهيوني من جانب والبشير المناضل من جالب آخر وجاء قرار الحكمة الجنائية الدولة ضد البشير ليؤكد أبعاد المؤامرة التي يتعرض لها السودان وقائده عمر حسن البشير وهناك عدة أسئلة لابد من طرحها والإجابة عليها ...

لماذا جاء ...

قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير ؟

جاء القرار لخدمة السياسة الأمريكية ونصائح الإمبريالية العالمية .. إنها الحقيقة .

لقد سارت هندسة السياسة الأمريكية خلال العشرين سنة الأخيرة أو بالأحرى خلال وجود حكومات ثورة الإنقاذ في حكم السودان على أساس تكسير النظام السياسي لها ، ومنعه من الوقوف على قدميه ، ففي عام ١٩٨٩ بدأ التعامل مع السودان طبقا للمادة ٥١٣ في الكونجرس الأمريكي، والتي مؤداها عدم التعامل مع السودان إلا في مسائل الإغاثة ، حيث اعتبر السودان دولة إرهابية في برامج السياسة الأمريكية بدءا من

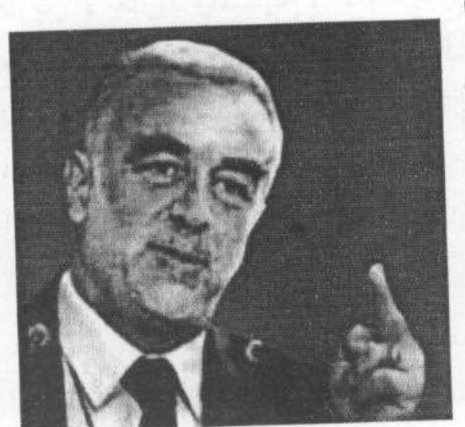
عام ١٩٩٣ ، ولذلك قلصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٥ من عناصر السلك الدبلوماسي أمريكا في السودان ، وعناصر السلك الدبلوماسي السوداني داخل أراضيها ، وطلبت من الدول الغربية والمتحالفة معها أن تفعل نفس الشيء ، وفي عام ١٩٩٧ فرضت الولايات المتحدة حظرا اقتصاديا على السودان ، ومنعت أي نشاط لشركاتها داخل حذوها حتى أن كندا التي كانت لها شركات تعمل في مجال البترول باعت هذه الشركات ، وسحبت مستحقاتها ، وخرجت من السودان ، وفي عام ١٩٩٨ قامت الولايات المتحدة بقذف مصنع الشفاء السوداني للأدوية بالصورايخ الموجهة بحجة أنه ينتج مواد كيماوية وهو ما نفته مراكز اتخاذ



القرار الأمريكي بعد ذلك ، وصدر حتى الوقت الحالي ـ عام ٢٠٠٨ ـ ٢١ قرارا من مجلس الأمن ضد السودان كانت ١٠ قرارات منها تحت البند السابع ـ الخاص بفرض العقوبات ـ من القوانين المنظمة لهذا المجلس ، ومنعت الولايات المتحدة منعا قاطعا منح أية مساعدات أو قروض من البنك الدولي للسودان ، ولعل هذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن السودان

هدف محدد لدى السياسة الأمريكية ، يذكرنا بالوقت الذي كان فيه العراق - قبل الغزو الأمريكي له - هدف محدد لها ، يجب اختراقه وضربه والسيطرة عليه واستغلاله .

ولذلك تدل كل الشواهد أن القرار الذي أصدره موريس أوكامبو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر البشير في يونيو ٢٠٠٨ ، واعتباره خارجًا على القانون يلزم توقيفه والقبض عليه لمحاكمته ، ليس قرارًا اقتضته نظم المحكمة وقوانينها ، وإنما هو في الواقع قرار سياسي يرجع إلى أن مجلس الأمن ذاته - الذي أحال مشكلة دار فور في السودان للمحكمة الدولية - لم يعد خلال العقود الأخيرة مؤسسة قادرة على نشر العدل والسلام في العالم بالشكل الذي كان مأمولاً من وراء إنشائه.



فمجلس الأمن و المؤسسة الفعالة في هيئة الأمم المتحدة ، لم يشهد حالة من الضعف وعدم القدرة على إنجاز المهام التي من أجلها أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية مثل تلك التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ - والذي كان وجوده عاملاً مهمًا للتوازن الدولي - حيث أصبحت الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المتحكمة في سياسات العالم ، وتبدو عدم قدرة هذا المجلس على اتخاذ قرارات عادلة من مواقفه السلبية تجاه الهجمات الحربية الأمريكية في العراق وأفغانستان والصومال .. إلخ ، فبينما يقف مجلس الأمن كسيحا تجاه المذابح والتدمير الواسع النطاق ضد الشعبين العراقي والفلسطيني دون أن يمكنه اتخاذ موقف ضد الولايات

المتحدة أو إسرائيل بسبب السيطرة الأمريكية عليه ، نرى هذا المجلس يقف بكل قوة ضد حكومة السودان بسبب أزمة دار فور ، ويعتبر النظام السوداني خارجًا على القانون الدولي ، ومرتكبًا لجرائم ضد الإنسانية ومشكلات الصراع حول موارد المياه وأماكن الكلأ والعشب بين الرعاة والمزارعين في دارفور مشكلات تاريخية ضاربة في القدم كان يتم حلها عن طريق الأجاويد والمشايخ ، أما التأجيج المعاصر لها فقد جاء بسبب زيادة مساحات الأرض المتصحرة في شمال ووسط دار فور لارتفاع درجات الحرارة في الكرة الأرضية كلها في العقود الثلاثة الأخيرة ، وزيادة تكالب السكان على موارد المياه المحدودة ، وكثرة الصدامات والقتل بين القبائل مما أوجد فرصة لقدوم بعثات الإغاثة المعنوية ـ ومعظمها غربية ـ ولمجيء أجهزة الإعلام العالمية كي تضخم المشكلات وترددها في كل مكان ، لكي تمهد لتدخل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تحت بند المحافظة على حقوق الإنسان ، ومنع التطهير العرقي ، ولذلك دعمت هذه الدول حركات التمرد ماديا ومعنويا ضد الحكومة السودانية.

وبدأ تسارع أزمة دار فور خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ أي في نفس الفترة التي كانت مشكلة الحرب الأهلية مع الجنوب في سبيلها للحل ، بفعل عوامل داخلية وخارجية ـ وكأنه مكتوب على السودان ألا يخرج من مشاكله نهائيها ـ ففي عام ٢٠٠٤ أدلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بتصريحات اتهم فيها الحكومة السودانية والميليشيات الموالية لها بارتكاب أعمال إبادة جماعية وتطهير عرقي في دارفور ، وقد أحدث هذا التصريح انزعاجًا كبيرًا لدى الحكومة والشعب السودانيين ، وفي الأوساط الإقليمية والدولية .

وتحركت وزارة الخارجية السودانية لتوضيح الموقف ، وقامت بزيارات لإقليم دار فور اصطحبت معها فيها ممثلين عن السفارتين الأمريكية والفرنسية بالخرطوم ، وممثلين عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ، ومندوبين عن وكالات الأنباء والصليب الأحمر ، ورأي الجميع معسكرات النازحين والقرى المدمرة ، وفتحوا حوارات مع المتأثرين بالأحداث ، واتضح أن هناك تجاوزات كبيرة ، ولكن لا توجد عمليات إبادة جماعية أو تطهير عرقي كما ادعى البعض .



وقام كوفي أنان بزيارة لدارفور في ٢٩ يونيه من نفس عام ٢٠٠٤ وتقابل مع مسؤولي الحكومة السودانية - كما سبق أن أشرنا - حيث صدر بيان مشترك بين الحكومة والسكرتير العام تعهدت الحكومة بموجبه بتسهيل العمل الإنساني ، ومحاكمة المنتهكين لحقوق الإنسان ، ومنع وجود ميليشيات في معسكرات النازحين ، والسعي لتحقيق تسوية سلمية هناك .

ولوح كوفي أنان - خلال اجتماع مجلس الأمن الاستثنائي في نيروبي لحل مشكلة الجنوب عام ٢٠٠٤ - بفرض عقوبات على السودان من جديد إذا لم يتم حل مشكلة دار فور ، كحظر سفر المتهمين وتجميد أموالهم ومنع

حكومة الخرطوم من إرسال طائرات عسكرية إلى دار فور، وكأن مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ينفذ ما تراه أمريكا وحلفاؤها، بأن يظل السودان دائما في دائرة الإدانة، وفي حالة من الارتباك والفوضى حتى لا يتمكن من السيطرة على قراره السياسي.

وما كاد السودان يعقد اتفاق نيفاشا لحل مشكلة الجنوب في يناير عام ٢٠٠٥ حتى توالت القرارات الدولية ضده من مجلس الأمن، كان أخطرها



القرار رقم ١٥٩٣ في ٢٩ مارس ٢٠٠٥ الذي أقر بمحاكمة مرتكبي الجرائم من السودانيين أمام المحكمة الجنائية الدولية، بعلة ارتكابهم لأعمال إبادة وجرائم حرب ضد الإنسانية، وقد أوجد هذا القرار قدرا هائلاً من

الحيرة والارتباك لدى صانعي القرار في السودان، وفي مواقف جميع أطراف أزمة دار فور، وأصبح لا أحد يعرف على وجه التحديد أي مسار ستسلكه الأحداث بعد صدور هذا القرار.

وقد امتنعت الصين ـ ضمن عدد من الدول ـ عن التصويت على هذا القرار، وكانت تفضل أن يحاكم المتهمون بانتهاك القانون الدولي في دار فور أمام محاكم سودانية، وترى بألا تحال قضية دار فور إلى المحكمة الدولية دون موافقة الحكومة السودانية.

وهذه هي المرة الأولى التي يحال فيها ملف قضية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية منذ تأسيسها ١٩٩٨ ـ وكأنها قد أسست خصيصا لبلدان العالم الثالث وفي مقدمتها السودان ـ ومن المدهش أن هذا الملف قد اعتمد في الأساس على تقرير بعثة تقصى الحقائق المرسل للمحكمة من مجلس الأمن، ذلك التقرير الذي أكد على وجود تجاوزات في أحداث دارفور، ولكنه لم يقر بوجود إبادة جماعية.

ويأتي القرار رقم ١٥٩٣ كحلقة في سلسلة طويلة من حلقات المحاصرة، والضغط على النظام السوداني تدبرها الأطراف الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل إدانة النظام الحاكم في السودان، وخلق الجو المناسب لتدخل هذه الأطراف لكي تحقق هدفها النهائي في تمزيق أوصال السودان وتفتيته إلى عدد من الدويلات المتصارعة، واستغلاله ونزعه من الكيان العروبي اتساقًا مع مخطط الشرق الأوسط الجديد.

وقد وصفت الحكومة السودانية القرار بأنه جائر وظالم وصرح وزير الخارجية مصطفى عثمان إسماعيل ـ وقتها ـ بأن حكومته سوف تسعى

للتوفيق ما بين رغبتها في التعاون مع مجلس الأمن وما بين الخط الأحمر الشعبي الرافض لمحاكمة سودانيين خارج البلاد، وقد اتضح ذلك خلال اجتماعات قمة طرابلس بالجماهيرية الليبية حول دار فور في ١٧ مايو ٢٠٠٥ وفيها تم التأكيد على ضرورة حصر جهود التسوية في الإطار الأفريقي، ومحاكمة مرتكبي الجرائم في دار فور في إطار النظم القانونية والقضائية الدولية.

ويعد صدور قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية موريس أوكامبو في يونيو ٢٠٠٨ بإدانة الرئيس عمر البشير رأس النظام الحاكم في السودان، تصعيدا كبيرا للأزمة، حيث طالب القرار أيضا بتوقيفه عن العمل وإحضاره للمحاكمة باعتباره - من وجهة نظر المحكمة الدولية - المسؤول عما وقع في دار فور من أحداث وجرائم حرب، وإبادة جماعية.

والحقيقة أن الولايات المتحدة والقوة المتحالفة معها هي التي دفعت من البداية مجلس الأمن لتحويل قضية الحرب في دار فور إلى المحكمة الجنائية الدولية، بل هي التي أعلنت على الملأ ما يتضمنه قرار المدعي العام بتوقيف الرئيس البشير قبل أن يعلن ذلك المدعي العام نفسه، مما يؤكد على أن قرار المحكمة قد تم إعداده وتجهيزه في مطبخ السياسة الأمريكية، وأن الولايات المتحدة على علم كامل بمجريات أمور المحكمة رغم أنها لم تصادق على قانونها الأساسي.

وفي داخل الأوساط الشعبية والرسمية السودانية وخارجها انقسم الرأي حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣، وحول قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الصادر أخيرا ضد الرئيس عمر البشير إلى وجهتي نظر، ترى وجهة النظر الأولى بأنه ليس من حق مجلس الأمن

ولا المحكمة الجنائية الدولية إخضاع ما حدث في دار فور لقوانين وقرارات المحكمة الدولية بسبب :

أ ـ عدم اكتمال شروط الدعوة لأن السودان ليس طرفا في المحكمة الجنائية الدولية ، ولم يصادق على قوانينها .

ب ـ أن الحكومة السودانية لم تعرض قضية دار فور على هذه المحكمة .

جـ ـ أن القرار محاكمة المتهمين في أحداث دار فور ليس مقبولاً من وجهة نظر جموع الشعب السوداني ، وأحزابه وطوائفه .

د ـ أن ما حدث في دار فور رغم ما وقع من تجاوزات وحرائق وتدمير وهجرة لبعض السكان ، لا يعتبر جرائم حرب ولا جرائم ضد الإنسانية .

هـ ـ أن المحكمة الجنائية الدولية محكمة تكميلية بمعنى أنها لا تعمل إلا إذا فشل القضاء المحلي في عقد المحاكمات للخارجين عن القانون والمرتكبين لجرائم حرب ، ومعروف أن القضاء السوداني من أحسن النظم القضائية في أفريقيا ، وكان قد قام الشيخ دفع الله الحاج يوسف ـ رئيس لجنة تقصى الحقائق في دار فور ـ بتقصي حقائق الأحداث في الإقليم وأصدر تقريرا بذلك ، وعقدت عدة محاكمات ، على الرغم من أن أية محاكمات لمجرمي الحروب لا تتم إلا بعد انتهائها ، حتى لا تثير الأحقاد ، ولا تقلب القبائل ضد بعضها ، فمحاكمات الحرب العالمية الثانية ، والحرب في يوغسلافيا ، وفي رواندا جاءت بعد انتهاء هذه الحروب .

و ـ عدم توفر شرط العدالة لأنه إذا كانت الولايات المتحدة والسودان لم يصدقا على الاتفاقية الخاصة بالمحكمة الدولية أي أهمية أو التفات على

اعتبار أن السودان لا يقع تحت طائلة قانون هذه المحكمة مثله مثل الولايات المتحدة التي لم توقع على القانون الأساسي للمحكمة .

أما وجهة النظر الثانية فيتفق أصحابها مع لوائح المحكمة الدولية التي تخضع جميع دول العالم لقوانينها حتى ولو لم تكن هذه الدول عضوا في المحكمة أو مصادقة على قانونها الأساسي ، وفي هذه الحالة يخضع السودان لقوانين المحكمة الجنائية الدولية ، وهذا معناه أن الأمر يقتضي البحث عن مخارج قانونية للأزمة التي يتعرض لها رئيس السودان .

ويرصد أوكامبو في تقرير ادعائه ، أن ٣٥ ألف شخص قد قتلوا بشكل مباشر في هجمات شنتها القوات المسلحة السودانية والميليشيات التابعة لها والمسماة بـ «الجنجويد» وأن ما يقرب من مليونين ونصف المليون من سكان الإقليم من عناصر أفريقية تعرضوا لحملة واسعة من الترهيب والتجويع والاغتصاب ، وأن الجيش السوداني وعصابات الجنجويد أخذت أوامرها لتنفيذ ذلك بشكل مباشرة من الرئيس السوداني ، علما بأن بعض الإحصاءات التي تتسم بالموثوقية تحصى عدد القتلى في الإقليم بما يزيد قليلا عن عشرة آلاف شخص على أكثر تقدير ، وأن النازحين من دار فور لم يتعدوا المليون ، والحكومة السودانية لم تعط أوامر بالقتل بل بالدفاع عن النفس..

وتشير العديد من التقارير إلى أن المعلومات والبيانات التي تم تسريبها إلى المدعي العام أوكامبوا لحثه على توجيه هذا الاتهام جاءت من مصدرين هما : جماعات الضغط الأمريكي التي تسيطر عليها المنظمات الصهيونية وتوجهها إسرائيل ، وعلى رأسها تحالف إنقاذ دار فور وبعض الجهات داخل الإدارة الأمريكية نفسها .

والمصدر الثاني: هو المعلومات التي جمعتها المحكمة الدولية عن طريق بعض العملاء والأشخاص الذين كلفتهم المحكمة بجمع معلومات عما حدث في دار فور مقابل مبالغ مالية، ومن الملاحظ أن المحكمة لم تجمع أدلتها لإصدار قرار الاتهام ضد قائمة المتهمين، وأولهم الرئيس البشير بواسطة أعضاء هذه المحكمة مباشرة من داخل دار فور ذاتها، ولكنها اعتمدت على أدلة لم تفصح عن مصادرها مباشرة، وتعللت في ذلك بسوء الأحوال الأمنية في الإقليم، وهذا معيب قانونا، فاتهامات المحكمة مرسلة، ومعتمدة على شهادات سماعية غير موثوق فيها.

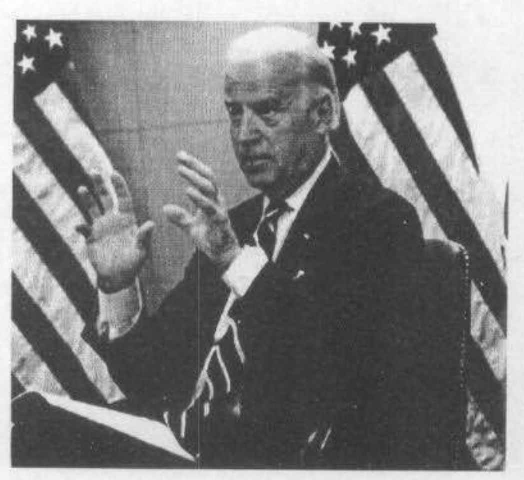
ويرى أحد رؤساء بعثة تقصي الحقائق التي زارت دار فور أن التقارير الدولية التي كتبت بناء عن زيارات مباشرة لأشخاص دوليين وقت وقوع أحداث دار فور عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ هي فقط التي يوثق بها، ومن بينها تقرير تقصى الحقائق المحال من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية، والذي يشير إلى وجود انتهاكات جسيمة في الإقليم إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التطهير العرقي أو جرائم الإبادة الجماعية، وكانت الانتهاكات قد وقعت من جانب المتمردين قبل أن تكون من جانب الحكومة والقوى الموالية لها، فإذا كانت المحكمة الجنائية الدولية تنظر لهذه القضية من زاوية جرائم الحروب، فلابد أن يكون موقفها عادلا ومتوازنا.

ومن الأمور التي استند إليها المدعي العام للمحكمة الدولية في توجيه الاتهام للرئيس السوداني عمر البشير بالتحديد أمران أولهما: رفض البشير تسليم أحمد هارون وزير الدولة للشؤون الإنسانية، وعلى كوشيب أحد قادة ميليشيات الجنجويد في دار فور لمحاكمتهما بتهم ارتكاب جرائم حرب، وبذلك يعتبر البشير متواطئا مع المتهمين ومتسترًا على ما ارتكباه من جرائم، ويرقى موقفه ـ من وجهة نظر المدعي العام ـ إلى مستوى المشارك

في الجرائم ، والأمر الثاني هو أنه باعتباره أعلى سلطة في البلاد فهو مسؤول مسؤولية تضامنية عما تم ارتكابه من جرائم لأنه لم ينكر على من ارتكبوها أفعالهم ، ولا سألهم عنها ولم يقدمهم للمحاكمة .

والواقع أن التهديد الأمريكي - في ضوء قرار المحكمة الجنائية - باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار أمر بالقبض على الرئيس البشير ليس إلا حلقة من حلقات تدخل الإدارة الأمريكية في أخص الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومحاولة السيطرة عليها واغتصابها ، وكأنها تمثل سلطة «الشرطي الدولي» مستغلة قوتها العسكرية دون التزام بقواعد القانون الدولي ، وأحكام المعاهدات الدولية .

ولقد وصل أمر التوغل الأمريكي في السودان إلى حد أن السيناتور الديمقراطي بيدن - الذي يترأس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ، والذي اختاره باراك أوباما كنائب له في انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠٠٨ - رأي أن الحل الأمثل لأزمة دار فور هو إرسال قوات أمريكية للقضاء على المليشيات الجنجويد زاعمًا أن عمليات الإبادة الجماعية لم تتوقف وأن أمريكا لا يجب أن تقف مكتوفة الأيدي ، واقتراح السيناتور الأمريكي فرض حظر طيران على منطقة دار فور وإرسال قوات أمريكية لإقرار الوضع هناك .



ماذا يريدون
من البشير ؟!

□ □ □

قرار للمحكمة الدولية وأبعاد السياسة الأمريكية :

طبيعي أن سؤالا مهما ومنطقيا يطرح نفسه علينا في هذه الدراسة ، وهو ما أبعاد وأهداف السياسة الأمريكية من وراء إصدار قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير والقبض عليه ؟ ويمكننا أن نجمل هذه الأبعاد والأهداف في :

أولا : تحقيق رغبة الإدارة الأمريكية في إيجاد طريقة لاختراق السودان لتحقيق استراتيجيتها ، وسياستها العولمية ، وتجزئة هذا البلد ، وفرض السيطرة السياسية عليه وسلخه من الكيان العربي وأفرقته ، واستغلال موارده .

ثانيا : أن قرار المحكمة الدولية يمهد لتحقيق المخططات الأمريكية التي تستهدف الاستيلاء على ثروات السودان النفطية والمعدنية الأخرى خاصة اليورانيوم ، والتواجد عند منابع النيل ــ في منطقة البحيرات العظمى ـ والعمل على التحكم في مياهه لصالح مشروع إسرائيل الكبرى التي لها يد ظاهرة أحيانا وخفية أحيانا أخرى في دعم حركات التمرد في دار فور بالمال والسلاح .

وضمن المخططات الأمريكية في المنطقية ، خطة لإنشاء خط بترول يمتد من العراق إلى الخليج العربي إلى البحر الأحمر ثم إلى دار فور عبر الأراضي السودانية حيث إلى المغرب العربي ليصب مباشرة في المحيط

الأطلنطي ، لتأمين نقل إمدادات بترول الشرق الأوسط إلى أمريكا والدول الأوروبية ، مما يعني في الجانب الآخر شن حرب اقتصادية ضد مصر عبر القضاء على أهمية قناة السويس كشريان حيوي للملاحة البحرية ناهيك عن التهديدات الأمنية التي ستصيب مصر في حال تصعيد الأوضاع العسكرية في جنوبها ، وتلك الخطة كان قد اعتمدها الرئيس الأمريكي «جروج بوش» قبل الحرب على العراق ، حي أعدها «جون مارسيلي» حين أشار إلى أن اكتشاف الثروة البترولية الجديدة في السودان يجعل الولايات المتحدة تعيد النظر في ترتيب الأوضاع في السودان وفق خطة جديدة تضع السودان في مأزق حقيقي يسمح بالتدخل العسكري في شؤونه .

ثالثًا : ومن أهم أهداف السياسة الأمريكية من صدور قرار المحكمة الدولية إبعاد الصين من السودان أو تحديد وجودها على الأقل في إطار الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على أماكن ومناطق إنتاج الطاقة في العالم كله ، خاصة بعد أن دخلت الصين في مجالات إنتاجية عديدة في السودان ، مثل استخراج النفط ، والتنمية الزراعية بما فيها بناء سد مروى على نهر النيل ، وكانت العلاقات السودانية الصينية قد توثقت في السنوات الأخيرة، وزار الرئيس الصين ، وقدر دورها ـ في تنمية الاقتصاد السوداني ، السياسي ـ حين مقابلته للرئيس «هو جين تاو» في بكين .

وقد تبنت حركة لاروش ـــ المرشح السابق لانتخابات الرئاسة الأمريكية ـــ فكرة أن سر التحرك الأمريكي عند صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير يرجع إلى الرغبة الأمريكية في الانتقام من من انفتاح السودان على الصين ، وفي العمل لوقف التعاون الواعد بين الجانبين في المجال الزراعي ، ووقف أية خطط محتملة للتعاون المصري السوداني في إنتاج محاصيل الغذاء .

ويتفق الدكتور شريف بسيوني ـ الذي اشترك في وضع قانون وقواعد المحكمة الجنائية الدولية ، والأستاذ بالجامعات الأمريكية ـ مع تفسير حركة لاروش فيقول: إن هدف الحكومة الأمريكية هو إخراج الصين من عمليات التنقيب عن البترول في السودان لكي تحل محلها هناك .

رابعًا : صدور قرار المحكمة الدولية يخلق جوا من الاضطراب السياسي في السودان مما يساعد على تحقيق المصالح الإسرائيلية ـ المرتبطة بالمصالح الأمريكية ـ في السودان ووسط أفريقيا ، ولقد سعت الأجندة الإسرائيلية منذ البداية لتغذية النعرات العرقية والعنصرية في جنوب السودان بغية فصله عن الشمال وحصار مصر من الجنوب ، وقد عبر الصهاينة بكل وضوح عن أجندتهم هذه منذ وقت مبكر ، حيث قال : «شيمون بيريز» عام ١٩٥٥ إنه يتعين على إسرائيل أن توجد في أفريقيا لموازنة الثقل السياسي والعسكري لمصر ، واتخاذ جنوب السودان قاعدة للانطلاق «طبقا للاعتقاد السائد بأن من يسيطر على النيل ، يمتلك زمام مصر والسودان» .



ومما يؤكد على عمق التحالف الاستراتيجي بين الغرب والكيان الصهيوني ما أشار إليه «البروفيسور شلومو هروتسون» أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب بقوله : «إن دعم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للوجود الإسرائيلي في إفريقيا عامة والسودان خاصة هو وسيلة لتوسيع التغلغل الأمريكي والأجنبي في هذه المناطق الأفريقية .

ولكشف المناورات الإسرائيلية حول السودان يؤكد المركز السوداني للخدمات الصحفية أن طائرة خاصة أقلت خمسة من قيادات جبهة الخلاص - المكونة من بعض حركات التمرد في دار فور - من العاصمة التشادية تجامينا إلى تل أبيب وفقا لترتيبات سابقة واتصالات تبنتها تشاد، وأشار المصدر إلى أن هذه هي الزيارة الثانية لاثنين من قادة الجبهة، وهما يستخدمان الدعم الصهيوني في العمل المسلح في دار فور بالتنسيق مع القوات الحكومية التشادية، وهذا ما اتضح في الهجوم العسكري الفاشل على أم درمان هذا العام، ٢٠٠٨ .

وهناك معلومات عن اجتماع سري تم عقده في أوغندا قبيل أيام من إعلان تقرير المدعي العام للمحكمة الدولية ضد البشير بعنوان: «المتهمون في السودان»، ضم هذا الاجتماع ممثلي حركات تمرد وعناصر معارضة من دار فور وجنوب السودان بحضور مستشار الرئيس الإسرائيلي «عاموس جلعاد»، وذلك بهدف مناقشة فكرة إقامة سودان أفريقي لا مكان فيه للعرب، تحت ذريعة التطهير العرقي في دار فور .

خامسا : يخدم صدور قرار المحكمة الدولية أجندة السياسة الأمريكية بعد أن استطاع النظام السوداني خلال السنوات الأخيرة - رغم محاولات لحصار التي تفرضها أمريكا على السودان - أن يحقق وضعية اقتصادية مبشرة، فالجنيه السوداني استعاد عافيته وقوته، وارتفعت معدلات النمو بشكل غير مسبوق، وتسير البلاد في استكمال البنية التحية لاقتصاد واعد، وإنتاج النفط في تزايد مستمر .

وصدور قرار المحكمة الدولية بتوقيف البشير يخدم الهدف الأمريكي لإيقاف تدفق الاستثمارات المالية القادمة من خارج السودان، وربما يخيف

رأس المال العربي وغير العربي الراغب في العمل والاستثمار فيه، خاصة التدفقات الرأسمالية الخليجية والمصرية والليبية ـ فضلا عن الصينية ـ وغيرها الراغبة في العمل في مجال النشاط الزراعي، وفي مقدمته إنتاج القمح في أنحاء السودان الذي يمتلك مساحات هائلة من الأراضي القابلة للزراعة، والذي تتوفر الإمكانات المائية فيه.

ويؤكد عبد الباسط سيدرات وزير العدل السوداني ـ ويتفق معه في الرأي دكتور حازم أستاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس ـ على ما يراه الكثيرون بأن مساعي أوكامبو لاعتقال البشير هي في الواقع مؤامرة تستهدف سقوط دار فور والسودان، للسيطرة على الموارد الطبيعية هناك من ثروات زراعية وبترول ويورانيوم وغيره.

سادسًا : أن قرار المحكمة ضد البشير في مفهوم السياسة الأمريكية تمنع السودان من استغلال فرصته الأخيرة والوحيدة للتعافي، وبناء وطن موحد خلال الفترة الانتقالية الحالية، بعد عقد اتفاق «نيفاشا» للسلام من حلقات الضغوط التي تحكم الخناق على السودان، فصدور قرار المحكمة الدولية قد يدفع الجنوبيين نحو الانفصال عندما يتم إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في عام ٢٠١١ في حالة سقوط رأس الدولة الحاكم في الخرطوم الذي عقد مع الجنوب اتفاق السلام.

سابعًا : وصدور قرار المحكمة الدولية ضد الرئيس البشير يحقق للإدارة الأمريكية سياستها لإشاعة الفوضى الخلافة في السودان، الذي بدأ يستعيد عافيته السياسية، ويفتح الطريق أمام استقرار داخلي فيه، ويعقد مصالحات واتفاقات مع القوي السياسية آخرها مع حزب الأمة، والذي حقق نجاحا كبيرا بقيادة البشير بتجاوزه لأزمة إقليم «إبيي» حين تم الاتفاق بين

الحكومة السودانية والحركة الشعبية بزعامة «سلفا كير» حول هذا الإقليم الحدودي الذي مثل مشكلة معقدة بين الشمال والجنوب لغناه بالبترول، وانتهى الاتفاق بأن يكون الإقليم مشاركة بين القبائل القاطنة فيه سواء أكانت جنوبية أو شمالية، وتم اختيار أحد الجنوبيين من قبيلة الدنكا رئيسا لمنطقة إبيى، كما تم اختيار نائبا له من قبيلة المسيرية.

ثامنا: من أبعاد السياسة الأمريكية وراء صدور قرار المحكمة الدولية أيضا ضرب المواقف القومية العربية للسودان، وذلك بسبب تعويل البشير على الموقف العربي للجامعة العربية، وعلى دور الاتحاد الأفريقي، وعلى الدور المصري والليبي في حل مشكلات السودان، ورفضه للوجود الأمريكي في العراق، وتعاطفه مع المواقف الإيرانية تجاه أمريكا، ومساندته منذ وقت مبكر للقضية الفلسطينية، وكانت آخر مواقفه في هذا المجال استضافة اللاجئين، الفلسطينيين العالقين على الحدود السورية الأردنية مع العراق منذ حوالي عام، وعددهم ١٧٠٠ فلسطيني، والعمل على حل مشاكلهم، وإقامتهم في السودان.

تاسعًا: تؤيد الإدارة الأمريكية صدور قرار المحكمة الدولية ضد الرئيس البشير لرفضه القاطع لوجود قوات عسكرية لحفظ السلام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في دار فور، وكانت نيويورك والخرطوم وباريس قد شهدت سلسلة من التصريحات المتناقضة حول بنود اتفاق تشكيل قوة دولية لحفظ السلام هناك، هل هي أفريقية أم دولية؟، وانتهت المباحثات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية في أديس أبابا على أساس نشر قوات دولية مشتركة معظمها أفريقية تصل أعدادها إلى ٢٦ ألف جندي، مع وجود مساعدات لوجستية فقط من الأمم المتحدة، وقد صدر قرار من مجلس الأمن بهذا

الخصوص، ولذلك هدد السفير الأمريكي زلماي خليل زاد المندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة حكومة السودان بأن عدم قبول الخرطوم لنشر القوات المشتركة معناه المزيد من فرض العقوبات ضد النظام السوداني الحاكم، وقال إن قائمة العقوبات جاهزة في مسودة مشروع قرار بمجلس الأمن.

عاشرًا: يأتي قرار المحكمة الدولية ضد البشير كانتقام من تصرفات الحكومة السودانية التي تتسم باستقلال ورفض الوجود الغربي، لقد كان المبعوثون الغربيون في السودان يتصرفون بطريقة تتسم بالغطرسة وعدم الموضوعية، والأمر والنهي، فعلى سبيل المثال كان يان برونك المبعوث الخاص للأمم المتحدة في دار فور، وأندرو ناتسيوس المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي في السودان يتصرفان وكأنهما يمارسان مهمة المندوب السامي في عهد الاستعمار القديم، ويتهمان الحكومة السودانية بقصف المدنيين، وانتهاك حقوق الإنسان دون توجيه انتقادات مماثلة لحركات التمرد في دار فور، وانتقد برونك في مدونته الخاصة على شبكة الإنترنت الحكومة السودانية بقوله: «إن جيوشها منيت بخسائر بشرية وصلت إلى حد إصابة مئات الجنود وأسر آخرين في بعض المعارك ... وأن الجنود السودانيين رفضوا القتال في هذه المعارك»، على غير الحقيقة، ولذلك أمرت الحكومة السودانية بطرده من السودان على الفور.

وكان لهذا الموقف صدا في الأوساط الغربية والأمريكية، ووجه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون انتقادات واتهامات حادة للرئيس البشير بشأن ما قامت به الخرطوم بطرد مبعوثي البلاد الغربية وممثلي الهيئات الإنسانية، غير أن الخارجية السودانية أكدت أن هذه الاتهامات باطلة، تعدها وتبثها بعض المنظمات الدولية ذات الأجندة السياسية.

كل ذلك وغيره جعل الولايات المتحدة متربصة بالسودان ، ومتحفزة لضرب حكومته في مقتل ، خاصة كلما اقترب من احتمال توقيع اتفاق مع فصل من الفصائل المتمردة ، حيث تخرج تقارير أوكامبو ومنظمات حقوق الإنسان الأمريكية ، ومئات المنظمات الأوروبية لتتحدث عن عمليات إبادة وتطهير عرقي ، مما يشجع زعماء التمرد على رفض الدخول في مفاوضات سلمية مع الحكومة .

ويرى البعض أن قرار المحكمة الدولية قرار سياسي بالدرجة الأولى ، وهو دليل جديد على أن القوي الممسكة بزمام النظام العالمي تستخدم شماعة حقوق الإنسان كأداة لفرض هيمنتها ، وتمرير مخططاتها لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط ، وهؤلاء الممسكون بزمام النظام العالمي يغمضون أعينهم عن الحصار اللا إنساني لهم أيضا في قطاع غزة وهو حصار من جانب إسرائيل أجمعت كل المنظمات الحقوقية في العالم على أنه جريمة ضد الإنسانية ، ولا تستطيع المحكمة الجنائية الدولية ولا مدعيها العام أن تتخذ موفقا قانونيا أو إنسانيا تجاه هذه الأعمال الخطيرة المنافية للقوانين الدولية .

حادي عشر : يرجع الموقف الأمريكي ضد السودان إلى رغبة الولايات المتحدة في إضعاف حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان ــ باعتباره من وجهة نظرهم ذا اتجاهات إسلامية ، ومعاد للولايات المتحدة والدول الغربية ـ بزعامة البشير تمهيدا لإسقاطه نهائيا ، وإحلال نظام حكم آخر على استعداد للتفاهم مع الإدارة الأمريكية ، نظام أفريقي ينطلق من الجنوب أو شمالي غير معاد للولايات المتحدة وحلفائها بما فيهم إسرائيل .

وصدق أمين بناني وزير العدل السوداني السابق ورئيس منبر دار فور للسلام في قوله: «إن البشير مستهدف لأنه يعتبر عنصر ممانعة ضد الغرب»،

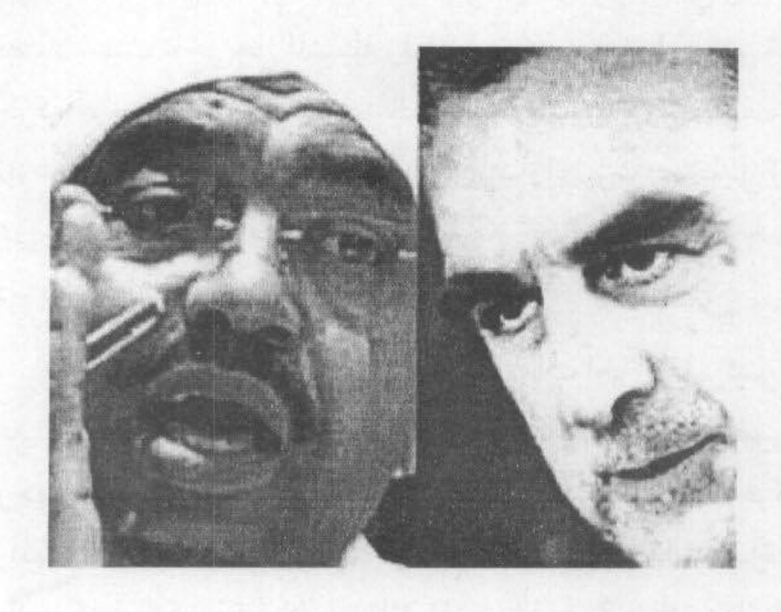
ويؤكد الرئيس البشير نفسه ـ خلال لقائه مع وفد اتحاد المحامين العرب ـ «أن قرار المحكمة ضده قرار سياسي ، وأن الغرب يسعى لزعزعة استقرار السودان ، وأن هناك مؤامرة تستهدف الشعب السوداني خاصة بعد أن بدا على أعتاب نهضة كبيرة .

ثاني عشر : من أبعاد السياسة الأمريكية من وراء إصدار المدعي العام لقراره ضد البشير تشجيع حركات التمرد في دار فور ـ التي زادت عن ٢٠ فصيلا بسبب تأخر حل المشكلة ولتشجيع ودعم الدول الغربية ـ خاصة حركة تحرير السودان (قيادة عبد الواحد محمد نور) ، والتحالف الفيدرالي (بزعامة أحمد دريج) ، وحركة العدل والمساواة (بزعامة خليل إبراهيم) ، على عدم الدخول في مفاوضات سلمية مع حكومة الخرطوم لحل مشكلة دار فور ، وإشاعة الفوضى والتمرد هناك .

ثالث عشر : مما دفع أمريكا لتوجيه الاتهامات الجزافية للرئيس البشير ـ عبر المحكمة الجنائية الدولية وجعله مطلوبا للمحاكمة ، والقبض عليه من وجهة نظر السياسة الأمريكية ـ ذلك الفشل الذي منيت به حركة العدل والمساواة بزعامة خليل إبراهيم ، وعدم تمكنها من إحداث الهزة السياسية والعسكرية لحكومة الخرطوم ، تلك الهزة ـ الفرصة ـ التي كانت مطلوبة للدول الغربية لكي تكون مبررا منطقيا لتدخلها في الشؤون السودانية ، وكانت حركة العدل والمساواة قد قامت بمحاولة هجومية على أم درمان بقوة تبلغ زهاء ٥٠٠٠ مقاتل و ٥٠٠ سيارة ، وعشرات المدافع والصواريخ مدعومة من تشاد ، ومن قوي خارجية منها الولايات المتحدة وإسرائيل بهدف السيطرة على الخرطوم كمقدمة للسيطرة على جميع أنحاء السودان ، ولكن القوات المسلحة السودانية أبادت معظم هذه القوات .

الموقف السوداني من قرار المحكمة الدولية :
الشعب السوداني بكل طوائفه يؤيد البشير

□ □ □



بسبب إعلان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تقريره الداعي لتوقيف الرئيس عمر البشير ، والقبض عليه قامت في مناطق السودان المختلفة خاصة العاصمة المثلثة وولايات النيل الأبيض ، والجزيرة ، وبور سودان ، ويعتبره ، في شمال الخرطوم مظاهرات ومسيرات عبرت عن الرفض والتنديد الشعبي بقرار المحكمة ، وبالقوى السياسية الغربية التي تعمل وراء توجيه اتهامات للبشير وتحمله المسؤولية عن وقوع جرائم حرب وإبادة جماعية ، ضد بعض القبائل في دار فور ، ولقد أثبتت القوي

الشعبية والحزبية أن خوفها على السودان أكبر بكثير من أية خلافات سياسية داخلية ، فكان قرار المحكمة الدولية فرصة عظيمة لتعميق الانتماء القومي السوداني ، ولدفع القوي الحزبية والشعبية للالتفاف حول قيادتها السياسية المتمثلة في الرئيس البشير.

والغريب أن المؤسسات الدولية ومجلس الأمن في مقدمتها بدلا من العمل على حل مشكلة دار فور بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، ومنع الحروب والصدامات بالضغط على قادة الحركات المتمردة للدخول في عملية التفاوض من أجل تحقيق السلام في دار فور ، تصدر المحكمة الدولية قرارها ضد الرئيس السوداني ، لكي تدمر كل عملية السلام المأمولة.

وحتى لا تتفاقم المشكلة سياسيا ويحدث تصادم بين السودان والأمم المتحدة ــ وهو ما تتمناه الدول الغربية ليكون مبررا لتدخلها ــ صرح «دنيق ألور» وزير الخارجية السوداني عقب لقاءه مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بالسودان أن موقف الخرطوم لم يتغير تجاه التعامل مع الأمم المتحدة وملتزم بكل الاتفاقيات المبرمة معها .

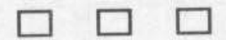
وعقد البرلمان السوداني جلسة استثنائية يوم ١٦ يوليو ٢٠٠٨ ، وصف فيها أعضاء البرلمان اتهامات المدعي العام بأنها أكاذيب ، واعتبروا قرار توقيف البشير سابقة خطيرة لا يمكن قبولها وتحتاج لوقفة عربية ودولية ، وهو أمر من شأنه أن يزيد من وتيرة الصراع في دار فور .

وبدأ السودان تحركا دبلوماسيا واسع النطاق ، حيث وجهت الحكومة وفودا دبلوماسية متعددة إلى مصر والجماهيرية الليبية والمملكة العربية السعودية ، وسوريا وقطر والكويت .. الخ ، وقام غازي صلاح الدين

مستشار الرئيس السوداني بزيارة لطهران ، وسلم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد رسالة من البشير ، شرح له فيها تداعيات الوضع في السودان، ودحض الافتراءات التي أطلقها أوكامبو بحق رئيس جمهورية السودان ..

وتوجه سلفاكير نائب رئيس جمهورية السودان إلى أوغندا حيث ناقش مع المسؤولين هناك خطورة قرار المحكمة الدولية ضد البشير ، واقترحوا المطالبة بإرجاء قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير لمدة عام لإعطاء الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مع الجنوبيين والتفاوض مع متمردي دار فور .

وفي خطوة استهدفت توحيد الصف الوطني في السودان أنشأت رئاسة الجمهورية والحكومة السودانية لجنة عليا لإدارة الأزمة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس حكومة الجنوب سلفاكير ، ضمت هذه اللجنة كافة القوي السياسية التي تمثل حكومة الوحدة الوطنية ، وجرت مشاورات مع قادة الأحزاب المشاركة في الحكومة ، لبلورة موقف موحد لحل مشاكل السودان وفي مقدمتها قضية دار فور وقرار المحكمة الدولية ، وأجمعت القوي السياسية التي شاركت في لقاء مع البشير على رفضها لقرارات المحكمة الدولية ، وعلى ضرورة تماسك الجبهة الداخلية ، والعمل الفوري لحل أزمة دار فور التي باتت مدخلا للتدخل الأجنبي .



الشعب والقوى الحزبية

تؤيد البشير

□ □ □

وتبدو مواقف القوى الحزبية والوطنية السودانية تجاه قرار المحكمة الدولية الخطير ضد البشير ، من خلال التصريحات والآراء المعلنة لهذه القوي حيث :

- صرح السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني محمد إبراهيم نقد بضرورة التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا لقرار قمة الاتحاد الإفريقي رقم ١١ والقاضي بعدم تسليم أي رئيس دولة ليحاكم خارج بلاده .
- طالب ممثل الجنوب بالوقوف خلف البشير ودعمه واعتبار قرارات أوكامبو تدخلا في السيادة الوطنية ، وأعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان استعدادها للعمل بكل ما في وسعها لمعالجة اتهام المدعي العام للمحكمة ، وتجنب تعرض البشير لأية محاكمة تضر بعملية السلام .
- طالب نائب الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي عبد الله حسن أحمد بضرورة اشراك القوي السياسية الأخرى في حل الأزمة .
- واعتبر الأمين العام لحزب الأمة دكتور عبد النبي على أحمد قرار المحكمة انتهاك للسيادة الوطنية .
- دعى حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة السيد : محمد عثمان المرغنى لتوسيع مبادرة البشير لإحلال السلام لكي تشمل جميع قضايا دار فور ، وندد بقرارات المحكمة الدولية .
- رفض مصطفى محمود ـ أمين الحزب الاشتراكي الناصري ـ أي تدخل

خارجي في شؤون الحكومة والبلاد .

- وكان دكتور مبروك سليم ـ الأمين العام لجبهة المعارضة بشرق السودان ـ بعد توصله لاتفاق مع الحكومة السودانية قد أعرب عن رفضه لأي وجود لقوات دولية في دار فور والسودان إلا بإذن من الحكومة السودانية .
- اعتبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة سلفاكير غياب البشير خطرا على إتمام عملية السلام والنهضة في السودان ، واجتمع الرئيس البشير ، والصادق المهدي زعيم حزب الأمة القومي ، واتفقا على إعلان ملامح مبادرة حاسمة لحل مشكلة دار فور وتحقيق الإجماع الوطني .

وفي رد عملي على مزاعم المدعي العام للمحكمة الجنائية ، وفي خطوة وصفت بأنها أكثر من شجاعة ذهب الرئيس في زيارة لإقليم دار فور خاطب فيها عشرات الآلاف من أبناء الإقليم من سيارة مكشوفة توسطت الجماهير الغفيرة في وسط دار فور ، والزيارة أبلغت العالم عدة رسائل أولها: أن إقليم دار فور آمن إلى حد ما ، باستثناء بعض الصدامات والتجاوزات التي تسببها حركات التمرد الموجهة من الخارج بدليل وجود رئيس متهم بإبادة أبنائه بين كل هذه الجماهير الحاشدة ، وفي الهواء الطلق يتحدث إليهم دون أن يخشى استهدافه من أبناء الإقليم ، والرسالة الثانية التي أبلغتها الزيارة هي رد أبناء الإقليم نفسه على تلك المزاعم عبر شعارات الترحيب والتهليل والفداء التي نقلتها عدسات المصورين ، التي غطت كل شوارع مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دار فور ، والزيارة تعكس روح التماسك والالتفاف الوطني حول البشير من جانب جميع القبائل والقوي السودانية في الإقليم .

ولعله من قبيل التكرار أن نقول: أن قرار المدعي العام للمحكمة الدولية جاء بتحرك وبتكتيك القوي الخارجية وفي مقدمتها

الولايات المتحدة التي تستهدف السودان، ولا يرتبط الأمر بمدى قانونية الموقف ضد الرئيس البشير من عدمه، ومع ذلك يرى كثيرون أنه لو كانت حكومة الخرطوم قد اهتمت بما جاء في تقرير لجنة التحقيق الدولية عام ٢٠٠٥، التي شكلها مجلس الأمن من خمسة أعضاء بينهم محمد فائق الخبير الدولي في حقوق الإنسان، ولو عملت على تنفيذ توصياتها خصوصا محاكمة المسؤولين عن الفظائع التي وقعت في الإقليم، وتحسن أداء القضاء السوداني، ولو أسرعت في إيجاد التوافق الوطني لتسوية أزمة دار فور، لما تعقدت الأمور ووصلت إلى حد صدور مذكرة اعتقال لرئيس السودان أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهم فظيعة.

وهذا القول حقيقي، ولكن الحكومة السودانية تسعى لحل القضية، وأجرت تحقيقات ومحاكمات لبعض ما وقع في دار فور من أحداث، وأنشأت بعض المدارس والجامعات والمنشآت والطرق إلا أن ظروف الحرب في دار فور تعوق خطط التنمية، وفيما يتصل بإقرار السلام في الإقليم تكمن المشكلة في أن الطرف الآخر ـ الذي تسعى حكومة السودان لعقد مفاوضات السلام معه، ونقصد به بالطبع حركات التمرد ـ هو الذي يسوف في أمر التفاوض، ويتناقض في وجهات نظره، ويصر على طلبات مستحيلة التحقيق عند التفاوض، فالحركات المسلحة في دار فور لا تنفذ أية اتفاقات لوقف إطلاق النار، وتثير المشاكل والصدامات الدائمة لأن بعضها تحركه وتموله وجهات خارجية ـ أمريكية وأوروبية وإسرائيلية ـ وتدفعه للصدام مع الحكومة والقبائل الموالية لها، وبهم هذه القوى الخارجية تأجيج الصراع، ومنع توقيع اتفاق سلام شامل في السودان ودارفور، لأن توقيع اتفاق من هذا القبيل يزيل العلة التي عن طريقها تتدخل لتحقيق مخططاتها ومصالحها في تجزئ السودان واستنزاف ثرواته واستغلال سكانه.

مواقف لا تنسى

□ □ □

الموقف المصري والعربي والافريقي تجاه قرار المحكمة الدولية :

يرى الأستاذ صلاح الدين حافظ الصحفي الشهير بالأهرام أن الدور العربي لم ينجز المهام التي كان مطلوبا منه تحقيقها تجاه السودان ، وشاهدت السنوات الأخيرة نشاطا في العلاقات العربية السودانية ولكنه محدود ، لا يقارن بحجم المخاطر التي يتعرض لها هذا البلد العربي ، أو بمقدار المصالح العربية المشتركة ، والمحتملة فيه ، ولذلك فشلت كل نظريات الأمن القومي العربي في مساعدة السودان على صيانة وحدته وضمان استقلاله ، وترك وحده في براثن الانشقاق والصراع بين حركات التمرد ، ومحاولات التدخل الأجنبي ، وتغلغل نفوذ البعثات والمنظمات الدولية .

ويستطرد حافظ بقوله إنه بالرغم من وضوح اتجاهات المناورة من جانب الدول الغربية لتقسيم السودان ، فإن الفعل القومي العربي مازال في غيبوبته التاريخية ، مكررا نفس ما جرى في الصومال الدولة العربية الأفريقية التي انهارت على مدى أكثر من عقدين من الزمن ، ووقعت في براثن حرب أهلية يصعب معرفة أطرافها بالضبط ، ومكررا ذات ما يحدث في مجمل القرن الإفريقي ذي الموقع الاستراتيجي الهام .

ويرى صلاح الدين حافظ أن مصر تتحمل النصيب الأكبر من المسؤولية فيما حدث من تقصير في معالجة أزمات السودان ، ليس فقط بحكم الجوار الجغرافي والبعد التاريخي ، والمصالح المادية المشتركة ، ولكن أيضًا بحكم النسب والتدخل والعلاقات الواسعة بين الملايين في مصر

والسودان ، وبحكم أن مصر تعتبر بعدًا استراتيجيا للسودان ، وأن السودان هو البوابة الجنوبية لمصر نحو قلب أفريقيا ذات الأهمية الاستراتيجية لحماية تدفق مياه النيل شريان الحياة لثمانين مليون مصري .

وكلام صلاح الدين حافظ صحيح إلى حد كبير فالعلاقة بين مصر والسودان ليست علاقة جوار وإنما علاقة حياة ووجود ، وقد شاهدت الفترة بعد عام ٢٠٠٤ بالذات تحركا مصريا نحو السودان ودار فور إلا أنه ليس الحجم اللازم لحل مشكلة بحجم مشكلة دار فور وخطورتها ، تلك المشكلة التي تعتبر مصرية بالقدر الذي هي به سودانية ، ويمثل استمرار هذه المشكلة وتعقدها خطرا على الأمن القومي السوداني والمصري والعربي، وحتى الأفريقي .

ومما يؤكد على صحة رأي صلاح الدين حافظ أيضا حول مسؤولية مصر في أزمة دار فور ، ما طالب به وزير العدل السوداني السابق أمين بناني بأن يكون التحرك المصري في قضية دار فور والسودان بمستوى ما بين البلدين من ارتباط ، وأن المجتمع في دار فور عاتب على مصر والدول العربية والإسلامية ، ومنتظر منهم الكثير ، ويأتي العتاب أيضا لأن السودانيين الذين يعولون على مصر في تجاوز هذه الأزمة ، يرون أن لمصر مصالح حقيقية في السودان ودار فور ، خاصة في مواجهة المشروع الصهيوني للتغلغل في منطقة البحيرات العظمى ـ منابع النيل ـ الملاصقة لدار فور .

ومن المؤكد أن الفعل والدور العربيين ضروري تجاه السودان خاصة بعد تأزم المشكلة القائمة في دار فور ، ومن المحتم عدم تكرار خطأ ترك الحكومة السودانية وحدها في مواجهة صعبة ـ كما حدث في مفاوضات

مشاكوس ونيفاشا ـ وسط ضغوط أمريكية وغربية ، وتدخل أجنبي واضح في شؤون السودان ، فالحضور العربي الإسلامي مطلوب لإعادة كفة التوازن في مواجهة التغلغل الأجنبي المكثف في دار فور ومنابع النيل عن طريق عشرات المنظمات للمساعدات الإنسانية والإغاثة ، والبعثات التبشيرية ذات الصلة الواضحة بأجهزة المخابرات الغربية ، وعدم ترك الساحة خالية يعبث بها الغرب كما يشاء على حساب مصلحة السودانيين والعرب على حد سواء .

ومن منطلق أن مشكلة إقليم دار فور ذات تأثير كبير على دول الجوار الأفريقي ، فقد ذكر عبد الرحمن شلقم أمين الاتصال الخارجي والتعاون الدولي الليبي عندما تأزم الموقف في الإقليم ـ في حواره مع مندوب جريدة الأهرام في ١٢ أغسطس ٢٠٠٤ ـ أن أي خلل في الجغرافيا السياسية والبشرية في السودان سوف ينعكس على دول المنطقة كلها خاصة أن السودان تجاوره تسعة دول أفريقية وعربية ، وقال : أنه إذا ما تعقدت مشكلة دار فور واستعصيت على الحل السلمي ، وتقرر إرسال قوات أجنبية إلى هناك فسوف يشكل ذلك كارثة لا حل لها ، وسيأتي إسلاميون أصوليون ، ومعادون للولايات المتحدة من كل أرجاء أفريقيا والعالم بهدف الجهاد مع أهالي دار فور ، وستتحول دار فور إلى أفغانستان أو عراق آخر ، ولذلك يجب أن يكون حل المشكلة عن طريق الاتحاد الأفريقي والدور العربي حتى لا نعطي ذريعة للآخرين للتدخل .

والواقع أن مصر تحركت عندما اشتدت أزمة دار فور ، ووقع تدمير على نطاق واسع في الإقليم عام ٢٠٠٤ فأرسلت عددًا من الطائرات التي تحمل المؤن والأدوية والمواد الغذائية ، والبطاطين والخيام للنازحين من جراء الحروب ، وزار دار فور العديد من الوفود التي مثلت اتحادات

الأطباء والصحفيين والمحامين المصريين والعرب، ممن شاهدوا مشاكل الإقليم على الواقع، وعبروا عن مواقفهم المساندة للسودان، وقدموا ما استطاعوا من مساعدات أو خدمات، كالمساعدات الطبية وغيرها، وسعت وزارة الخارجية المصرية لجمع شمل القوي السياسية المعبرة عن التجمع السوداني المعارض الذي كان على خلاف سياسي دائم مع حكومة السودان فكان اجتماع القاهرة في مايو ٢٠٠٥، الذي تم الاتفاق فيه على العمل على حل جميع مشاكل السودان برؤية قومية، ووقع على هذا الاجتماع الرئيس عمر البشير، وجون جارانج، وعلى عثمان محمد طه، والسد: محمد عثمان الميرغني.

وشاركت مصر في جميع القمم السياسية التي انعقدت لمعالجة مشكلة دار فور في طرابلس والقاهرة وأديس أبابا، وفي مفاوضات أبوجا في نيجيريا واشتركت بعد ذلك بكتائب عسكرية مصرية في قوة حفظ السلام في الإقليم، وسعت لتأييد المواقف السياسية للسودان في جميع المؤسسات والمنتديات الدولية، وتبادلت القيادات السياسية لمصر والسودان الزيارات في محاولة لإيجاد مخرج لأزمة دار فور، ولدفع حركة التكامل الاقتصادي بين البلدين.

ولما صدر قرار المدعي العام للمحكمة ضد البشير، صرحت الخارجية المصرية على لسان السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية بـ «أن الاتهام الذي وجه لرئيس السودان عمر البشير، هو اتهام بالغ الخطورة وما كان ليصح، وما كان يجب أن يتجه المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية للوصول بالأمور إلى ما وصلت إليه، وما حدث هو تصرف غير مسؤول وأن الرؤية المصرية ترى أن العدالة يجب أن يتم الوصول إليها من خلال تسوية سياسية تحقق الهدوء ووقف القتال والمضي في محاكمة الجناة سواء من المتمردين

أو المسؤولين في الحكومة المركزية» ، وشدد أبو الغيط على أن السودان يمر بظروف بالغة الحساسية ، فهناك اتفاق تم توقيعه في نيفاشا ومصر كانت شاهدة عليه ، كما أن هناك عملية سياسية داخلية للسلام والاستقرار تتم في السودان لا يجب السماح بأن يتم إجهاضها .

وفي دمشق أكد الرئيس السوري بشار الأسد رفض بلاده قيادة وشعبا لقرار المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير معتبرا أن هذا القرار محاولة لابتزاز السودان وتدخل سافر في شؤونه ، واعتبر وزير الخارجية السورية وليد المعلم أن ما يحدث يعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ، وتجاوز لصلاحيات المحكمة الجنائية .

ويشاهد السودان حاليا من النمو والانتعاش الاقتصاديين ، مما شجع كثيرا من المستثمرين المصريين والعرب لاستغلال رءوس أموالهم في مشروعات إنتاج المحاصيل الغذائية ـ بعد ظهور أزمة عالمية في محاصيل الغذاء وفي مقدمتها القمح الذي ارتفعت أسعاره بشكل جنوني ـ في السودان لتوفر الأراضي ومياه الري اللازمة ، ولهذا تتحمس أمريكا والغرب لقرار المحكمة الدولية ضد البشير لإيقاف حركة الاستثمار هذه .

فكلما تمكن السودان من إنجاز بعض الخطوات على طريق الاتفاق مع حركات التمرد أو تحقيق خطوات نحو التنمية في السنوات الأخيرة تظهر في التو قرارات المدعي العام للمحكمة الدولية بإيحاء من المنظمات الغربية الصهيونية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، ومن يدور دورهما لإيقاف أية خطوات إيجابية في السودان ، ولذلك وصف الأمين العام للجامعة العربية القرار الذي صدر أخيرًا ـ ٢٠٠٨ ـ عن المدعي العام للمحكمة الدولية بشأن السودان بأنه يضع كثيرا من علامات الاستفهام

خاصة في هذا التوقيت الذي كان من المطلوب فيه مساعدة السودان واجتذابه نحو العمل السياسي لحل المشاكل العديدة التي تواجهه والحفاظ على استقراره وليس بإضافة صعوبات جديدة قد تعقد الموقف برمته ، ولما سأل عمرو موسى ، المدعي العام للمحكمة ، عن السبب في توجيه الاتهام للحكومة السودانية وحدها ، وعدم توجيه أية اتهامات أو لوم للمتمردين ، رد المدعي العام بأن ذلك سوف يأتي فيما بعد ! . وفور صدور قرار المحكمة أجري عمرو موسى مشاورات مع بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، ومع جان بينج رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في باريس على هامش قمة الاتحاد من أجل المتوسط ، تركزت حول مشكلة دار فور وخطورة قرار المحكمة الدولية .

وعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا طارئا في يوليو ٢٠٠٨ ، واتخذوا قرارا فوريا يؤكد على رفض الدول العربية لأية إجراءات تتخذها المحكمة الدولية ضد الرئيس البشير ، وأكدوا على دعمهم الكامل للشرعية في السودان واعتماد الحل السلمي لمشكلة دار فور ، ورفضهم لكافة القرارات والإجراءات التي تعرقل استكمال جهود المصالحة وتحقيق السلام .

وتوجه الأمين العام للجامعة العربية السابق عمرو موسى إلى السودان وتقابل مع الرئيس البشير ، وتناقش معه في مسألة قرار المحكمة الدولية ضده ، وأبلغه موقف الجامعة العربية المؤيد للسودان ، وعقد موسى عدة اجتماعات مع بعض القيادات الحزبية في السودان ومنها حزب الأمة .

كذلك أعلن السيد : سمير حسني رئيس الدائرة الأفريقية بجامعة الدول العربية أن على مجلس الأمن وقف إجراءات معاقبة الرئيس السوداني باستخدام المواد التي تتيح له ذلك حفاظا على الأمن والسلم العالميين ، مثل

تطبيق بعض النصوص القانونية في النظام الأساسي للمحكمة الدولية التي تقضي بإمكان إيقاف محاكمة الرئيس البشير لمدة ١٢ شهرا قابلة للتجديد بموافقة المجلس ، وذلك نظرا لأن تنفيذ هذا القرار سوف يكون له تأثير سلبي مباشر على الأمن والاستقرار في دار فور ، وسيشجع المعارضة المسلحة في الإقليم على الاستمرار في التمرد مما يجر إلى مزيد من تدهور الأمور وزعزعة الاستقرار السياسي بشكل عام ، وإفشال فرص التسوية السلمية في السودان .



وسافر وفد اتحاد الأطباء العرب برئاسة أمينه العام الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح إلى الخرطوم ، حيث التقى بالرئيس البشير مؤكدا له تضامن الاتحاد معه ، ومع الشعب السوداني ضد قرار المدعي العام للمحكمة الدولية ، ومشيرا إلى أن السودان يعتبر بوابة الأمن القومي العربي والمصري وأن أي أذى يصيبه سيمتد لا محالة لباقي دول الجوار وأولها مصر .

كذلك أعلن اتحاد المحامين العرب رفضه لقرار المدعي للمحكمة الدولية وأكد سامح عاشور رئيس الاتحاد السابق خلال الجلسة الختامية لدورة الاتحاد الطارئة بالخرطوم ـ على ضرورة تشكيل لجنة للكشف عن الإجراءات غير القانونية التي اتبعتها المحكمة فيما يتعلق بإصدار مذكرة توقيف بحق البشير بتهمة ارتكابه لجرائم حرب في دار فور ، وأعلن أن

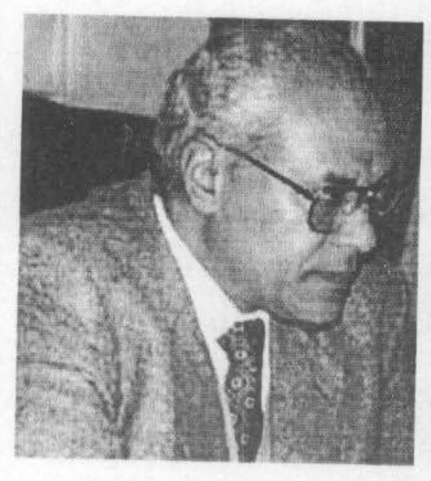
القضاء السوداني هو المختص الوحيد بإجراء محاكمات تخص أية جريمة تقع في دار فور، وأن اتحاد المحامين العرب مع تعزيز إجراء هذه المحاكمات في السودان، وإضفاء الشفافية عليها.

وعقدت الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب بالعاصمة السودانية الخرطوم اجتماعا طارئا برئاسة الأستاذ إبراهيم نافع رئيس الاتحاد بالإنابة في الخامس من أغسطس ٢٠٠٨، وافتتح نافع الاجتماع بقوله: إن هذه العواصف السوداء ـ للمحكمة الدولية ـ ما هي إلا مقدمة لتطورات خطيرة يجري دفعها إلى المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب والتطرف تارة، وبحجة إعادة رسم خريطة المنطقة تارة أخرى، ورفض الاتحاد على لسان نافع تقرير المدعي العام للمحكمة الدولية، وأوضح أن المستهدف الحقيقي من قرار اعتقال الرئيس السوداني هو الشعوب العربية والإسلامية والأفريقية، وليس الشعب السوداني وحده.

ودعا رئيس البرلمان العربي جابر محمد جاسم الصقر كلا من لجنتي الخارجية والسياسة والأمن القومي، والشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان التابعة للبرلمان لعقد اجتماعين الأول في الخرطوم، والثاني في دمشق لدراسة طلب المدعي العام للمحكمة الدولية بشأن مذكرة توقيف البشير التي تعبر عن موقف سياسي مقصود ضد السودان.

واتخذ مجلس التعاون الخليجي موقفا مؤيدا للإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة السودانية من أجل إحلال السلام في دار فور، كما جاء على لسان رئيس المجلس عبد الرحمن بن حمد العطية، حفاظا على وحدة واستقرار الأراضي السودانية، وشدد العطية على رفض القبول بأية ادعاءات قضائية تتجاوز الالتزام الصارم بالقانون الدولي وتفادي ازدواجية المعايير، واعتبار العدالة والسلام مبدأين متلازمين، «فلا يعقل

أن تقوم جهة قضائية تدعي أنها ذات اختصاص عام في جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية باتخاذ إجراءات حيال ما تدعيه من جرائم في السودان مثلا بينما تتغاضى عن فعل نفس الشيء في مناطق أخرى» يقصد فلسطين والعراق وأفغانستان .



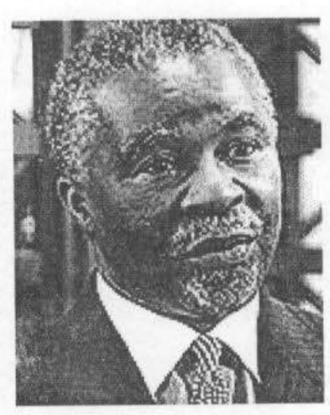
كذلك أصدر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ، برئاسة الدكتور محمد سليم العوا ، بيانا ندد فيه بالحملة الدولية ضد الرئيس البشير ، وقلل البيان من معرفة أعضاء المحكمة الجنائية بالظروف والملابسات التي تشهدها أزمة دار فور ، وأوضح أن المعرفة بحقيقة ما يحدث في هذا الإقليم كانت كافية بدحض الاتهامات التي وجهتها المحكمة للسودان ورئيسه ، ورفض البيان عملية القرصنة الدولية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد الأنظمة المستقلة في المنطقة العربية .

ووصل وفد رفيع المستوى من قيادات المسلمين البريطانيين في لندن إلى الخرطوم لتقديم مبادرة لإحلال السلام في دار فور ، ضم الوفد عددًا من اللورات وأعضاء في مجلس العموم البريطاني ، والمفكرين وقادة الفكر في بريطانيا للمضي في المبادرة التي أعلنها اللورد أحمد نذير لتحقيق السلام والتصالح في دار فور .

وأعرب الاتحاد الأفريقي عن خشيته من تفويض عملية السلام في السودان بعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير ، وطالب الاتحاد في بيانه ـ بعد اجتماع مجلس السلم

والأمن الأفريقي بأديس أبابا ـ مجلس الأمن الدولي بإرجاء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية التي تستهدف توقيف الرئيس البشير، وضرورة ضمان عدم المساس بجهود السلام المبذولة حاليا في السودان.

وصرح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بينج للصحفيين عقب لقائه مع البشير في الخرطوم بأن الاتحاد يحاول إطفاء النار وتأمين عمل قوات حفظ السلام في دار فور، واستطرد متسائلا: نحن لا نفهم لماذا اختاروا هذه اللحظة لصب مزيد من الزيت عبر هذا القرار؟، ثم أضاف أن المحكمة الدولية تهتم بالأشخاص الذين ماتوا، ونحن نحاول التعامل مع الأشخاص الذين لا يزالون أحياء لعلهم يأخذوا هذا الأمر في الاعتبار، ليس فقط كقضية عدالة، بل أيضا كقضية تحقيق السلام، وأعرب بينج عن أمله في أن يبحث مجلس الأمن الدولي في أسرع وقت ممكن إصدار قرار يهدف لتأجيل الآلية القضائية بحق البشير، وقال: أننا نعتبر أن الحكومة السودانية وافقت على التعاون معنا منذ البداية ونريد أن نثبت ذلك بشكل أكبر، وتناولت محادثات بينج من البشير المشاكل المرتبطة بنشر قوات حفظ السلام الأفريقية والدولية المشتركة، والعملية السياسية الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الحركات المتمردة والحكومة لتهدئة التوتر، ونفى بينج ما يقال عن حدوث إبادة جماعية في إقليم دار فور.



ودعا رئيس دولة جنوب أفريقيا «ثابو مبيكي» ــ قبل أن يقدم استقالته أخيرا ــ المحكمة الجنائية الدولية لعدم محاكمة الرئيس خوفا على عملية السلام في دار فور، إن استمرار وجود الرئيس البشير مطلوبا يعد خطرا على أمن السودان بعد انتهاء الحرب

الأهلية وسيادة الوئام بين الجنوب والشمال .

كذلك عبرت الأمانة العامة لتجمع الساحل والصحراء ـ إحدى التجمعات الإقليمية الأفريقية ـ عن رفضها القاطع لهذه الخطوة غير المقبولة التي سوف تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في السودان والإساءة لكرامته .

وقد لاقت مشكلة دار فور اهتماما واسعًا في الأوساط الدولية ، ويتضح ذلك جليًا من حجم المساعدات والمعونات والأموال التي قدمتها الدول الكبرى في العالم كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان ... الخ ـ دون سعيهم لحل المشكلة ـ هذه الدول لها مصالحها وأجندتها في السودان ، لأن السياسة لا تعرف النوايا الحسنة وإنما تعرف فقط المصالح المباشرة ، وما الحديث عن محاربة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان ، وحق الجماعات والأعراق والطوائف في التعبير عن حرّيتها واستقلاليتها سوي غطاء يغطي الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للبلدان .



خبراء القانون الدولي يؤكدون

على عدم قانونية المحكمة الجنائية الدولية

□ □ □

المستشار حسن أحمد عمر خبير القانون الدولي:

- أزمة البشير سياسية بالدرجة الأولى وليست قانونية .. لو لم يكن معارضًا للولايات المتحدة لما حوكم.
- المحكمة الجنائية ليست معنية بمسائلة البشير
- الهيئات الدولية أداة لينة في أيدي الولايات المتحدة
- قرار اعتقال البشير لمحاكمته مخالف لقواعد القانون الدولي
- لو لم يكن البشير معارضًا للولايات المتحدة ما صدر ضده هذا القرار

بوش يبحث عن مبرر للتدخل في جنوب السودان للاستحواذ على النفط

أكد المستشار حسن أحمد عمر خبير القانون الدولي أن المحكمة الجنائية الدولية ليست معنية بأي حال بمحاكمة أو مسائلة الرئيس السوداني عمر البشير لأنه بالأساس الخرطوم ليست طرفًا في المعاهدة التي أنشأت هذه المحكمة ، وأن المعاهدات لا تلزم غير الموقعين عليها ، ومادام السودان لم يوقع على هذه المعاهدة شأنه في ذلك شأن الغالبية من الدول العربية ، فإنه غير ملتزم بأحكام المعاهدة .

وأضاف المستشار حسن عمر ، الرئيس الأسبق لمحكمة الاستئناف المصرية ، في حوار خاص لموقع «المسلم» : أن طلب المدعي العام للمحكمة أو كامبو القبض على الرئيس عمر البشير ومحاكمته أمام المحكمة التي

أنشأتها هذه المعاهدة ، هو طلب مخالف لقواعد القانون الدولي ، مشيرًا إلى أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية جاء بموجب معاهدة دولية ملزمة للأطراف التي صدقت على الانضمام إليها دون غيرها ، هذه المعاهدة هي المعروفة باسم نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية ، وقد اعتمد هذا النظام في روما في ١٧ / ٧ / ١٩٩٨ أي منذ عشر سنوات كاملة .

وقال عمر : للأسف التنظيم الدولي في المرحلة الراهنة يعيش نوعًا من التناقص في قضية السيادة ، فهو من جهة يعطي حقوقًا كاملة لدول مثل الولايات المتحدة التي بدورها تدعم إسرائيل بقوة ، بينما يحارب دولا أخرى بدعاوي حقوق الإنسان في الوقت الذي يغض الطرف عن عمليات الإبادة الكاملة في العراق وفلسطين وأفغانستان وغيرها من الدول المحتلة في شتى بقاع العالم .

مزيد من التفاصيل في نص الحوار :

- سيادة المستشار .. في البداية نود أن تعطينا فكرة عن المحكمة الجنائية الدولية ؟

-- هي مؤسسة دائمة أنشئت خارج منظومة الأمم المتحدة بموجب معاهدة دولية ، وهي محكمة مكملة للمحاكم الوطنية غير القادرة أو غير الراغبة في مقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، وقد تأسست عام ٢٠٠٢ كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء .

وتعمل هذه المحكمة على إتمام الأجهزة القضائية الموجودة ، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها القضائي ما لم تبد المحاكم الوطنية رغبتها أو كانت غير قادرة على التحقيق أو الادعاء ضد تلك القضايا ، فهي بذلك

تمثل المآل الأخير . فالمسؤولية الأولية تتجه إلى الدول نفسها ، كما تقتصر قدرة المحكمة على النظر في الجرائم المرتكبة بعد ١ يوليو ٢٠٠٢ م ، تاريخ إنشائها ، عندما دخل قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ .

والمحكمة الجنائية الدولية هي أول هيئة قضائية دولية تحظي بولاية عالمية ، وبزمن غير محدد ، لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الفظائع بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري . وهي هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة ، من حيث الموظفين والتمويل ، وقد تم وضع اتفاق بين المنظمتين يحكم طريقة تعاطيهما مع بعضهما من الناحية القانونية .

ويقع المقر الرئيسي للمحكمة في هولندا ، لكنها قادرة على تنفيذ إجراءاتها في أي مكان ، وقد فتحت المحكمة الجنائية تحقيقات في أربع قضايا هي : أوغندة الشمالية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية الأفريقية الوسطي ودار فور . كما أصدرت ٩ مذكرات اعتقال وتحجز اثنين مشتبه بهما ينتظران المحاكمة .

وقد يخلط البعض بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والتي تدعي اختصارًا في بعض الأحيان المحكمة الدولية ، والتي هي ذراع تابع للأمم المتحدة يهدف لحل النزاعات بين الدول ، لذلك لابد من التنويه إلى أنهما نظامان قضائيان منفصلان .

- وما هي المراحل والملابسات التي مرت بها المحكمة الجنائية الدولية حتى خرجت إلى الوجود ؟

-كانت البداية بعد محكمة نور نبيرغ وطوكيو التي تأسست لمعاقبة الجرائم التي اتهمت بها الأطراف التي خسرت الحرب العالمية الثانية ، حيث أعطت هذه المحكمة الحركة الساعية لإنشاء محكمة دولية للنظر في الجرائم ضد الإنسانية دفعة قوية .

وبالفعل قامت لجنة خاصة بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم مسودتين لنظام المحكمة الجنائية في مطلع الخمسينات ، لكنه حفظ على الرف تحت وطأة الحرب الباردة التي جعلت تأسيس المحكمة من الناحية السياسية أمرًا غير واقعي .

وفي عام ١٩٨٩ سعت ترينيداد وتوباغو إلى إحياء الفكرة عندما اقترحت إنشاء محكمة دائمة للنظر في تجارة المخدرات .

وخلال هذه الفترة تشكلت المحكمة الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا ١٩٩٣ ، وأخرى خاصة بمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا ١٩٩٤ ، كل ذلك دفع بمزيد من المجهود لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية .

وفي عام ١٩٩٨ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار بأغلبية ١٢٠ صوتًا مقابل ٧ وامتناع ٢١ عن التصويت .

- وما هي الدول السبع التي رفضت مشروع قرار إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ؟

- الدول السبع التي رفضت المشروع هي : أمريكا ، و «إسرائيل» ، والصين ، والعراق ، وقطر ، وليبيا ، واليمن .

- وما حدث بعد ذلك ؟

- بعد ذلك تحول مشروع القرار إلى قانون ثم تحويل القانون إلى معاهدة ملزمة مع توقيع الدولة رقم ٦٠ ومصادقتها عليه ، وهو الحدث الذي تم الاحتفال به في ١١ أبريل ٢٠٠٢م ، حيث تقدمت عشر دول بقرارات مصادقتها على القانون دفعة واحدة مما رفع عدد الدول المصادقة إلى ٦٦ دولة .

وبهذا خرجت الحكمة الجنائية الدولية إلى حيز الوجود بصفة قانونية في

الأول من يوليو عام ٢٠٠٢ م ، وعليه فلا يمكنها النظر في الجرائم المرتكبة قبل هذا التاريخ .

- والآن .. كم دولة عضوًا بالمحكمة الجنائية الدولية ؟

- صادق على قانون المحكمة حتى نوفمبر ٢٠٠٧ مائة وخمسة دولة ، تشمل غالبية دول أوروبا وأمريكا الجنوبية ، ونصف أفريقيا ، كما وقع على القانون ٤١ دولة أخرى لكنها لم تصادق عليه بعد .

وفي عام ٢٠٠٢ م ، سحبت دولتان توقيعهما على قانون المحكمة ، وأشارتا إلى أنهما لا ترغبان بعد الآن بالعضوية وبذلك لم يعد هناك ما يحملها على تنفيذ ما يترتب عليهما من التزامات تجاه المحكمة .

- وما هما الدولتان ؟

- الولايات المتحدة الأمريكية و «إسرائيل» .

- هذا يأخذنا إلى أسباب إنشاء هذه المحكمة .. كيف جاء ويخدم من بالضبط ؟

- إنشاء المحكمة الجنائية الدولية جاء بموجب معاهدة دولية مُلزمة للأطراف التي صدقت على الانضمام إليها دون غيرها ، هذه المعاهدة هي المعروفة باسم نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية ، وقد اعتمد هذا النظام في روما في ١٧ / ٧ / ١٩٩٨ أي منذ عشر سنوات كاملة .

والدول التي صدقت على هذه المعاهدة بلغ عددها حتى ١ / ٦ / ٢٠٠٨ (١٠٦) دول ، منها ٣٠ دولة أفريقية و ١٣ دولة آسيوية و ١٦ دولة أوروبية شرقية و ٢٢ دولة من أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي و ٢٥ دولة من أوربا الغربية وغيرها ، ويدخل تحت تعبير (وغيرها) ، والوارد في البيان الرسمي للدول الأعضاء في نظام روما ،

دولتان عربيتان هما الأردن وجيبوتي ، بينما لم تصدق أي دولة عربية أخرى ، سوى هاتين الدولتين ، على نظام المحكمة .

- ومن حيث الاختصاص الموضوعي ، ما هي الجرائم التي تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية ؟

- الجرائم التي تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية هي :

الإبادة الجماعية : وتعني بالتحديد أي فعل من الأفعال المحددة في نظام روما (مثل القتل أو التسبب بأذى شديد) ترتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية ، بصفتها هذه ، إهلاكا كليا أو جزئيا .

الجرائم ضد الإنسانية : تعني بالتحديد أي فعل من الأفعال المحظورة والمحددة في نظام روما متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وتتضمن مثل هذه الأفعال القتل العمد ، والإبادة ، والاغتصاب ، والعبودية الجنسية ، والإبعاد أو النقل القسرى للسكان ، وجريمة التفرقة العنصرية وغيرها .

جرائم الحرب : وتعني الخروقات الخطيرة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ م، وانتهاكات خطيرة أخرى لقوانين الحرب ، متى ارتكبت على نطاق واسع في إطار نزاع مسلح دولي أو داخلي . وعليه فإن إدراج النزاعات الداخلية يتواءم مع القانون الدولي العرفي ويعكس الواقع بأنه في السنوات لـ ٥٠ الماضية حدثت أكثر الانتهاكات خطورة لحقوق الإنسان داخل الدول ضمن النزاعات الدولية.

جرائم العدوان : فيما يتعلق بهذه الجريمة فإنه لم يتم تحديد مضمون وأركان جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة كباقي الجرائم الأخرى . لذلك فإن المحكمة الجنائية الدولية تمارس اختصاصها على هذه الجريمة وقتما يتم إقرار تعريف العدوان ، والشروط اللازمة لممارسة المحكمة لهذا الاختصاص .

من هو أول شخص تم تسليمه
إلى المحكمة الجنائية الدولية ؟

□□□



- أول شخص تم تسليمه للمحكمة الجنائية الدولية كان توماس لوبانجا ، قائد إحدى الميليشيات في جمهورية الكونجو الديمقراطية ، والذي تم اتهامه بارتكاب جرائم حرب تتعلق باستخدام الأطفال في حروب الكونجو الأهلية ، حيث تم اعتقاله في عام ٢٠٠٥ م ، بعد أن قتل تسعة من الجنود البنجلادشيين التابعين للقوة الدولية لحفظ السلام في منطقة أتوري ، شمالي شرق الكونجو الديمقراطية .

- وكيف يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تعتقل وتحاكم المشتبه فيهم ؟

لا تملك المحكمة الجنائية الدولية قوة شرطة خاصة بها من أجل تعقب المشتبه فيهم واعتقالهم ، لكن بدلا عن ذلك تعتمد المحكمة على قوات الشرطة الوطنية من أجل القيام باعتقالات وتتبع ونقل المشتبه فيهم إلى لاهاي .

- اسمح لنا سيادة المستشار أن ننتقل إلى أزمة الرئيس السوداني عمر حسين البشير ... هل يحق للمحكمة الجنائية الدولية اعتقاله على خلفية قرار أوكامبو ؟



- أزمة البشير سياسية بالدرجة الأولى وليست قانونية ولا يحق للمحكمة الجنائية من الأساس مسائلة البشير أو محاكمته ، ببساطة لأن الخرطوم ليس طرفًا في المعاهدة التي أنشأتها هذه المحكمة ، ولك أن تعلم أن هذه المعاهدات لا تلزم غير الموقعين عليها ، وما دام السودان لم يوقع على هذه المعاهدة شأنه في ذلك شأن غالبية الدول العربية ، فإنه يصبح غير ملتزم بأحكام المعاهدة ، وبالتالي فإن قرار أوكامبو بالقبض على الرئيس عمر البشير ومحاكمته الجنائية الدولية التي أنشأت هذه المعاهدة ، هو طلب مخالف لقواعد القانون الدولي .

-لأنه من المقرر والثابت في قواعد القانون الدولي ـ بغير خلاف ـ أن المعاهدات الدولية لا تسري إلا على الدول الأطراف فيها ، وأنه لا يمكن إجبار دولة على الالتزام بأحكام معاهدة ، أو الخضوع لها ، دون أن تكون طرفًا فيها .

- والسودان ليست طرفًا .. إذن لن يحاكم البشير .. أليس هذا صحيحًا؟

- بالطبع صحيح .. بل إن قرار اعتقال البشير مخالف لقواعد القانون الدولي لأنه بالأساس يخالف لائحة المحكمة الجنائية الدولية هذا غير أن لكل دولة سيادتها وهذا القرار اختراق للسيادة السودانية بدون وجه حق ، في وقت للأسف التنظيم الدولي في المرحلة الرهينة يعيش نوعًا من التناقض في قضية السيادة .

فهو من جهة يعطي حقوقًا كاملة لدول مثل الولايات المتحدة التي بدورها تدعم إسرائيل بقوة ، بينما يحارب دولا أخرى بدعاوى حقوق الإنسان في الوقت الذي يغض الطرف عن عمليات الإبادة الكاملة في العراق وفلسطين وأفغانستان وغيرها من الدول المحتلة في شتى بقاع العالم.

- لماذا تنظر إلى مثل هذا القرار على أنه اختراق للسيادة السودانية ؟

-- القاعدة المستقرة في القانون الدولي منذ عدة قرون هي أن سيادة الدولة مطلقة ، وأن الدول لا تلتزم إلا بإرادتها ، ولكن هذه القاعدة بدأت تهتز في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ودخول التنظيم الدولي مرحلة جديدة بإقرار ميثاق الأمم المتحدة ، والميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والاجتماعية ، والتسليم بإمكانية اتخاذ قرارات دولية ملزمة حتى لدول لم توافق على هذه القرارات .

وذلك وفقًا للباب السابع من الميثاق الذي أعطى لمجلس الأمن الحق في اتخاذ قرارات تصون الأمن والسلم الدولي ضد دول لم توافق على هذه القرارات ، مؤخرًا باتت الهيئات الدولية أداة لينة في أيدي الدول الكبرى ، وباتت الكثير من القرارات مُسيسة ، ولو لم يكن البشير معارضًا للولايات المتحدة ما كان خرج هذا الحكم بحقه ، لكنها تبحث عن مبرر للتدخل في جنوب السودان ، ومن ثم الاستحواذ على النفط ، وبالتالي فإنني لا أستبعد أن تكون أمريكا هي التي حرضت أوكامبو على استصدار مثل هذا القرار .

- بمناسبة الحديث عن أوكامبو .. كيف ترى هذا الرجل وما الذي دفعه لاتخاذ مثل هذا القرار ؟

- بالعودة إلى قراءة تقرير أوكامبو ، تبين أنه لم يزر السودان ، وطبعًا لم يزر دارفور ، كما لم يزر أي من معاونيه الذين ذكرهم النظام الأساسي للمحكمة السودان أو دارفور ، فكيف يتسنى له أن يتأكد من المعلومات بحسب نص المادة (٥٣) وأن يوسع نطاق التحقيق طلبًا للحقيقة عملاً بنص المادة (٥٤) من النظام الأساسي للمحكمة ؟

لقد اعتمد السيد أوكامبو على مجرد معلومات وصلته من معارضين سودانيين يقيمون في أوروبا - وربما في الولايات المتحدة - وعلى تقارير إعلامية ، وسمي ذلك وثائق ، وعدَّدها فجعلها سبعة آلاف وثيقة !! ، وهي كلها لا توصف بأقل من أنها غير محايدة ، وهي لا شك قد وصفت الحال في دارفور بما أملاه هوى كاتبيها لا بحقيقة الحال ، لأن الذي أورده المدعي العام في تقريره المأخوذ منها ليس صحيحًا جمله وتفصيلاً .

وإذا أردت أن تتعرف أكثر على أوكامبو هذا فأقول لك إنه كان يدرس في جامعة هارفارد الأمريكية ، أستاذًا زائرًا وكانت شهرته بين طلابه أنه

يتميز بعنف ظاهر ، واندفاع لا يخفيه ، وشدة في معاملة طلابه غير مألوفة ، والممارسون لمهنة القانون يعرفون كيف تنعكس مثل هذه الصفات الشخصية على صاحبها عندما يكون في موقع الادعاء .

- إذن بماذا ترى الوضع أنت في دارفور من الناحية القانونية ؟

- لا أحد ينكر أن هناك خروقات قانونية وقعت في الأقاليم لكن الحديث عن محاكمة البشير لا يتماشى مع القانون الدولي إطلاقًا ، ودارفور ليست في المريخ ، ولا الوصول إليها مستحيلاً ، والسودان تَعَاون مع كل من اهتم بموضوعها في إتاحة فرصة الوصول إليها واللقاء بالمسؤولين السودانيين وزعماء المعارضة ، وبأهل دارفور في محافظاتها الثلاث والوقوف على حقائق الواقع بنفسه ، ولكن للأسف لم يقرر أحد من الأشخاص ، ولا وفد رسمي من الوفود التي زارت دارفور في خضم الأحداث (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) صحة أي تهمة مما ردده السيد أوكامبو في تقريره .

فلك أن تعلم أنه قد زارت وفود من الجامعة العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ، واتحاد الأطباء العلماء ، وعشرات المنظمات الأخرى العربية والإسلامية والدولية ودارفور في أثناء سنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ، وقبلها وبعدها ، وكانت ولا تزال فيها معسكرات دائمة للبعثة الطبية العسكرية المصرية ، وللهلال الأحمر السعودي ، ولمنظمة الإغاثة الإسلامية وبضع وعشرون منظمة إغاثية أوروبية وأمريكية وغيرها ، ولم يجد أحد أي دليل على صحة شيء من التهم التي يزعم المدعي العام أنها قائمة في حق حكومة السودان أو في حق الرئيس بشير .

قرار توقيف الرئيس السوداني
قرار صهيونيّ صليبيّ

□ □ □

لقد بات واضحًا منذ وقت ليس بالقصير أنّ الشعارات التي ترفعها أمريكا وأوروبّا، والمنظمات التي تقيمانها من حين لآخر، كلّها إنما تتبنّى أهدافًا استعماريّة ولاسيّما تجاه العالمين العربيّ والإسلاميّ.

وذلك يتجلّى أخيرًا عبر سيناريو احتلال كل من أفغانستان والعراق، وهو نفسه يتكرر الآن بشأن كل من باكستان والسودان وغيرهما اللاّتي تودّ أمريكا الصليبية الصهيونيّة وأوروبّا - الذيل الذليل لها - أن تحتلاّهما بحجّة وبأخرى.

وما حدث بشأن السودان أوضح دليل على أن الغرب المتكبّر لا يودّ أن تعيش دولة بأمن وسلام بهويتها الإسلاميّة واستقلاليتها الدينية، ومشاريعها التنمويّة.

لقد أثبتت المحكمة الجنائيّة الدوليّة بمدينة « لاهاي » - المولودة في أول يوليو ٢٠٠٢ م بموجب اتفاقيّة روما ١٧ / مارس ١٩٩٨ م - المعروفة بـ (ICC) بإصدار قرارها يوم الأربعاء : ٤ / مارس ٢٠٠٩ م (٦ / ربيع الأول ١٤٣٠هـ) بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير، عبر مُدِّعِيها العامّ « مورينو أوكامبو » أنّها كغيرها من المنظمات الدوليّة أداة استعماريّة فعّالة لخدمة الأطماع التي تتبنّاها الدول الغربيّة تجاه العالمين العربيّ والإسلاميّ، لقد أثبت المدّعي العامّ العميل للغرب والأهداف الصليبية الصهيونيّة أن عمر البشير متورط في سبع جرائم حربيّة وإنسانيّة

خطيرة في الإقليم السوداني « دارفور » . وقد رفضت الحكومة السودانيّة ومعظم الحكومات الإسلاميّة والعربيّة هذا القرار الدوليّ الانتقائي بشدّة مُعْتَبِرَةً إيّاه دليلاً دامغًا على سياسات الكيل بمكيالين مع القضايا العربيّة والإسلاميّة ، وضربةً قاصمةً مُوَجَّهةً إلى مصداقيّة المنظمات الدوليّة .

إنّ المدَّعي العامّ « مورينو أوكامبو » الذي قبل قضية السودان لمحاكمة رئيسه عمر البشير في المحكمة الدوليّة ، كان قد رفض طلبات خاصّة في جرائم الحرب في فلسطين بذريعة أن « إسرائيل » لم تنضم إلى اتفاقيّة روما التي بسببها نشأت المحكمة الجنائيّة الدوليّة ؛ فكان واجبًا عليه أن لا يقبل قضية السودان ؛ لأنه هو الآخر لم ينضمّ إلى المعاهدة الروميّة المذكورة .

من ثّم قال البيان الصادر من السفارة السودانيّة في دول الكويت الشقيقة : إنّ قرار إحالة قضيّة « دارفور » إلى محكمة الجنايات الدوليّة معيب وانتقائيّ ، ويخالف مبادئ القانون الدوليّ . وذلك لما يأتي :

١ - إنّه يلزم السودان باتفاقيّة « روما » المؤسسة للمحكمة ، والسودانُ ليس طرفًا فيها ، الأمرُ الذي يخالف « اتفاقّيةَ » « فيينا » للمعاهدات .

٢ - فشل المدعي العام في تطبيق مبدأ التكامليّة ، وهو مبدأ جوهريّ في نظام « روما » الأساسي للمحكمة .

٣ - إن استهداف المدعي العامّ لرئيس جمهورية السودان وطلبه لتوقيفه وهو في سدّة الحكم ، فيه انتهاك لمبادئ القانون الدولي حول حصانة الرؤساء .

٤ - الأدلة التي قدّمها المدعي العامّ للمحكمة مشكوك فيها ؛ لأنها اعتمدت على شهادات أفراد وجماعات التمرد في « دارفور » الأمرُ الذي يؤكد من الناحية القانونيّة أنها شهادات مجروحة . وأن الإقرار بعدم تمكنه

من جمع بياناته من إقليم « دارفور » - مسرح الجرائم المدعاة - أو زيارته ، تؤكّد ضعف الأدلّة المقدمة .

٥ - لقد أقحم المدّعي العامّ نفسه في نشاطات سياسية سافرة تقدح في حياديّته ومصداقيته ، منها تضامنه العلنيّ مع أفراد وجماعات معروفة بعدائها لحكومة السودان مثل « تحالف إنقاذ دارفور Save Darfur » .

٦ - إن خطوة المحكمة الجنائية الدوليّة التي أقدمت عليها تُوَجِّه ضربة مباشرة لجهود الحكومة السياسيّة مع الحركات المتمردة ، وهو ما يشكّل تهديدًا لاستقرار « دارفور » .

٧ - إن إصدار هذا القرار يتجاوز الجهود العربية والأفريقية للإحاطة بأزمة « دارفور » ولا يأخذ متطلبات العدالة وتحقيق السلام والاستقرار في السودان واعتبارات معالجة الوضع في « دارفور » ولاسيّما تنفيذ اتفاق السلام بجنوب السودان والإعداد للانتخابات العامّة في البلاد خلال النصف الثاني من العام الجاري .



الرئيس البشير في زيارة إلى دافور

الخيار الإسلامي للبشير
وأزمة دارفور

□ □ □



الحقيقة التي لا ريب فيها أن أزمة « دارفور » نشأت من فتنة الانقسامات الاجتماعية والعرقية والدينية والثقافيّة التي بذرتها القوى الاستعماريّة الغربية بمخطّطاتها الاستعمارية بقيادة الولايات المتحدة ـ التي هي رأس الشرّ بالنسبة إلى جميع الدول والأمم في العالم اليوم ـ وهذه المخطّطات ظلّت تجري منذ وقت طويل لاختطاف السودان .. منذ استقلاله في ١ / ١ / ١٩٥٦ م (١٥ / ١٢ / ١٣٧٥ هـ) وذلك لأنّ هناك أسبابًا ودواعي حَرَّكت القوى الغربيّة لاختطاف السودان وتطويقه والسيطرة عليه وتفتيته ، وعلى رأسها تَوَجُّهُه الإسلاميّ وانتهاجه الخيار الدينيّ وإصراره عليه رغم الضغوط الكثيرة التي مورست ضدّه ليتخلّى عن هذا الخيار ؛ فحوصر أحيانًا ، وأُلِّبت دول الجوار عليه أخرى ، وأعمل التدخّل لإشعال الحرب الداخليّة في جنوبه تارة ، ثم أشعلت فتنة « دارفور» حتى ينزعج ويتضايق جدًّا ، وينهزم أمام الدسائس ، وينزل لدى

رأي القوى الاستعماريّة . وقد تسارعت هذه المخططات مع مقدم ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩ م ؛ حيث تجلّى إصرار السودان على التشبث بالخيار الإسلاميّ ، وواصل تحقيق إنجازات أبرزت وجهه الحضاري الإسلامي ، وكانت قد لوَّثَتْه الحكومات العسكريّة واليساريّة السابقة . وظلّ النظام السوداني الماضي بمختلف توجّهاته العسكريّة واليساريّة يسير على درب التقسيم والتجزئة كما خطط الاستعمار الغربي له، جاء نظام ثورة الإنقاذ بقيادة عمر البشير، فواصل العمل على إنجاز استقلال حقيقي للسودان ، وحاول أن يقطع الطريق على النفوذ الغربي بكل صوره الخبيثة ، كما لم يرض بشكل من الأشكال أن تنجح محاولة غربيّة لإقامة علاقات مع العدوّ الصهيوني ، كما نجحت في عدد من الدول العربيّة حتى دول الجوار ودول المواجهة التي تصطلي بنار هذا العدوّ الخبيث المهين . وفي الوقت نفسه ظل النظام السوداني الذي يقوده رجله الرشيد عمر البشير يواصل تحقيق مشاريع تنمويّة زادت الدخل القوميّ في جانب وأزعجت القوى الاستعماريّة المتربصة بالسودان وبجمع الدول العربية والإسلاميّة الدوائر في جانب آخر ، كما شَكَّلت نقلة تنمويّة حضاريّة لفتت انتباه العالم ، وكان آخر هذه المشاريع « سدُّ مَرْوَى » الضخم الذي احتفل السودان بتدشينه كحدث تاريخيّ بارز في تاريخ السودان بل في تاريخ « أفريقيا » قبل يوم واحد من إصدار المحكمة الجنائيّة المزعومة قرارها ، أي يوم الثلاثاء ٣ / ٣ / ٢٠٠٩ ولا شكّ أن هذه الإنجازات التي حقّقها البشير لصالح بلاده كانت مبررات حقيقية لاتهام الغرب الاستعماريّ له ؛ لأنّ الغرب لن يرضى أن ينتهج أيّ قائد مسلم الخيارَ الإسلامي والخيارَ التنمويّ لصالح بلاده وصالح أمته ؛ لأنه إنما يرضى أن يكون كل قائد مسلم وقائد عربيّ عميلاً للغرب يخدم مصالحه الصليبية الصهيونيّة ومطامعه التوسّعيّة في بلاده وخارجها .

وقد أكّدت عدد من الصحف والمجلاّت الإسلاميّة والعربيّة أن الدراسات الأمريكيّة والغربيّة والصهيونيّة ما زالت منذ تولّي « الإنقاذ » الحكم في السودان عام ١٩٨٩ م تحذّر من « الحكم الإسلامي » في السودان؛ لأنّ « الحكم الإسلاميّ » ما إن يقوم في بلد حتى يجنّ جنون القوى الغربية والصهيونية الصليبية . وقد استشعرت هذه الدراسات الخطرَ على المصالح الصهيونية الصليبية المشتركة .

- مُخطَّط التنصير والهيمنة الذي تقوم به منظمات التنصير والاستخبارات تحت واجهات الإغاثة الإنسانية .

- المصالح الاستراتيجية للغرب في المنطقة وفي الدول الأفريقية الحليفة التي تجعل أراضيها قواعد عسكريّة لفرنسا وأمريكا .

- المصالح الصهيونية المتعلقة بالتغلغل في القارة الأفريقية لأسباب أمنية - بهدف حصار مصر والدول العربيّة - واقتصاديّة - نهب ثروات أفريقيا وإيجاد مناطق تجارة للمنتجات الصهيونية - وقد كشف الخبير الاستراتيجي السودانيّ « د . حسن مكي » عن أنّ الأطماع الصهيونيّة في نفط جنوب السودان زادت بعدما أوفدت القوى الصهيونية الخبيرَ « إيلياهو لونفسكي» للجنوب إبّان الحرب . وقدر حجم الثروة النفطية السودانيّة بـ ٧ مليارات من البراميل .

وقد كان الهدف من وراء مساندة حركات التمرد المسيحيّة في الجنوب وحركات التمرد في الغرب والشمال بين المسلمين الأفارقة والعرب ، هو استنزاف موارد السودان ، ومنعه من توحيد أراضيه في الشمال والجنوب ، حتى أن ميزانيّة الحرب الداخلية في تسعينات القرن الماضي كانت تستنزف ، كما أكدت المصادر السودانيّة ، نحو ٦٠ ٪ من ميزانيّة هذه الدولة .

المخططات الصهيونية لتفتيت السودان:

□ □ □

وهناك مخططات صهيونية صليبية غربيّة مشتركة لتفتيت السودان جار تنفيذها فعلاً .

أولاً: مخطط استراتيجي أمريكي لتدشين ما يُسَمَّى « القرن الأفريقي الكبير » على غرار « الشرق الأوسط الكبير » والمخطط مُنَفَّذ منذ عهد « كلينتون » ولا يزال مُتَبَنًّى من قبل رجال « أوباما » .

ثانيًا: مخطط « دارفور » للتدخل فيها وفي السودان: إن إقليم « دارفور» السوداني يشكل مساحةً حجم دولة مثل فرنسا ، وظلّ هو أرض القرآن ، ومنارة لنشر الإسلام ، ومثّل دائمًا خطًّا فاصلاً بين العالمين العربي الإسلامي والأفريقي النصراني واللاديني ؛ من ثم استهدف الغرب تفتيته من السودان وفصله عنه وتفويضه لقوى متمردة موالية للغرب ساعية لإيقاف المدّ الإسلامي المتنامي وحصره عن التمدّد تجاه غرب أفريقيا .

ثالثًا: وهو الأهمّ والأخطر: هناك تحرك أمريكي غربيّ على ضغط متصل فاعل من زعماء صليبيين صهاينة للتدخّل في « دارفور » ؛ فشُكّل (تحالف إنقاذ « دارفور ») الذي يضمّ ١٥٠ جماعة دينية وإنسانية ويحركه أصلاً اللوبي الصهيونيّ والصليبيون المتشدّدون . وذلك بحجة إنقاذ أهالي « دارفور » الأفارقة من الإبادة التي تقوم بها - كما تزعم القوى الغربيّة - القبائل العربيّة ، رغم أنّ سكّان « دارفور » جميعهم مسلمون ، بعكس مزاعم جنوب السودان بأن النصارى فيه مُضْطَهَدون من حكومة الشمال

المسلمة ، رغم أن نسبتهم ١٧ ٪ من السكان مقابل ٨١ ٪ من المسلمين ، والباقي وثنيّون .

ويؤكّد حرص القوى الصهيونية الصليبية على تفتيت السودان بقوة وفي عجلة قول وزير الأمن الداخلي الصهيوني « آفي ديختر » في محاضرة نشرتها الصحف العبرية يوم ١٠ / أكتوبر ٢٠٠٨ م (الجمعة : ٩ / رمضان ١٤٢٩ هـ) ردًّا على سؤال : لماذا تتدخلون في شؤون السودان الداخلية في الجنوب سابقًا وفي دارفور حاليًا ؟ : « إن الهدف هو تفتيت السودان وشغله بالحروب الأهلية ؛ لأنه بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكّانه يمكن أن يصبح دولة إقليميّة قويّة ، وإنّه يجب أن لا يُسْمَح لهذا البلد ـ رغم بعده عنّا ـ بأن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربيّ ؛ لأن موارده إنْ استُثْمِرَتْ في ظلّ أوضاع مستقرة ، فسوف تجعل منه قوة يُحْسَب لها ألفُ حساب ؛ ولذلك كان لابدّ أن نعمل على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قويّة موحدة . وهذا من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القوميّ الإسرائيليّ » . (المجتمع / العدد ١٨٤٣) .

إن تصريح وزير الأمن الداخلي الصهيوني يؤكدّ حتى لكل قائد مسلم أو عربيّ يود أن يخادع نفسه وقومه في شأن الاعتماد على القوى الغربيّة الصهيونيّة والصليبية : إنّه يجلّى أن الغرب لن يحتمل أيّ دولة مسلمة أو عربيّة تشمّ منه رائحة الوعي ، ورائحة الاستعداد الاقتصادي ، فضلاً عن رائحة الاستعداد العسكري .

من ثم تطلق دائمًا ضجّة القوة النووية الباكستانيّة ، وتقول : إنها غير مصونة ، وإنها تكاد تطالها أيدي « الطالبان » أي أيدي القوة الإسلاميّة ؛ لأن كلمة الطالبان أصبحت رمزًا عندها على القوى الإسلاميّة وعلى جميع المسلمين المتدينين المتمسكين بالإسلام وشريعته .

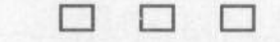
ومن ثم لا تودّ هي أن تنهض دولة عربية أو إسلامية اقتصاديًّا أو عسكريًّا ، أو تبقى موحدة موطدة الأركان ؛ ولذلك تثير دائمًا فيها اضطرابات وقلاقل على جميع الأصعدة .

إنّ قرار توقيف عمر البشير مؤامرة غربية أمريكية صهيونية صليبية تُؤَكِّد لكل قائد مسلم وعربيّ أنّه ليس بمنجاة من الغرب ومؤامراته إذا استقلّ برأيه ، وتمسّك بدينه ، واتّجه نحو تنمية بلاده ، وقادها باسم الإسلام، وهدى القرآن .

لا تزال الدول العربيّة والإسلاميّة خافتة الصوت ، تجاه هذا القرار الانتقائي الشيطاني الذي عملت القوى الصهيونية الصليبية الغربيّة على إصداره مستترّة بمحكمة دولية جنائيّة مزعومة ، كما صنعت في شأن الهجوم الصليبي الصهيوني على أفغانستان والعراق الذي يكاد يلتهم الآن باكتساح ؛ ليأتي بعدها دور دولة مسلمة أخرى .



فريق دولي يؤكد براءة الحكومة السودانية



زيارة كولن باول وكوفي أنان للإقليم :

قام مجلس الأمن بإنشاء فريق دولي تحت سلطة ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة لدعم السلام في السودان ، وقرر السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان أن يتوجه إلى دارفور بنفسه ليرى على الواقع الحالة الموجودة هناك ، وفي الوقت نفسه أعلن كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة أنه سوف يتوجه هو الآخر إلى موقع الأحداث في هذا الإقليم بغرب السودان.

واستبق الرئيس السوداني عمر البشير زيارة كل من باول وأنان بالإعلان عن مبادرة لنزع أسلحة المليشيات الموالية للحكومة المعروفة باسم « الجنجويد » ، كما أعلن عن بعض التغييرات السياسية بشأن دارفور أصبح بموجبها وزير الداخلية عبد الرحيم حسين ممثلاً له في الإقليم ، فطالب الوزير بعودة المواطنين إلى قراهم لكي يشعروا بالأمن والاستقرار خاصة وأن الحكومة أنشأت معسكرات للنازحين لاستيعاب حوالي ٤٢ ألف نازح، ووفرت جزءًا كبيرًا من المواد الغذائية وساعدتها الدول المانحة في سد الحاجات الغذائية للسكان والمشردين ، وكان الأمر يتطلب توفير نصف مليون طن من المواد الغذائية لتغطية حاجة المشردين وسكان المعسكرات ، وأزالت الحكومة السودانية القيود التي كانت تفرضها على تحركات منظمات الغوث العاملة في الإقليم وأصدرت توجيهاتها للجهات الرسمية لتسهيل منح تأشيرات الدخول لها مع إعفائها من الرسوم الجمركية ، وجدير بالتنويه هنا أن هذه المنظمات لم تكن كلها تعمل من أجل إنقاذ الموقف في دارفور فقد كان كثير منها يدخل دارفور لكي يتقصى الحقائق ويتصل بالمتمردين ويساعدهم ويوجههم للوقوف في وجه الحكومة السودانية مما أعاق عملية التوصل إلى حل ناجح لمشكلة دارفور .

وزار كولن باول وكوفي أنان إقليم دارفور في يونيه ٢٠٠٤ وشاهدا آثار الأحداث على الطبيعة كما شاهدا إجراءات الحكومة السودانية لحل الأزمة وإقامتها لمعسكرات لاستيعاب النازحين ، ومثلت هذه الزيارة ضغوطًا على الحكومة السودانية للإسراع في إيجاد حل عاجل للأزمة ، ولكنها أعطت الحكومة فرصة لتوضيح وجهة نظرها للمتهمين بالمسألة السودانية ، وحصلت الحكومة على وعد من سكرتير عام الأمم المتحدة بمنحها وقت كاف للعمل على حل أزمة دارفور - مقداره ٩٠ يومًا - وأعرب كولن باول عن دعم الولايات المتحدة للسودان لحل هذه الأزمة الإنسانية ، ورفض باول أثناء زيارته وصف ما يحدث في دارفور بأنه تطهير عرقي .

وكرد فعل للموقف الإيجابي من جانب الحكومة السودانية وعدت المنظمة البريطانية لإعفاء الديون بدراسة إمكانية جدولة ديون السودان الخارجي والبالغ نجمها ٢٥ مليار دولار قبل عقد مؤتمر الدول المانحة في أوسلو خلال شهر نوفمبر عام ٢٠٠٤ .

وفي غضون ذلك أعلنت الناطقة باسم برنامج الغذاء العالمي « كرستينه رتيوم » أنه على الرغم من الآمال الكبيرة التي علقت على زيارتها باول وأنان إن العنف والتسيب لا يزالا قائمين وأن الوضع لم يتحسن في دارفور؛ لأن المعارك لا تزال دائرة في جنوب شرق مدينة نيالا ، وأن القوات الحكومية شنت هجومًا على المتمردين وقصفت القرى بطائرات الأنتونوف، واتهمت منظمة العفو الدولية الجنجويد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ارتكبت بعض الأخطاء في دارفور . استؤنفت المفاوضات بين الحكومة وحركتي التمرد في مقر الاتحاد الإفريقي أديس أبابا ، وحاول المتفاوضون التوصل لتسوية النزاع ، ولكن المحادثات ثم تعليقها في ١٨ يوليو ٢٠٠٤ .

وفي إطار تعهد الحكومة السودانية بملاحقة المليشيات المسلحة الخارجين على القانون في الإقليم أصدرت المحكمة السودانية الخاصة بالأحداث مقرها مدينة نيالا عاصمة جنوب دارفور أحكامًا بالسجن لمدة ست سنوات ، مصادرة السلاح والغرامة بمبلغ مليون جنيه ، وبقطع الأيدي ، والأقدام لعشرة أفراد من الجنجويد بتهمة تأجيج الصراع في ولاية دارفور ، وأمرت الحكومة تشكيل لجنة سودانية مستقلة لتقصي الحقائق حول الانتهاكات التي مست حقوق الإنسان في دارفور برئاسة رئيس القضاء الأسبق البروفيسور دفع الله الحاج يوسف ، وعضوية عدد من القانونيين المحايدين .

أغرب قرار لمعاقبة السودان
كيف واجهه البشير

□ □ □

قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦

اجتمع مجلس الأمن الدولي في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ وأصدر قراره رقم ١٥٥٦ الذي دعا فيه الحكومة السودانية للتحرك خلال ٣٠ يومًا لنزع سلاح ميليشيات الجنجويد التي ألقت الدول الغربية والأمم المتحدة عليها مسؤولية تفاقم أزمة دارفور مع اعتقال المسؤولين عن الفظائع التي تم ارتكابها، واستكمال تنفيذ الحكومة لخطة عودة النازحين إلى الإقليم



طواعية، على أن يقدم ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة في السودان إيان برونك تقريرًا خلال شهر يبدأ من ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ ليحدد مدى التزام حكومة السودان بقرار مجلس الأمن، وفي حالة عدم تنفيذ الخرطوم لهذه المطالب فإن المجلس يحذر من أنه سينظر في اتخاذ تدابير أخرى ضد

الحكومة السودانية ، ولم يتضمن قرار مجلس الأمن فرض عقوبات بترولية على السودان ، وكانت الولايات المتحدة قد قدمت ـ بعد انتهاء مهلة الشهر المحددة للحكومة السودانية من مجلس الأمن ـ مشروعًا « لفرض عقوبات ضد السودان في مجال تصدير البترول » ، وهي تهدف من وراء استصدار هذا القرار إلى شل قدرة حكومة السودان حتى في محاولاتها لتحسين أحوال السودان بما فيه الجنوب ودارفور ذلك لأن البترول الذي يصدره السودان ـ ومقداره وقتها حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميًا ـ يشكل العمود الفقري لميزانية الحكومة ، فإذا ما استبعد هذا المورد بدا العجز الشديد في ميزانية البلاد واستحال عليها إجراء أي إصلاح أو تقدم.

كذلك فإن الولايات المتحدة كانت تهدف من وراء منع تصدير البترول السوداني إيقاف نشاط وإنتاج الشركات المستخرجة له وهي شركات صينية وماليزية وهندية ، وهذا يضر بمصالح تلك الشركات ، ويفتح المجال أمام الشركات الأمريكية للتغلغل والسيطرة على إنتاج واستخراج وتكرير وبيع البترول السوداني بعد ذلك ، والواقع أن إضعاف قدرة حكومة السودان على تغطية النفقات القومية اللازمة لها ـ في مجالات مختلفة عسكرية ، وإنتاجية ، وصحية ، وتعليمية ، .. الخ ـ معناه سقوطها ، وهذا ما تمهد له القوى المعادية ، وذلك لعدم رغبتها في استمرار حكومة ذات توجهات أصولية تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها ، وسقوط الحكومة السودانية يؤدي إلى فشل سياسات الوحدة القومية في البلاد ، ومنع تنفيذ الاتفاقات المنعقدة مع جنوب السودان مما يجر إلى تفتيت السودان واستغلال ثرواتها الواسعة بواسطة القوى الخارجية الطامعة فيه ، إلا أن كل ما ترجوه الولايات المتحدة والدول السائرة في ركابها ليس من الحتمي تحقيقه كما تتمنى بالضبط ذلك لأن دور الشعوب والقوى العالمية والظروف الإقليمية في الأجندة السياسية العالمية وليس في أجندة أمريكا وحلفائها.

مشروع أمريكي
ضد البشير

□ □ □

لقي المشروع الأمريكي - الذي نادى بفرض عقوبات على السودان - الرفض من جانب المجموعة العربية والصين التي اعترضت على المشروع وأبدى مندوبها في الأمم المتحدة تحفظ بلاده عليه ، وهدد باستخدام حق « الفيتو » إذا جرى التصويت على هذا المشروع ما لم يتم تعديله ، واستبعاد مسألة العقوبات البترولية منه ، وصدر قرار مجلس الأمن مقرًا بأن على الحكومة السودانية اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير للحفاظ على أرواح أهالي دارفور ، وبالرغم من أن القرار لم يتضمن فرض عقوبات على السودان فإنه لوح بها مما جعل ممثل كل من باكستان والجزائر في مجلس الأمن يرفضان القرار وتمتنع الصين عن التصويت .

واعتبر السودان ذلك موقفًا إيجابيًا من جانب الصين ، أما في مصر فجرت اتصالات دبلوماسية مع الصين وحضر وزير الخارجية الصيني إلى مصر والتقى بنظيره المصري أحمد أبو الغيط في ذلك الوقت الذي أثنى على الموقف الصيني، وعلى تلويح بكين باستخدام حق الفيتو ضد أي قرارات تقول بفرض عقوبات على السودان ، والواقع أن الصين يتحتم عليها أن تستخدم حق الفيتو في حالة التصويت على قرار ينص على فرض عقوبات بترولية على السودان تمنعه من تصدير البترول لأن معنى ذلك الإضرار بمصالح الصين ذاتها حيث أن شركاتها هي التي تقوم باستخراج وتصدير البترول في السودان .



وإذا كان كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت قد وعد بإعطاء الحكومة السودانية مهلة قدرها ٩٠ يومًا لحل الأزمة وتنفيذ قرار مجلس الأمن المشار إليه عندما كان يزور السودان، إلا أن هذه المدة قد تقلصت بتوجيهات السياسية الأمريكية إلى ٣٠ يومًا فقط وقت صدور قرار مجلس الأمن الأول ضد الحكومة السودانية.



ووصف متحدث باسم الجيش السوداني مرحلة ممهدة لشن حرب تخطط لها الولايات المتحدة على السودان والدخول في سيناريو شبيه بما حدث في العراق.



وأعرب مبارك للفاضل المهدي مساعد الرئيس السوداني عن اعتقاده بأن مجلس الأمن والمجتمع الدولي يدركان أن مهلة الـ ٣٠ يومًا ليست كافية لحكومة السودان - أو لأية حكومة أخرى مهما كانت إمكاناتها - لحل الأزمة، ومن جانبه أعلن والي دارفور عثمان يوسف كبر أن الجنجويد جناح عسكري للقبائل الرعوية تكونت في مواجهة القوات المتمردة، وعندما عمت الفتنة استعانت الحكومة بقوات الدفاع الشعبي واستخبارات الحدود وهي قوات حكومية أساسًا، ولم تستعن بما يسمى بجماعات الجنجويد من قطاع الطرق واللصوص، وأكد وزير الدولة السوداني للشؤون الداخلية اللواء محمد هارون رفض بلاده لأي تلويح بدخول قوات أجنبية تحت مسمى قوات حفظ سلام.

وعمت العالم نذر حرب تدخل فيها الولايات المتحدة والدول التي تسير مع سياستها ضد الحكومة السودانية والميليشيات العربية في دارفور

بحجة مواجهة الإرهاب العربي ، وبدا وكأن المنطقة الوسطى في إفريقيا ومركزها دارفور سوف تكون ميدانًا لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة ووجدوا أن مقترح إرسال قوات عسكرية إلى دارفور لن يكون مؤيدًا من قبل الكونجرس بعد الذي حدث في العراق ، كما أن القرار لن يجد تأييدًا من أغلب دول مجلس الأمن التي رفض معظمها قرار الحرب على العراق - بزعامة الولايات المتحدة بالطبع - وكان في مقدمة الدول الكبرى الرافضة ألمانيا وفرنسا وروسيا والصين ، وربما تخشى الإدارة الأمريكية سقطة لا تقوم منها لذلك عدلت عن فكرة التدخل العسكري المباشر في دارفور في ذلك الوقت على الأقل .

وبذلك حدث تراجع مرحلي عن المخطط الأمريكي ، وأكد القائم بأعمال الولايات المتحدة في الخرطوم « جيرار جالوش » أن الحكومة السودانية شريك جيد في محاربة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والتوصل إلى اتفاق سلام مع متمردي دارفور الذين دعتهم الولايات المتحدة للمشاركة في مفاوضات أبوجا التي عقدت في أواخر شهر أغسطس ٢٠٠٥ .





الفصل الثالث

أشهر إنجازات البشير

مؤتمر الصلح القبلي

□ ■ □ ■

أبرز إنجازات حكومة البشير

توصيات مؤتمر الصلح القبلي

بين الفور وبعض القبائل العربية المنعقد بالفاشر

في الفترة من ١٥ إبريل ١٩٨٩ م - إلى ٨ يوليو ١٩٨٩ م .

تحت رعاية العميد أركان حرب فيصل على أبو صالح

عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - *القرارات العامة* :

قرر المؤتمرون بالإجماع إرسال برقية تأييد عاجلة للرئيس عمر حسن أحمد بشير قائد ثورة الإنقاذ الوطني التي تفجرت أثناء استمرار مداولات أعمال مؤتمر الصلح والتي أعلنت في بيانها الأول أنها جاءت لوضع حد للاقتتال والحرب القبلية الدائرة في دارفور .

لأهمية مؤتمر الصلح هذا ولضرورة الالتزام بمواثيقه وقراراته الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والأمن في ربوع إقليم دارفور ، ولتمكن الإقليم من استثمار مقدراته في أوجه التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي أصدر المؤتمر القرار التالي :

قرر أن تتكون لجنة عليا ذات كفاءة عالية وبصلاحيات واسعة تمكنها من متابعة وصيانة وتنفيذ مقررات وتوصيات هذا المؤتمر مع مراعاة تكوين لجان على مستوى المديريات والمناطق والأرياف للمساعدة في تنفيذ هذا القرار متى ما دعت الضرورة إلى ذلك .

٢ ـ التوصيات العامة :

١ ـ أن تعمل الحكومة على توطين الرحل وتقديم كافة الخدمات اللازمة لهم .

٢ ـ أن تعمل الحكومة على قيام معارض ومؤتمرات قبلية لتنشيط حركة التعايش السلمي .

٣ ـ تكثيف الوعي والإرشاد ونشر التعليم الديني بالإقليم مع التركيز على المناطق المختلفة .

قرارات وتوصيات لجنة الشؤون الأمنية والإدارية :

١ ـ تصفية مليشيات الفور والمجموعات العربية المسلحة وأي تنظيمات قبلية مسلحة وأن تتواجد الحكومة بشكل حاسم ورادع لضمان تحقيق ذلك كما توصي اللجنة بأن تقوم الحكومة بعمل إعلان تحدد فيه مهلة محددة يقوم المواطنون خلالها بتسليم الأسلحة نظير مكافأة مجزية تحددها الحكومة مع إعفائهم من المساءلة القانونية ، وبعد انتهاء الموعد تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات لمصادرة الأسلحة ومعاقبة الذين توجد بحوزتهم .

٢ ـ أن تقوم الحكومة بإبعاد كافة الأجانب الذين يدخلون البلاد بطرق غير مشروعة من مناطق الإقليم فورًا وأن تحقق في هذه الكشوفات التي تقدم لها بواسطة العمد والمشايخ لهذا الشأن.

٣ ـ أن تقوم الحكومة بفتح المراحيل القائمة والمتفق عليها وفق الاتفاقيات السابقة في الوقت المناسب وأن تتخذ الإجراءات الأمنية والوقائية اللازمة لذلك لمراعاة حقوق الرعاة والمزارعين على أن يكون الدخول والخروج حسب ما جاء بتوصيات لجنة المراحيل .

٤ ـ أن تقوم الحكومة بإجلاء أي مجموعات احتلت أي قرى أو مزارع وقامت بترويع سكانها إبان النزاع على أن يعاد إسكان الذين سبق طردهم لمواقع سكنهم القديم .

٥ ـ أن تقوم الحكومة فورًا بحل أي تنظيمات مخالفة للقانون واللوائح ورصد ومراقبة أفرادها .

٦ ـ أن تقوم الحكومة بمراجعة أعمال المنظمات الأجنبية العاملة بالإقليم ومعالجة سلبياتها والعمل على عدالة توزيع خدماتهم بالإقليم .

٧ ـ أن تعمل السلطات المختصة على إصدار أو إعادة إصدار أوامر تنص على تشديد العقوبة على الذين يقومون بحرق المراعي وقفل المراحيل وإقامة زرائب الهواء وقطع الأشجار وإتلاف المزارع .

٨ ـ في حالة خرق أي طرف لهذا الاتفاق على الحكومة أن تتخذ الإجراءات الرادعة ضده وعلى الأجهزة الأمنية مراقبة أي مواقع تتخذ كمنطلق لتأجيج الفتن والصراعات بين المجموعات المختلفة واتخاذ الإجراءات ضد الأشخاص الذين يثبت اشتراكهم في ذلك .

٩ ـ أن تصدر الجهات المختصة الأوامر التي تمنع الرعي في حرمات القرى ومنع الطلق إلا بالتراضي ومراعاة أعراف البيئة المحلية وفق ما جاء في توصيات لجنة المراعي .

التوصيات النهائية :

١ ـ أن تعمل الحكومة على وضع ميثاق تعايش سلمي بين كل قبائل الإقليم ويحفظ حقوق كل مواطن سوداني يعيش بالإقليم .

٢ ـ يلتمس مجلس الأجاويد من الحكومة مخاطبة الجهات المختصة بإطلاق سراح المتهمين وإخلاء سبيل المدانين بسبب النزاع القبلي على أن يتم ذلك بعد التوقيع على اتفاقية الصلح .

٣ ـ أن تعمل الحكومة على فتح المزيد من مراكز الشرطة ودعم مراكز الشرطة بأجهزة الاتصال والقوة المناسبة .

٤ ـ الإسراع بمنح رجال الإدارات الأهلية السلطات القضائية .

٥ ـ الالتماس من رئيس الجهاز القضائي بالإقليم لمخاطبة المحاكم المعنية لإرجاء النظر في القضايا المتعلقة بالنزاع لحين انتهاء مؤتمر الصلح .

٦ ـ أن تعمل الحكومة على تواجد قضاة بكافة رئاسات مجالس المناطق .

٧ ـ أن تبقى الوحدات الإدارية المنضوية تحت إدارات الفور على ما كانت عليه .

٨ ـ نسبة للظروف الأمنية الحالية يوصي مجلس الأجاويد خلق إدارات جديدة على مستوى عموديات ومشايخ ويمكن للأجهزة المختصة البت فيها وفق الأسس واللوائح المنظمة لذلك .

٩ ـ أن يلتزم الطرفان بوقف النهب والسلب والسرقة وإيواء المجرمين كما يوصي بأن يتعاون الطرفان في عمليات الفزع .

١٠ ـ دون المساس بحيدة أجهزة الأمن يوصي المجلس بتشديد العقوبة

والردع على كل فرد من أفراد أجهزة الأمن يثبت تورطه في الانحياز لأي طرف من الأطراف .

١١ ـ أن تتخذ الإجراءات الصارمة ضد أي شخص أو موظف عام يثبت أن له نشاطًا لإثارة الفتن بين المجموعات المختلفة بالأقاليم .

قرارات وتوصيات لجنة المراعي والمراحيل ونقاط المياه :

□ □ □ □

١ ـ تحديد فترة دخول القبائل الرعوية من شمال دارفور إلى مناطق جنوب دارفور بنهاية شهر فبراير من كل عام حتى يتمكن المزارعون من جمع محاصيلهم الزراعية ، كما تحدد فترة خروج هذه القبائل بنهاية شهر يوليو من كل عام . وعلى السلطات بمديرية شمال دارفور إخطار السلطات بمديرية جنوب دارفور في حالة الظروف البيئية غير العادية (شح الأمطار وقلة الأعشاب) لاتخاذ التدابير اللازمة نحو تقديم أو تأخير هذه التواريخ مع عدم المساس بمقررات مؤتمر الصلح المنعقد في يناير ١٩٨٠ م وأي اتفاقيات أخرى في هذا الاتجاه .

٢ ـ إزالة جميع العقبات التي تعترض المسارات والمراحيل المتفق عليها بما يمكن القبائل الرعوية من الابتعاد عن التحرش بالمزارعين والمستقرين عمومًا . كما توصي بإزالة الزراعة الهامشية التي تلاحم الطرق العامة بما لا يقل عن المائة متر من الجانبين باستثناء المناطق البستانية القديمة الثابتة .

٣ ـ الاحتفاظ بحرمات محددة للقرى والمجمعات السكنية المستقرة في حدود (٥ ـ ٨) كيلو مترات بما يمكن الحيوانات المحلية من الرعي دون الابتعاد عن المواقع السكنية .

٤ ـ تكوين لجنة من المؤتمرين تضم السادة الفنيين في مجالات المراعي والغابات والمياه والزراعة والثروة الحيوانية والمدراء الإداريين ومناديب من الإدارة المحلية ورجال الأمن لمراجعة جميع المراحيل بالإقليم وإرشاد المزارعين التقليديين بعدم التوسع على حساب طرق الرحيل مع إقامة لجان رئيسية للمراحيل في جميع المناطق الإدارية بالإقليم برئاسة المدير الإداري وعضوية المذكورين أعلاه بجانب لجان فرعية للمجالس الريفية .

٥ ـ فتح خطوط في المناطق التي تمر بها المراحيل حفاظًا على الثروة الرعوية من أخطار الحريق حتى لا يكون ذلك سببًا في فقدان المراعي لبعض المجموعات الرعوية بالتالي تكون سببًا مباشرًا للاحتكاك .

٦ ـ عدم استغلال أماكن الرهود والموارد العامة للمياه الخاصة بالحيوان والزراعة أو الحجز أو أي أشياء تمنع الاستفادة منها على أن تنظم استغلال الموارد المشتركة بين المزارعين والرعاة وفق الأعراف المتبعة .

٧ ـ منع إقامة زرائب الهواء الخاصة في المناطق التي تقع بالقرب من أماكن المراحيل المتعارف عليها . وعلى السلطات إزالة القائم منها في جميع المناطق .

٨ ـ حفر آبار جديدة وإنشاء خزانات في المنازل والصواني المعتادة للرحل مع توسيع الرهود وتقديم الخدمات البيطرية اللازمة في هذه المواقع .

٩ ـ عدم فتح مشاريع جديدة إلا بعد مصادقة السلطات الفنية المختصة حماية لما تبقي من الغطاء الشجري مع توعية المواطنين من قبل الجهات المعنية المسؤولة .

١٠ ـ عدم قطع الأشجار والمحافظة على الثروة الغابية مع تشجيع المزارعين لزراعة أشجار الهشاب .

١١ ـ فتح جميع المراحيل الرعوية التي تم إغلاقها بمناطق المشاريع الزراعية المختلفة بالإقليم بالتشاور مع إدارات هذه المشاريع ، وإيجاد مخارج تمكن الرعاة من الوصول إلى المخاوف والمصايف عبر المراحيل المتفق عليها من شمال الإقليم إلى أقصى جنوبه .

١٢ ـ تكثيف تعيين خفراء مراقبة المراعي في كل المناطق وتكليف هذا الأمر لأقرب سلطة رسمية (نقاط شرطة) أو سلطة محلية .

١٣ ـ دعم مكاتب الغابات بالأعداد الكافية من الحرس بما يساعد على المحافظة والمراقبة العامة للأشجار من القطع الجائز وتوقيع العقوبات الصارمة لمرتكبيها وبالسرعة المطلوبة ردعًا للآخرين .

١٤ ـ تنمية رئاسات إدارات الرحل عن طريق بث روح التعليم بين النشء ضمانًا لخلق نوع من التقارب بينهم وبين المستقرين .

١٥ ـ تكثيف الخدمات البيطرية بأماكن المخارف والمصايف والمصحابة للرحل ضمانًا لاحتواء أي أمراض قد تظهر .

١٦ ـ فتح مكاتب جديدة للمراعي ودعم القديم منها بمجالس المناطق حتى تتمكن من متابعة وتنفيذ قرارات هذا المؤتمر .

١٧ ـ يوصي المؤتمر بإحياء مشاريع استقرار واستيطان الرحل بالاستفادة من الدراسات القديمة الموجودة بإدارة الحكم الشعبي المحلي بالإقليم .

١٨ ـ تعيين مناديب لمصاحبة الرحل واستكشاف طرق المسارات والتنسيق مع الجهات التي تمر بها المراحيل تسهيلاً لمهمة الرحيل .

١٩ - تعالج قضايا المراحيل الداخلية بواسطة ممثلي الإدارية الأهلية في كل المناطق حسب الأعراف المتبعة .

٢٠ - تطلق الزراعة المطرية بأراضي القوز والكراكر والنقاع في أول مارس من كل عام وفق الأعراف المتبعة وتستثنى من ذلك الزراعة النيلية بالأودية بالأراضي الطينية مع حمايتها بالزرائب ، وعلى السلطات المحلية اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصية قبل وقت كاف .

٢١ - تنفيذًا لأهداف مؤتمر أمن الإقليم دارفور (يناير ١٩٨٨) الذي يهدف إلى استتباب الأمن بالإقليم والربط بين قبائله المختلفة وصولاً لتنمية اجتماعية واقتصادية ، يوصي المؤتمر بالأخذ بتنفيذ كل التوصيات الواردة في مجال لجنة المراعي والمراحيل ونقاط المياه باعتبارها الوسيلة المساعدة لتحقيق هذه الأهداف .

٢٢ - يوصي المؤتمر بتقنين هذه التوصيات بعد إجازتها من المؤتمر وذلك بإصدار أوامر محلية إقليمية لتنفذ بواسطة الجهات المختصة . موعد دخول الرزيقات الشمالية لمديرية جنوب دارفور والخروج منها وفق اتفاقية ١٩٨٠ م.

(أ) **الدخول** :

أولاً : قرر المؤتمر بأن لا يتم دخول الرزيقات الشمالية لحدود مديرية جنوب دارفور والمرور بمناطق قبائل الداجو ولا برقد والفور قبل الخامس عشر من شهر ديسمبر من كل عام ، إلا في الحالات التي تكون الظروف الطبيعية غير مواتية ، ويعني بها ظروف شح الأمطار وبالتالي قلة المخزون من المياه وفقر المراعي حيث يستدعي ذلك تحركهم في وقت مبكر وفي هذه الحالة على سلطات شمال دارفور إخطار سلطات جنوب دارفور للعلم واتخاذ الاحتياطات اللازمة .

ثانيًا : أن لا يتم دخول الرزيقات الشمالية منطقة البني هلبة قبل أول مارس من كل عام إلا في الحالات التي تكون فيها الظروف الطبيعية غير مواتية ، ويعني بها ظروف شح الأمطار وبالتالي قلة المخزون من المياه وفقر المرعى حيث يستدعي ذلك تحركهم في وقت مبكر ، وفي هذه الحالة على سلطات شمال دارفور إخطار سلطات جنوب دارفور للعلم واتخاذ الاحتياطات اللازمة .

(**ب) الخروج** :

يرى المؤتمر أن يكون نهاية شهر يونيو من كل عام الحد الأقصى لخروج الرزيقات الشمالية من منطقة البني هبلة ، إلا في حالات تأخر هطول الأمطار .

تحديد مناطق الهشاب والطلح :

قرر المؤتمر أنه حسب التوزيع النباتي لأشجار الهشاب والطلح بالمناطق المعنية والتي تشمل مناطق الداجو والبرقد والبنى هلبة ،يمكن حصر الهشاب والطلح في المناطق التالية :

أ ـ القراديد والنقاع ، وهي مناطق هشاب ذات كثافة عالية ، كما يكثر الطلح في مناطق البوط ، وهذه يحظر الدخول فيها وكذلك حول القرى .

ب ـ المناطق غير القراديد والنقاع ، يوجد الهشاب بها أقل كثافة .

جـ ـ لأن الصمغ العربي من المحاصيل النقدية المهمة بالنسبة للبني هلبة خاصة والسودان عامة ، فإن المؤتمر يبارك توصيات اللجنة الفنية التي انبثقت عن مؤتمر شهر مايو لعام ١٩٧٦ م والتي تتلخص في الآتي :

١ ـ يرى المؤتمر أن يكون دخول الرزيقات الشمالية للمناطق عن طريق

الأودية من الناحية الشمالية ، وأن يتم ذلك عن طريق المناديب والفنيين من واد لآخر خلال شهر مارس كله .

٢ ـ قرر المؤتمر السماح بالعبور من واد لآخر خلال شهر أبريل على أن يتحاشى أصحاب الإبل العبور من واد لآخر عبر مناطق الهشاب الكثيفة التي حددتها اللجنة كما موضح بالخريطة .

٣ ـ قرر المؤتمر السماح بالعبور لأصحاب الإبل من واد لآخر في كل المنطقة ابتداءً من أول مايو لحين خروجهم من المنطقة في آخر يونيو .

٤ ـ قرر المؤتمر أن يقوم المزارعون قبل حلول شهر مارس بتجهيز زراعاتهم، على أن يقوم أصحاب الجنائن بتسوير جنائنهم ومزارعهم البستانية حماية لأشجارهم وزرعهم مع إيجاد حرم لا يقل عن اثنين ميل للقرى والجنائن والزراعة البستانية يراعيه أصحاب الإبل في رعيهم للأودية ولا يدخلونه .

٥ ـ يرى المؤتمر أهمية إعادة تنظيم وتوزيع ملكية الهشاب في المنطقة بواسطة لجنة يكونها مساعد المحافظ للمنطقة ، على أن تضم في عضويتها ممثلاً للغابات .

٦ ـ يؤيد المؤتمر قرار حظر الصيد في المنطقة التي حددها المؤتمر .

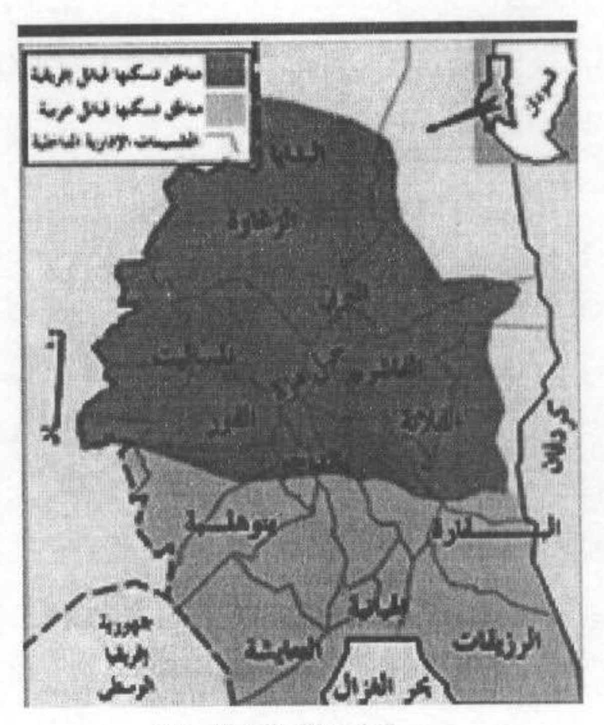
٧ ـ بما أن المنطقة بدخول الرزيقات تصبح مزدحمة بأعداد كبيرة من الحيوانات خلال الفترة من أول مارس حتى نهاية يونيو يرى المؤتمر تدعيم الخدمات البيطرية في المنطقة وذلك لمنع تناقل الأمراض .

٨ ـ ترى اللجنة عدم وجود جدوى اقتصادية عالية من الفترة من أول إبريل حتى نهاية يونيو لشجرة الطلح وتبرر حجز مناطقها من الرعي في الحالات النادرة .

٩ ـ قرر المؤتمر بأن تستمر هذه اللجنة الفنية مع توفير كافة الإمكانيات التي تساعدها في أداء مهامها من قبل المديريتين .

د ـ لتنظيم مسار المراحيل تجنبًا للاحتكاك بين أطراف المناطق المعنية بحدودها الإدارية ، وبعد التشاور والاقتناع التام من كل الأطراف ، يرى المؤتمر بأن تسلك قبائل الرزيقات الشمالية المراحيل وللجنة الفنية التي انبثقت عن مؤتمر نيالا عام ١٩٧٦ م الحق في تعديل ما تراه مناسبًا مستقبلاً في مسار هذه المراحيل .

وهكذا نجد أن البشير منذ توليه مقاليد الحكم حريصًا على شعب السودان ومقدراته.



توزيع القبائل بالسودان

مفاوضات أبوجا في أغسطس ٢٠٠٤ :
لحل أزمة دارفور

□ □ □

في ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤ تم استئناف المباحثات الرامية لحل أزمة دارفور في العصمة النيجيرية أبوجا بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد بمشاركة ممثلين عن الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين لدولتي ليبيا وتشاد .

وأكد ممثلو المتمردين والحكومة في المباحثات التزامهم بالاتفاق الذي نص على وقف إطلاق النار والذي تم توقيعه في إنجامينا في ٨ إبريل ٢٠٠٤ ، وعلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى مواطني الإقليم ، وأكد المشاركون في المباحثات على إدانتهم لكل أعمال العنف والتعدي على حقوق الإنسان والخروج على القوانين الدولية ، وطرح الاتحاد الإفريقي مشروعه للاتفاق بين المتنازعين ذلك المشروع الذي تناول القضايا الإنسانية والأمنية والمسائل السياسة بالإضافة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وأكد على عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية إلى المحتاجين في الإقليم ، ومن جانبها نفت الحكومة السودانية مزاعم المتمردين بشأن شن القوات الحكومية لهجمات جديدة على سكان الإقليم ، واقترح الاتحاد الإفريقي إرسال مزيد من القوات الممثلة له لحماية مراقبي وقف إطلاق النار ، وحماية السكان المدنيين ، في المفاوضات ليوم واحد ثم استؤنفت ، وأعلن رئيس وفد الحكومة السودانية في المفاوضات مجذوب الخليفة ، ووزير الزراعة في الوقت نفسه ، أن حكومته ستقبل إرسال قوات

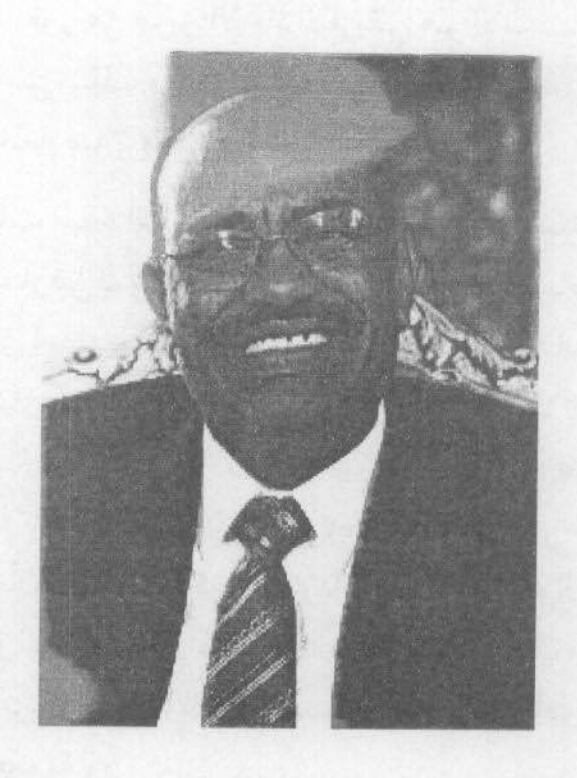
إضافية من الاتحاد الإفريقي تضاف إلى القوات المكلفة بحماية المراقبين لوقف إطلاق النار، وستعمل على نزع أسلحة الميليشيات الموالية لها بشرط نزع أسلحة المتمردين بالمثل، واعترض على هذا الشرط ممثلو المتمردين وأشار رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد نور المشارك في المفاوضات - في تصريحاته لراديو لندن - أنه يرفض تجميع قواته في مكان واحد محدد ونزع أسلحتهم، في الوقت الذي طالب فيه بنزع أسلحة الجنجويد ومحاكمة قاداتهم.

وتعليقًا على ما تم من مباحثات بين الحكومة والمتمردين في (أبوجا) ذكر فاروق أبو عيسى عضو التحالف السوداني المعارض أن حل القضية الخاصة بدارفور عن طريق الاتحاد الإفريقي هو الأنسب، وأن أي تدخل دولي يعلي من سقف وطلبات المتمردين، وأضاف بأن القوى السياسية السودانية المعارضة ترفض أي تدخل أجنبي.

ووصلت المباحثات المنعقدة في (أبوجا) إلى طريق مسدود بسبب تمسك أطراف التفاوض بمواقفها المتعارضة واتجه وفد الوساطة التابع للاتحاد الإفريقي إلى إعداد بيان ختامي لهذه الجولة من المباحثات بعد تعسرها، وجرت مشاورات بين أطراف التفاوض أفضت إلى الاتفاق على توقفها خلال الفترة من ١٠ - ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠٤، وعندما استؤنفت المباحثات لم تتغير مواقف المتفاوضين، وفي واشنطن صرح وزير الخارجية الأمريكي بأن ارتكاب الحكومة السودانية للمزيد من أعمال العنف أدى إلى تشدد ممثلي المتمردين في المحادثات الدائرة في أبوجا، والحقيقة هي أن الموقف الأمريكي المؤيد والداعم للمتمردين هو الذي أدى إلى تشددهم في مواجهة الحكومة.

ومع ذلك استمر الاتحاد الإفريقي في مشاوراته مع أطراف الصراع حول البروتوكول الأمني وحول زيادة عدد قوات الاتحاد وتوسيع مهمتها في دارفور بحيث لا تقتصر مهامها فقط على عملية حماية وقف إطلاق النار، وقد تمت مفاوضات أخرى بين الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي في مقره في أديس أبابا في أواخر سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن زيادة عدد قوات الاتحاد في دارفور وتمديد فترة وجود هذه القوات هناك، مما عز من دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة.

وهكذا نجد بصمات البشير المضيئة من أجل الحفاظ على أبناء السودان ووحدتهم.



استئناف مفاوضات أبوجا

في أكتوبر ٢٠٠٤ :

□□□□

استؤنف مفاوضات أبوجا في أواخر أكتوبر ٢٠٠٤ حيث طرح الاتحاد الإفريقي خلال هذه الجولة اقتراحًا للاستفادة من تجربة مفاوضات «نيفاشا» في كينيا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، والتي تمخضت عن اتفاق مرض لطرفي التفاوض حول دور كل منهما في السلطة وتوزيع الثروة للبلاد.

وفي حين كانت الحكومة تتمسك بتوقيع البروتوكول الإنساني أولاً أصر ممثلو حركتي التمرد على وضع آليات تنفيذ البروتوكول الأمني بحيث يتم توقيع البروتوكولين معا، ورفض ممثل المتمردين التوقيع على البروتوكولين معا، ورفض ممثلو المتمردين التوقيع على البروتوكول الخاص بالقضايا الإنسانية بمفرده، وهدد مجذوب الخليفة رئيس وفد الحكومة السودانية في المفاوضات أنه إذ لم يتم التوقيع على البروتوكول الإنساني فلن يتم استكمال المفاوضات.

وأثناء التفاوض حول البروتوكول الأمني كان على الحكومة الوفاء بتعهداتها بشأن نزع سلاح جماعات الجنجويد، وتحديد هوية أي ميليشيات أخرى تدعمها الحكومة، وأبدى المتمردون ارتيابهم إيذاء وثيقة البروتوكول الأمني قائلين أنها لا تشير إلى إقامة منطقة حظر طيران فوق دارفور، ولا تحتم على الحكومة إعادة قواتها العسكرية إلى ثكناتها ولا تتضمن أيضًا مطالب الحركة الخاصة بتأمين دارفور ضد أية خروقات

أمنية لقوات الحكومة ، ومن جانب آخر كان ممثلو الحكومة السودانية يرون أن الوثيقة الأمنية ضعيفة من زاوية أنها لم تطلب من المتمردين نزع أسلحتهم كما طلبت من الحكومة نزع أسلحة الجنجويد والميليشيات الأخرى الموالية لها ، ولذلك لم توافق الحكومة على البروتوكول أول الأمر ووصفته بالتحيز للمتمردين .

وخلال هذه الجولة من المفاوضات قدم فريق الحكومة عددًا من البنود حول الملف السياسي ومشاركة أهالي دارفور في السلطة والثروة بينما تضمنت المقترحات التي تقدم بها المتمردين بنودًا حول فصل الدين عن الدولة ، والاعتراف بالعرقيات واللغات المحلية في دارفور ، والمطالبة بتشكيل لجنة للتعويضات التي لحقت بسكان الإقليم .

وبعد توقيع البروتوكول الأمني والإنساني صرح رئيس وفد الحكومة مجذوب الخليفة أن ما تم التوصيل إليه من اتفاق يجيء لحماية ورعاية السودانيين في دارفور أبناء الشعب السوداني الواحد ، وأدان الخليفة وسائل الإعلام الأجنبية التي ضخمت المواقف وأساءت تقديرها وصورتها على أنها إبادة جماعية وتطهير عرقي وجدير بالتنويه أن أحد بنود الاتفاق الأمني الذي أوضحته المذكرة التفسيرية التي قدمها الاتحاد الإفريقي تضمن وقف الأعمال العدائية العسكرية في دارفور من جانب الحكومة والمتمردين في الوقت نفسه ، وعلى كل حال فإنه في اجتماع الاتحاد الإفريقي في العاصمة التنزانية دار السلام اعتبر رئيس الاتحاد أوليسجون أباسنجو أنه ليس من المستحيل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن دارفور إذا ما خلصت النوايا .



اتفاقية إنجامينا

في أبريل ٢٠٠٤:

في الثامن من أبريل عام ٢٠٠٤ تقرر عقد مفاوضات بين الحكومة ودانية ومتمردي دارفور في العاصمة التشادية « إنجامينا » . تحت وساطة الرئيس التشادي ديبي بحضور مراقبين من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، وقدم الطرفان المتفاوضان مقترحاتهما ، وقدم الاتحاد الإفريقي اقتراحًا بشأن آلية مراقبة وقف إطلاق النار - الذي تم إقراره من قبل بموجب الاتفاق الذي عقد بين الجانبين - وكانت أهم بنوده:

١ - نشر قوة من الاتحاد الإفريقي مؤلفة من حوالي ٣٠٠ جندي في دارفور .

٢ - تشكيل لجنة ممثلي أطراف النزاع ومشاركة الرئيس التشادي وحضور مراقبين أفارقة من نيجيريا وغانا والسنغال والجزائر وموزمبيق مع اشتراك ممثلين للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في فريق التحقيق في أحداث دارفور .

٣ - تشكيل لجنة سياسية من اثنين من كل من الحكومة السودانية ، ومن حركتي التمرد (العدل والمساواة ، وتحرير السودان) والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يكون مقرها العاصمة التشادية إنجامينا لمتابعة تطور الموقف .

٤ - تأسيس مقر لرئاسة مفوضية الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في مدينة الفاشر .

٥ ـ دعوة الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى للمشاركة في تمويل عملية نشر قوات المراقبة الدولية.

وقد أدى هذا الاتفاق إلى تهدئة الأمور وبدأت الحكومة السودانية في تنفيذ مبادرة للسلم والتعايش الاجتماعي لطمأنة سكان دارفور وتقديم المساعدات الإنسانية لهم ، ومن جانبها قررت الأمم المتحدة إرسال بعثة إنسانية رفيعة المستوى للإقليم للوقوف على حقيقة الأوضاع هناك .

ودعا مجلس الأمن الحكومة السودانية لاحترام وعدها بنزع سلاح الميليشيات العربية المسؤولة عن العنف في الإقليم ، ورحب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بالخطوات التي اتخذتها الحكومة السودانية لمعالجة الأوضاع في دارفور وتسهيلها لدخول المساعدات الإنسانية للمتضررين هناك .

ورغم استئناف المتمردين لهجماتهم ظلت الأمم المتحدة تحث الحكومة السودانية على إيقاف هجمات الجنجويد والميليشيات الموالية لها ، وذكر مدير برنامج الغذاء العالمي « جيمس رايس » إن الضرورة تحتم السيطرة على الموقف والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الأخير ، وأضاف بأن جماعات الجنجويد قامت بعمليات تطهير عرقي واسع النطاق ، وقد تم بث هذه الأخبار في وسائل الإعلام الغربية التي وصفت جماعات الجنجويد بأنهم وحوش بشرية حياتهم تقوم على التهام لحوم البشر الإفريقي بمساندة الحكومة السودانية .

وإذا كانت المنظمات الدولية ومعها بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية قد أدانت الأعمال المسلحة لميليشيات الجنجويد ، والقوات الحكومية في دارفور ، فإنها لم توجه نفس الإدانة للأعمال العسكرية والنهب والقتل الذي قامت بها قوات المتمردين في دارفور .

قمة سرت الليبية

في أكتوبر ٢٠٠٤ :

□□□□

رتب الاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع عدد من الدول الإفريقية المجاورة لإقليم دارفور والمهتمة بحل مشكلته عقد مؤتمر أفريقي مصغر في مدينة سرت الليبية في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٤ لحل الأزمة الدارفورية ، وحضر المؤتمر إضافة إلى العقيد القذافي، الرئيس النيجيري أباسنجو باعتباره رئيسًا للاتحاد الإفريقي ، ورؤساء جمهوريات كل من السودان ومصر وتشاد ، ونادى بعض المؤتمرين بأن تتم إدارة الإقليم من خلال زعماء القبائل والعشائر ، وممثلي حركات التمرد مع بقاء الإقليم تحت سيادة الحكومة السودانية ، وجاءت محادثات المؤتمر وقراراته على أساس أن أعضاء مجلس الأمن سيعقدون اجتماع مجلسهم يومي ١٧ ، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤ في العاصمة الكينية نيروبي لبحث أوضاع السودان ، وبرغم أن الأجندة الرئيسية لاجتماع نيروبي كانت حول الجنوب واتفاق نيفاشا فقد كان هناك نية مؤكدة لأن تكون الحالة في دارفور على رأس اهتمامات المجتمعين من أعضاء مجلس الأمن ، لذلك عزم رؤساء الدول الإفريقية المجتمعين في مؤتمر القمة المصغر أن يتوصلوا إلى أفكار واضحة قبل اجتماع نيروبي حتى يكون للاتحاد الإفريقي دور فاعل في مشكلة إقليم دارفور ، وأكدوا على ضرورة متابعة تنفيذ أي قرارات يتمخض عنها هذا المؤتمر المنعقد في مدينة سرت الليبية وذلك عن طريق اجتماع وزراء الخارجية للدول الخمس المشاركة في المؤتمر في القاهرة، وأن يتولى العقيد القذافي الاتصال بقادة المعارضة في الإقليم بمساعد نيجيريا باعتبار أن رئيسها هو الرئيس الحالي

للاتحاد الإفريقي (عام ٢٠٠٤) ، وعلى أن تكون مصر معنية في الوقت نفسه بالاتصالات بين الحكومة السودانية وقيادات المعارضة من رجال التجمع السوداني المعارض .

وعلى كل حال فإن أهم الأجندات التي تم طرحها ومحاولة الاتفاق عليها في المفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين هي :

أ . الأجندة الإنسانية : يتم دعوة المتمردين للتوقيع على البروتوكول الإنساني من خلال الاتحاد الإفريقي والقوى الدولية لإنقاذ الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الإقليم على أن تراعي مطالب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في هذا الشأن ، وأهم هذه المطالبات وقف عمليات القتال الدائر بين الجانبين المتصارعين في دارفور ، والحفاظ على الالتزامات الواردة في البروتوكول الإنساني وأن يكون لزعماء القبائل والعشائر دور في تنفيذ هذا البروتوكول ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الحوار مع الفعاليات « الدارفورية » ، وتحديد مدى قدرة كل طرف في المساهمة في تحسين الأوضاع هناك ، وقد أيدت الحكومة السودانية رأي الاتحاد الإفريقي ووافقت على تصوره بخصوص الجوانب الإنسانية ووجود قواته في الإقليم تلك القوات التي حظيت بمساعدات مالية ولوجستية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت الدعم المادي ووفرت الطائرات اللازمة لنقل الجنود .

ب . الأجندة السياسية : وهي إحدى النقاط المهمة في جولات الحوار بين الحكومة وحركتي التمرد ، وفيها تم طرح فكرة الاتحاد الفيدرالي وهو لا يعني انفصال الإقليم ولكنه يعني أن يكون له إدارة ذاتية في إطار اتحاد يضم جميع أقاليم السودان ، وأن تتكون هذه الإدارة الذاتية من رؤساء

العشائر وممثلي حركات المعارضة، وتؤكد تصورات الأجندة السياسية بقاء الارتباط العضوي بين الإقليم والحكومة السودانية فلا يجوز لمجلس إدارة الإقليم اتخاذ أية قرارات من شأنها التأثير على طبيعة العلاقة العضوية بين الإقليم وبقية الأراضي السودانية، وأن قرارات مجلس إدارة الإقليم لا بد أن تصدق عليها الحكومة السودانية التي لها وحدها حق إصدار قرارات تنظيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم السودان المختلفة، كذلك لن يكون مجلس إدارة الإقليم مُخولاً بإدارة الشؤون العسكرية فيه، ولا مُخولاً بإجراء اتصالات مع جهات أجنبية لأن ذلك من اختصاص الحكومة السودانية وحدها، وللحكومة السودانية في العديد من الحالات أن تتدخل من أجل التأكيد على استتباب الأوضاع الأمنية في دارفور كباقي أقاليم السودان.

ج - **الأجندة الأمنية:** وطمحت إلى نزع سلاح الجنجويد وضبط الأسلحة الحديثة التي دخلت الإقليم مؤخرًا والتأكيد على دور الجيش السوداني في الإشراف الأمني على الإقليم، وحددت دور قوات الاتحاد الإفريقي في وقف إطلاق النار والعمل على استقرار الأوضاع الأمنية هناك.

د - **الأجندة الاقتصادية والاجتماعية:** اتفق على أن يتم تنفيذ هذه الأجندة بالتعاون المشترك بين الحكومة ومجلس إدارة الأقاليم، وأشارت الأجندة إلى أنه يجب عند وضع القوانين السودانية ألا تتعارض مع طبيعة سكان الإقليم وعاداتهم ومعتقداتهم، وطالب زعماء العشائر والقبائل في دارفور الحكومة بوضع خطط اقتصادية وتنموية مع تحديد آليات تنفيذها.

تجدد الاشتباكات في يناير ٢٠٠٥
وتأزم الموقف من جديد وموقف البشير

□ □ □ □

في تطور آخر لانتهاكات وقف إطلاق النار ذكر الفريق محمد عبد القادر نصر الدين المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية في الثالث والعشرين من يناير ٢٠٠٥ أن عددًا من سكان مدينة « الملم » في جنوب دارفور لقوا مصرعهم في هجوم من قبل المتمردين وسلبوا ممتلكاتهم في ثاني أيام عيد الأضحى حيث قتل المتمردين عددًا من المواطنين وسلبوا ممتلكاتهم وحرقوا ثماني قرى في المنطقة ، وتصدى الجيش السوداني لهم وكبدهم خسائر فادحة في الأرواح والمعدات ، وأشار الفريق إلى أن الحكومة السودانية ملتزمة بوقف إطلاق النار ، و لكنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يحدث للمواطنين على يدي المتمردين في الإقليم ، وردًا على لوم الحكومة السودانية لاستخدامها الطائرات ضد المتمردين في دارفور قال وزير الداخلية السوداني عبد الرحيم حسين أن بلاده لن تستخدم طائرات الأنتونوف على الإطلاق في دارفور مرة أخرى حتى في الأغراض الاستطلاعية ، وأتت عملية سحب الطائرات الحربية الحكومية بعد أن أدت هجمات إحداها ـ حسبما ذكرت بعض المصادر الغربية إلى قتل ١٠٠ شخص من المدنيين في يناير ٢٠٠٥ ، وذكر مبعوث الأمم المتحدة يان برونك أن طلعات هذه الطائرات ترعب وتروع المدنيين وتدفعهم إلى الهروب وهو كلام غير حقيقي .

وفي الوقت الذي أصبحت فيه مشكلة دارفور تتردد في جميع وسائل

الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة تحركت مؤسسات عالمية وإفريقية تحركًا إيجابيًا لإنقاذ الموقف، فعلى المستوى العربي قرر اتحاد الصحفيين العرب برئاسة إبراهيم نافع إيفاد بعثة لتقصي الحقائق في إقليم دارفور ومعاينة الأوضاع على الطبيعة ومقابلة المسؤولين في الإقليم وفي الخرطوم مع وضع تقرير كامل يقدم للأمانة العامة للاتحاد حتى تتوفر له معلومات كافية عن المشكلة، وحدد اتحاد الصحفيين العرب موقفه المؤيد لحل مشكلة دارفور سلميًا عن طريق المفاوضات بتوسط الاتحاد الإفريقي، ومن جانبها استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ما وقع من تصعيد في مشكلة دارفور لكي تطرح على مجلس الأمن فكرة فرض عقوبات على حكومة السودان، بما في ذلك فرض حظر على صادراته البترولية.



مناطق البترول في جنوب السودان

اتفاق دارفور للسلام

□ □ □ □

بتوجيهات من القائد والرئيس عمر حسن البشير تم التفاوض على اتفاق دارفور للسلام الذي تم في مايو ٢٠٠٦ كجزء من طريقة مفصلة لحل مشاكل السودان ، وفي عام ٢٠٠٤ جعل المجتمع الدولي المحادثات بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان أولوية له خشية أن تقع عملية السلام بين الشمال والجنوب رهينة النزاع صعب المراس في دارفور .

وبعد شهر يوليو ٢٠٠٥ ، انتقل الانتباه السياسي إلى إنهاء الحرب في دارفور ، ولكن حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة اشتكتا من أنه تم التعامل مع الكثير من مطالبهم بشكل متضارب مع اتفاقي السلام الشامل . وعلى سبيل المثال فقد أرادت حركة العدالة والمساواة خمسة أقاليم في السودان ، مع وجود نائب للرئيس من كل منطقة ، بينما أرادت حركة تحرير السودان فصل واضح للدين عن السياسة في شمال السودان ، وهي قضية أصرت حكومة السودان وحركة تحرير السودان والشركاء الدوليين على تسويتها .

وادعى الكثيرون أن مقترحات « التسوية » التي تقدم بها وسطاء الاتحاد الأفريقي كانت قريبة من موقف حكومة السودان ، وخاصة في الفصل الخاص بالاشتراك في السلطة في اتفاق دارفور للسلام . وطالب ضحايا النزاع في دارفور بضمانات أكثر قوة لحقوقهم ، ومشاركتهم السياسية ، وحمايتهم إزاء الحكومة المسؤولة عن معاناتهم . ووجهة النظر هذه ليست شرعية فقط بل إنها تتفق مع القانون الدستوري للاتحاد

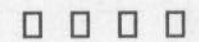
الأفريقي ، الذي يتميز بالقوة في مجال حقوق الإنسان والتدخل الإنساني . ومع ذلك ظل الاتحاد الأفريقي عبارة عن جمعية من الدول التي تكرس نفسها للاستقرار المرتكز على الدولة ، والحكم الدستوري والديمقراطية ، ولذلك فقد سعى رئيس وسطاء الاتحاد الأفريقي للاحتفاظ باتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت كأسس لسيادة السودان وتحقيق الديمقراطية .

لقد كان اتفاق السلام الشامل الذي أعد للتحول الديمقراطي ، وحقوق الإنسان ، والتعددية السياسية ، والفيدرالية المالية ، وإصلاح القطاع الأمني ، وتقليص حجم الجيش ، إطارًا للتفاوض للوصول إلى اتفاق دارفور للسلام . لقد أصر مفاوضو حكومة السودان على عدم إجراء تغييرات كبيرة على هذه المبادئ وعلى الموضوع الحساس الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس من تقسيم السلطة بين الشمال والجنوب . وقد كان الاتحاد الأفريقي يؤيد هذه الحجج ، وطالبت الحركات أن أي صيغة لاقتسام السلطة في اتفاق دارفور للسلام سوف تستمر لثلاث سنوات فقط ، وقد تناقشوا قائلين « إن ضمان وجود تمثيل فعال في المؤسسات الانتخابية يُعد أفضل من الضغط للحصول على عدد أكبر من المقاعد اليوم » ، ولكن عندما يتدنى مستوى الثقة فإن الناس تطالب بالضمانات .

والحقيقة أن حركة تحرير السلام ترى أن اتفاق السلام الشامل أفضل فرصة لتحقيق الوحدة الوطنية ، ولكن للأسف أن بعضًا من زعماء الحركات في دارفور فهموا هذا الموقف على أنه لا مبالاة بحقوق أهالي دارفور ، لذلك تبددت فرص بناء تحالف لدعم الوحدة والديمقراطية .

لقد حدد إعلان مبادئ أبوجا أن أي شيء تم الاتفاق عليه في اتفاق دارفور للسلام يجب أن يكون جزءًا من الدستور الوطني المؤقت، مما يمنح اتفاق دارفور للسلام مكانة قانونية كاملة إلى جانب اتفاق السلام الشامل. وعلى سبيل المثال، يجب تعديل الدستور للإعداد لمنصب مساعد كبير للرئيس يتمتع بسلطات هامة. ولم يكن ذلك تفويضًا مطلقًا، ولكن كان التغيير الكبير في دساتير ولاية دارفور، وإقامة السلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور، وتنظيم استفتاء عام ٢٠١٠ حول وضع دارفور كلها تعديلات هامة.

وهناك آراء تقوم حكومة البشير بدراستها منها أن اتفاق دارفور للسلام يتطلب تغييرات أكثر اعتدالاً في الدستور الوطني المؤقت والتوازن القومي للسلطة، وعلى سبيل المثال تم رفض طلبًا لزيادة عدد مقاعد المجلس الوطني لفسح المجال أمام مشاركة حركات دارفور، حيث كان من شأن هذه الزيادة تقليص حصة الجنوب ودفع حصة حزب المؤتمر الوطني ما دون نسبة ٥٠ ٪ وزيادة فائضة في تمثيل إقليم دارفور بالنسبة للمناطق الأخرى في الشمال. ولأن حكومة السودان والحركات لم تتفق على صيغة بشأن الجمعية الوطنية، اقتراح الوسطاء تخصيص ١٢ مقعدًا للحركات حتى انتخابات ٢٠٠٩، آملين تقليص التغييرات على النسب المئوية المتفق عليها في اتفاق السلام الشامل. وعلى أساس مبدأ عدم وجود أي خاسرين في أي اتفاق للسلام الشامل، و لم يشاء الوسطاء أن يخسر أي نائب منصبه ورغبوا في ترك المجال أمام الجبهة الشرقية.



من أشهر جهود الزعيم القائد عمر البشير

توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع حركة « العدل والمساواة »

□□□□

أعلنت حركة « العدل والمساواة » المتمردة في دارفور توقيع اتفاق مع حكومة البشير في تشاد يتضمن وقفًا لإطلاق النار ، يعقبه مفاوضات سلام بين الطرفين ، كما تضمن الاتفاق إلغاء أحكام الإعدام بحق أسرى الحركة .

جاء ذلك بعد ساعات من إعلان الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة إحدى أبرز حركات التمرد في دارفور إلى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار ، ولإجراء مفاوضات سلام مباشرة .

وكان أحمد حسين المتحدث باسم « العدل والمساواة » قال: من إنجامينا « سنوقع اتفاق إطار يتعلق بالموضوعات الأساسية التي سنتناولها خلال المفاوضات ، مثل تقاسم الثروات والأمن ووضع النازحين» .

وأكد الرئيس السوداني عمر البشير أنه بعد توقيع هذا الاتفاق ، ستبدأ الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة مفاوضات سلام مباشرة في الدوحة .

وأضاف حسين : « سيكون هناك أيضًا وقف لإطلاق النار » ، موضحًا أن هذه الاتفاقات ستوقع في إنجامينا تحت رعاية الرئيس التشادي إدريس ديبي . وأشار أن حركة العدل والمساواة والحكومة السودانية قد تجتمعان في قطر للبدء بالمفاوضات

وأتى إعلان موضوع الاتفاقات على خلفية تحسن العلاقات بين الخرطوم ونجامينا في وقت بدأت في السودان أول حملة لانتخابات تعددية منذ ١٩٨٦ .

وبعد تبادل الاتهامات منذ خمسة أعوام بدعم حركات تمرد مناهضة للسلطات في كل منهما ، أعلنت تشاد والسودان أخيرًا نيتهما في تطبيع العلاقات بينهما .

مذكرة ناكورو

في السادس من يوليو / تموز ٢٠٠٣ قدم وسطاء الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) ، الراعية لمفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وثيقة تضع الخطوط العريضة لاتفاق شامل ونهائي يضع حدًا للحرب الأهلية . وقد رفضتها حكومة الخرطوم في حينها واعتبرتها غير متوازية في حين قبلتها الحركة الشعبية ، وسعت الإيغاد إلى فرضها ، وفي ما يلي الجزء المنشور من نص الوثيقة :

١- أبيي :

تحديد مصير أبيي ، وما إذا كانت ستدار كجزء من بحر الغزال ، أو تبقى بولاية غرب كردفان ، سيكون موضوعا لاستفتاء .

الاستفتاء المشار إليه أعلاه ستجربه :

لجنة استفتاء أبيي المستقلة والمكونة من (٣) أعضاء يعينهم كل من الطرفين وعضوان من المجتمع الدولي يتفق عليهما الطرفان .

قبل الانتخابات التي ستجري في نهاية النصف الأول من الفترة الانتقالية ، كما تحددها اللجنة .

من أجل السماح لكل أولئك الذين كانوا يقيمون بأبيي قبل التوقيع على اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ أو خلفهم البالغون، بمن في ذلك كل الأشخاص الذين نزحوا من هناك ومهما كانت الجهة التي يقيمون فيها حاليًا.

سيخصص جزء عادل ومجز من الموارد والعائدات القومية لتوفير الخدمات وإقامة البنية التحتية.

تضمن الحكومة القومية تحويلاً سنويًا إلى منطقة أبيي قيمته ١.٢ مليار دينار سوداني (أو في كل الأحوال ما يعادل ذلك من العملة الوطنية الجديدة إذا صدرت ومتى صدرت)، خلال السنوات الأربع الأولى من الفترة الانتقالية.

٢. جبال النوبة (جنوب كردفان):

تخضع جبال النوبة للإجراءات التالية:

ستكون لها هيئتها التشريعية الولائية الخاصة، المخول لها حصريًا (وحدها)، سن القوانين حول كل القضايا الواردة في الجداول المعدة في المسودة النهائية ٢ للبروتوكول.

سيكون لها سلطة تنفيذية يعينها حاكم ينتخبه سكان الولاية يكون مسؤولاً للهيئة التشريعية للولاية.

ستكون لها خدمة مدنية للإشراف على قوانين الولاية وتوفير الخدمات العامة في الولاية.

سيكون من حقها الحصول على نصيب عادل ومجز من الدخل القومي وأن تنمي مواردها الخاصة وفق نصوص الدستور القومي الانتقالي،

وتفرض الضرائب التي تشمل على الأقل تلك المحددة في الجداول المشار إليها أعلاه .

سيكون من حقها الحصول على نسبة ملائمة من نصيب الشمال مما يلي :

أعضاء في المجلس الوطني .

وزراء قوميون .

أعضاء بمجلس الولايات (اثنان من كل ولاية) .

يكون من حقها التعاون والتنسيق مع الولايات الأخرى ومع الحكومة القومية في القضايا ذات الأهمية المشترك .

تجري انتخابات حرة نزيهة لانتخاب الهيئة التشريعية للولاية في نهاية النصف الأول من الفترة الانتقالية . ويمكن للأحزاب التي تخوض هذه الانتخابات ، وبصرف النظر عن القرارات الأخرى لاتفاقية السلام ، أن تسعى إلى نيل تفويض يحدد الوضع الدستوري للولاية . وبمقتضى هذا التفويض يمكن لهذه الهيئة التشريعية المنتخبة للولاية أن تقرر بعد التشاور مع جماهيرها التفاوض مباشرة مع الحكومة القومية ، من أجل ترفيع مستواها الدستوري أو توسيع صلاحياتها ، مع الانتباه إلى أن أي تغييرات في هذا الصدد ينبغي أن تنسجم مع النصوص الدستورية المعنية .

في الفترة السابقة لهذه الانتخابات تتفق الأحزاب على :

تشكيلة الهيئة التشريعية الانتقالية للولاية .

مجلس الولاية التنفيذي الانتقالي ، شريطة أن يكون الأشخاص المعينون لعضويته من الولاية .

الأشخاص الذين سيمثلون الولاية في المجلسين التشريعيين القوميين .

يعترف الطرفان بالحاجة إلى ضمان التعددية الدينية واللغوية والثقافية والتسامح ، الذي كان من خصائص الولاية .

يحرص الطرفان الموقعان على هذه الاتفاقية على مكافحة أي دعوة أو تحريض للهجوم على مواطني الولاية أو إيذائهم .

أثناء الفترة السابقة للانتخابات تختار الهيئة التشريعية حاكم الولاية وتوافق عليه الرئاسة . وستقدم ولاية جبال النوبة قائمة بالمرشحين للرئاسة محددة من تخصه الأراضي وحل النزاعات حول الأراضي وتصدر القرارات حول إعادة التمليك والتعويضات عن مصادرة الأرض وإلغاء حقوق الملكية.

٣ـ جنوب النيل الأزرق :

جنوب النيل الأزرق (يشار إلى ولاية النيل الأزرق) تخضع للترتيبات التالية :

ستكون لها هيئتها التشريعية الخاصة التي من حقها سن القوانين للولاية ، (وحدها) وبالمشاركة ، في كل القضايا المضمنة في الجداول الواردة في المسودة ٢ للبروتوكول النهائي .

سيكون لها هيئة تنفيذية (مجلس وزراء) يعينه حاكم ينتخبه سكان الولاية ويكون مسؤولاً لدي هيئتها التشريعية .

سيكون لها خدمة مدنية ولائية لتطبيق قوانين الولاية وتقديم الخدمات العامة بالولاية .

سيكون من حقها الحصول على نصيب عادل ومجز من الموازنة الوطنية

وتكوين موازنتها الخاصة وفق ما ينص عليه الدستور الوطني الانتقالي ، وأن تفرض الضرائب التي تشمل على الأقل تلك المحددة في الجداول المشار إليها أعلاه .

سيكون من حقها الحصول على نسبة ملائمة من مخصصات الشمال على النحو التالي:

أعضاء بالجمعية الوطنية .

وزراء قوميون .

مراكز عليا بالخدمة المدنية.

سيكون من حقها التعاون مع الولايات الأخرى وإبرام اتفاقيات معها ومع الحكومة القومية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك .

في إطار الدستور الوطني الانتقالي يمكنها أن تؤسس محاكم ولائية لتطبيق قوانينها ، إضافة إلى القوانين الوطنية المطبقة بالولاية .

يكون للولاية على الأقل صلاحيات الولايات الأخرى ، ويكون لها بالإضافة إلى ذلك ما يلي :

الإشراف على التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وعلى تلك الجوانب من السياسة التعليمية والمقررات التي تضمن التعددية والوسائل التعليمية . وإذا نشب نزاع بين الحكومة القومية وحكومة الولاية حول اللغة وحول لغات التعليم والمقررات ، يسود مقترح الولاية على ما عداه .

من حق الولاية أن تقرر بحرية محتوى قوانين الولاية سواء كانت مدنية أو جنائية، خاضعة في ذلك للدستور الوطني الانتقالي وحده .

سيكون لولاية النيل الأزرق صلاحيات حصرية، تشريعية وتنفيذية، في ما يتعلق بموارد الولاية إضافة إلى المسائل الأخرى المضمنة كصلاحيات للولاية في الجداول المذكورة أعلاه التي تشمل ضمن أشياء أخرى، مسائل الثقافة واللغة والدين والعادات.

سيكون لهذه الولاية موارد إضافية تخصص لها لتمويل إعادة الإعمار والتوطين في المناطق المتأثرة بالحرب.

تضمن الحكومة القومية تحويل مبلغ ٣,٥ مليارات دينار سوداني (أو في كل الحالات، ما يعادل ذلك من العملة الجديدة إذا صدرت) سنويًا، خلال السنوات الأربع الأولى من الفترة الانتقالية، و ٣,٩ مليارات دينار سوداني في السنة الخامسة، و ٤,٤ مليارات دينار سوداني في السنة السادسة، إلى حكومة الولاية لتغطية تكلفة الإنفاق العام في الموازنة. وبدءًا من السنة الرابعة للفترة الانتقالية، تزداد تحويلات الحد الأدنى بنسبة التضخم المستهدفة من قبل الموازنة القومية السنوية. وتراجع هذه الترتيبات في نهاية الفترة الانتقالية.

يمكن للولاية أن تضع دستورها الولائي الخاص، على أن يكون منسجمًا فقط مع الدستور الوطني الانتقالي.

من حق الولاية إنشاء وإدارة قوات الشرطة الخاصة بها.

ملكية الأرض والموارد الطبيعية:

الأرض:

من أجل أغراض هذه الاتفاقية:

- الأرض تعني السطح وما تحته وتشمل حقوق التملك.

- (الحقوق) تشمل حقوق التملك ولا تتوقف عليها .

- (الموارد الطبيعية تحت السطح) تعني المعادن المتكونة طبيعيًا تحت سطح الأرض .

- دون إضرار بمواقف الأطراف في ما يتعلق بملكية الموارد الطبيعية تحت الأرض ، بما في ذلك جنوب السودان ، ليس مقصودًا من هذه الاتفاقية تحديد ملكية تلك الموارد . ويمكن للأطراف أن تؤسس لآلية تحل هذه القضية .

- تتفق الأطراف على أن تنظيم وإدارة وآليات اقتسام الثروة من الموارد الطبيعية تحت الأرض حسمت أدناه .

- تسجل الأطراف أن تنظيم الدورة الزراعية والاستخدام وممارسة حقوق تملك الأرض تكون صلاحيات مشتركة تمارس على المستويات الحكومية المعنية آخذة في الاعتبار المبادئ المنظمة الواردة في موقع آخر من هذه الاتفاقية مثل البيئة والمياه تمارسها المستويات الحكومية المقابلة أو المكلفة بذلك .

- تؤكد الأطراف مبدأ أن القانون السوداني الخاص بالأراضي ، بما في ذلك جنوب السودان، يستند - ضمن أشياء أخرى - إلى القوانين العرفية المحلية والحقوق الجماعية التقليدية في ملكية الأرض.

- يتفق الطرفان على تأسيس آلية تقوم بتطوير وتعديل هذه القوانين لتبني التيارات والممارسات العالمية .

لجنة الأراضي :

- تكون لجنة وطنية للأراضي (لجنة الأراضي) متوافقة مع البنود

الأخرى الواردة في أجزاء أخرى من هذه الاتفاقية . وتكون هذه اللجنة لجانًا فرعية لها بالتعاون مع الحكومات الإقليمية والولائية وخاصة حكومة جنوب السودان . وتكون للجنة الأراضي وكل من فروعها صلاحيات التفتيش وتقديم التوصيات للمستويات الحكومية المقابلة لها فيما يتعلق بالقضايا التالية :

- المواقع التي ينبغي الاعتراف فيها بالقوانين العرفية والملكية الجماعية في الأرض .

- العلاقة بين علاقات الأرض العرفية والجماعية والحقوق الأخرى في الأرض .

- المعايير التي يمكن على أساسها الاعتراف بالحقوق العرفية والجماعية في تملك الأرض .

- المبادئ التي يقرر على أساسها دفع التعويضات ولمن تدفع ، بعد الاعتراف بالحقوق العرفية والجماعية لتملك الأراضي .

- تكون لجنة الأراضي وفروعها على مستوى الولايات والأقاليم مستقلة ومخولة لممارسة كامل صلاحياتها . ويمكن أن يساعدها متخصصون في مجالات عملها .

- تضع لجنة الأراضي سياسات قومية تحكم أداءها لوظائفها ولجانها الفرعية الولائية والمحلية ، وتشرف على أعمال هذه اللجان الفرعية .

- يمكن للجنة الأراضي وفروعها الولائية والإقليمية أن تنظم جلسات استماع وتحدد إجراءات عملها .

- دون الإخلال بصلاحيات أي محكمة يمكن للجنة الأراضي وفروعها

الولائيـة والمحليـة أن تقـترح التوسـط بـين الأطـراف التـي تتقـدم إليهـا بالشكاوي حول أي قضية تتعلق بـالأرض ، لتصل إلى اتفـاق حـول قبـول إجراءات القانون العـرفي والحـق الجماعـي في تملـك الأرض ، والوصـول إلى اتفاق بين الأطراف على هذا الأساس .

ـ أي تعـديل في القـانون يجب أن يـضع في الاعتبـار المعاهـدات الدوليـة حول حقـوق الإنـسان الموقعـة مـن قبـل حكومـة الـسودان وتوصيات لجنـة الأراضي .

ـ عـلى كـل المـستويات الحكوميـة في الـسودان أن تـدعم هـذه العمليـة وتوصيات لجنة الأراضي .

الموارد الطبيعية تحت سطح الأرض :

ـ تتفق الأطراف على أن أساس الإطار المشترك والمحـدد لتقـسيم الثـروة الناتجة عن الموارد الطبيعية من تحت سطح الأرض ، يجب أن يشمل ما يلي :

ـ الإطار المعتمد لتقسيم الثروة الناتجة عن المـوارد الطبيعيـة تحـت سـطح الأرض ، يجب أن يوازن بين الحاجة للتنميـة القوميـة وإعـادة إعـمار وتنميـة جنوب السودان .

ـ يـستحق الأشـخاص الـذين يتمتعـون بملكيـة الأرض التعـويض عـلى أسـس عادلـة ، تترتـب عـلى الاسـتيلاء عـلى الأرض أو تطويرهـا بغـرض استخراج الموارد الطبيعية الموجودة تحت سطح تلك الأرض التـي يتمتعـون فيها بحقوق التملك .

ـ الأشخاص الذين يتمتعـون بحقـوق ملكيـة الأرض يجب استـشارتهم كما يجب الحصول على موافقتهم فيما يتعلق بقرارات استخراج المـوارد تحـت

الأرض من المنطقة التي يتمتعون فيها بحقوق الملكية وأن يكون لهم نصيب في المزايا المترتبة على تنمية تلك الموارد .

- تتفق الأطراف على إنشاء آلية تحكم تطوير وتنمية الموارد الطبيعية غير البترولية تحت الأرض .

هيئة البترول :

- تتفق الأطراف على إنشاء هيئة لشؤون البترول قبل الفترة الانتقالية . وتكون هيئة الشؤون البترولية مسؤولة لدى الجمعية الوطنية في تمويلها .

- الاتفاق على التطوير والتنقيب عن كل الموارد البترولية يجري فقط من خلال هيئة البترول.

- بالنظر إلى البنود الواردة في مواضع أخرى من هذه الاتفاقية تتكون هيئة البترول من هؤلاء الأشخاص أو ممثليهم :

- وزير الطاقة ، رئيسًا ومقررًا ، عضو دائم .

- وزير المالية والاقتصاد الوطني ، عضو دائم .

- وزير الاستثمار ، عضو دائم .

- وزير التعاون الدولي ، عضو دائم .

- ممثلو حكومة جنوب السودان ، أعضاء دائمون .

- ممثلو الولايات المنتجة للبترول ، أعضاء .

- المراجع العام ، بحكم منصبه ، عضو دائم .

يكون لهيئة البترول الصلاحيات التالية :

ـ صياغة السياسات والموجهات العامة المتعلقة بتطوير وتنظيم قطاع البترول . وتضع هذه السياسات والموجهات في اعتبارها :

ـ المصلحة القومية والمنفعة العامة .

ـ مصالح الولايات المعنية .

ـ مصالح الجمهور المحلي في الولايات المعنية .

ـ حماية البيئة والتعددية البيولوجية والإرث الثقافي .

عقود النفط الحالية :

ـ يجوز للحركة الشعبية لتحرير السودان تعيين عدد محدود من الممثلين للاطلاع على كافة عقود النفط الحالية، على أن يكون للممثلين حق إشراك خبراء فنيين ، وسيوقع المطلعون على عقود النفط اتفاقًا للحفاظ على سرية ما اطلعوا عليه من معلومات .

ـ لا يجوز إخضاع عقود النفط للتفاوض مجددًا .

ـ إذا اعتبرت عقود النفط مسببة لمشاكل بيئية واجتماعية أساسية يجب على حكومة السودان تطبيق كل الإجراءات لمعالجة هذه المشاكل .

الشراكة في عائدات النفط :

ـ اتفاق الأطراف على صيغة لاقتسام عائدات مصادر النفط ستحدد في هذا الاتفاق.

لأغراض تتعلق بهذا الاتفاق ، فإن «صافي عائدات النفط» سيكون عبارة عن مبالغ العائدات الصافية لـ :

- صادرات النفط الحكومي .

- شحنات نفط الحكومة إلى مراكز التكرير ، تحسب قيمة صادرات النفط على أساس أن تكاليف توصيله إلى الناقلات لا يحسب على المشتري على أن تخصم منه كلفة خط الأنابيب لتوصيل النفط إلى بور سودان . تحسب قيمة النفط الذي يتم توصيله إلى المصفاة على أساس متوسط سعر تكلفته دون حساب تكلفة نقله على المشتري خلال آخر شهر كان فيه صادرات مخصومًا منها :

- تكلفة النقل عبر خط الأنابيب التي فرضت لنقل النفط إلى بور سودان .

- والأموال التي دفعت لمؤسسة السودان للبترول ، التي لا تتجاوز ٥ ٪ من القيمة الصافية للنفط قبل الرسوم التي تفرضها مؤسسة السودان للنفط العائدات النفطية الإضافية التي ربما تأتي مستقبلا ستكون جزءًا من صافي عائدات النفط على النحو الذي تراه الجهات المعنية مناسبًا.

- سيتم فتح حساب لاستقرار عائدات النفط من صافي عائدات النفط الحكومي من مبيعات الصادرات الفعلية التي تزيد على أي سعر ثابت يتم الاتفاق عليه . هذا السعر سيحدد سنويًا كجزء من الميزانية القومية على أن يعكس أن الظروف الاقتصادية المتغيرة .

- عقب السداد على حساب استقرار عائدات النفط :

- يتم تحويل نسبة ٢ ٪ من صافي عائدات النفط من كل عقود إنتاج النفط الحالية بتاريخ بداية الفترة الانتقالية إلى الولايات المنتجة للنفط على أن يكون متناسبًا مع إنتاج كل ولاية من النفط.

- يتم تحويل نسبة ٢ ٪ من صافي عائدات النفط من العقود التي لم تنتج

نفطًا ببداية الفترة الانتقالية إذا جرى التوقيع عليها بعد التاريخ المحدد إلى الولايات المنتجة على أن يكون ذلك متناسبًا مع الكمية المنتجة في كل ولاية .

- تدفع نسبة ٤٨٪ من الرصيد الجديد إلى حكومة جنوب السودان من عائدات العقود المشار إليها في الفقرة السابقة بعد سداد التحويل المشار إليه سابقًا يدفع الرصيد المتبقي إلى حكومة السودان .

- سيتم تأسيس (صندوق أجيال المستقبل) بمجرد وصول حجم إنتاج البلاد من النفط إلى مليوني برميل يوميًا . يجوز تقليص حجم الإنتاج المذكور المليون برميل يوميًا في إطار الإجراءات المعتادة لميزانية الحكومة القومية .

- تتفق الأطراف على أن تكون كل الحسابات الخاصة / الصناديق المشار إليها في هذا الفصل / الاتفاق والحسابات المستقبلية جزءًا من إجراءات وعمليات الميزانية .

- عائدات أخرى :

- يكون لحكومة السودان الحق في فرض وزيادة وتحصيل الضرائب المبينة في ما يلي وجمع العائدات من المصادر التالية :

- ضريبة دخل الفرد .

- ضريبة أرباح الأعمال .

- الجمارك وضرائب الاستيراد .

- عائدات الموانئ البحرية والمطارات الدولية والوطنية .

- رسوم الخدمات.

- عائدات الموارد الطبيعية كما حددت في هذه الوثيقة.

- مشاريع الحكومة القومية.

- ضريبة القيمة المضافة والخدمات العامة وضرائب التجزئة على البضائع والخدمات.

- رسوم الإنتاج.

- أي ضرائب أخرى يتم الاتفاق عليها في هذه المفاوضات.

- القروض، بما في ذلك الاقتراض من المصرف المركزي والقطاع الخاص.

- يكون لحكومة جنوب السودان الحق في تلقي عائدات من المصادر الآتية ورفع وتحصيل الضرائب الموضحة أدناه:

- العائدات القومية المحددة للولايات الجنوبية من صندوق العائدات القومية كما حدد في الفقرة سابقًا من هذا الاتفاق.

- من العائدات من الموارد المحددة المشار إليها سابقًا من هذا الاتفاق.

- صندوق تنمية وإعادة بناء جنوب السودان.

- الرخص.

- ضريبة الدخل في الولاية.

- الرسوم المفروضة على السياحة.

- نصيب حكومة جنوب السودان من:

- مشاريع حكومة الولاية والمحميات الطبيعية بها .

- رسوم الدمغة .

- الضرائب الزراعية .

- المنح والمساعدات الخارجية .

- ضرائب رسوم الإنتاج .

- رسوم تجارة الحدود والرسوم المفروضة طبقًا للتشريع القومي .

- الضرائب الولائية الأخرى التي لا تعتبر انتهاكًا أو تجاوزًا للضرائب القومية أو ضرائب حكومة جنوب السودان .

- أي ضرائب أخرى يتفق عليها من وقت لآخر .

- القروض والاستدانة طبقًا لما هو وارد في الأقسام الخاصة بالمصارف والتمويل الخارجي في هذا الاتفاق .

تخصيص العائدات :

تخصيص العائدات بالنسبة للعائدات التي يتم جمعها على المستوي القومي وتوزيعها بصورة عادلة على الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وعلى المستوى الولائي .

- كل العائدات التي تجمع قوميًا لمصلحة الحكومة القومية أو بواسطتها تودع في صندوق عائدات قومي تديره الخزانة العامة ، يضم هذا الصندوق كل الحسابات والحسابات الفرعية التي تحصل أو تودع بها كل الأموال الواجبة السداد للحكومة .

ـ ستكون كل عائدات ومنصرفات الحكومة خاضعة لإجراءات وعمليات الميزانية ويجب الإعلان عنها .

ـ ضمن ميزانيتها التي تجمع قوميًا تخصص الحكومة مبلغًا منصفًا للمستوى الولائي ومستوى حكومة جنوب السودان طبقًا للصيغة والمعايير المتفق عليها بين الأطراف .

ـ تضمن الحكومة القومية تحويل مبلغ ٣٥ مليار دينار سوداني (أو ما يعادل العملة الجديدة متى ما تم إصدارها) سنويًا كحد أدنى لحكومة جنوب السودان والولايات الجنوبية لتغطية الإنفاق العام . واعتبارًا من العام الرابع للفترة الانتقالية ترفع قيمة الحد الأدنى للتحويلات المالية تماشيًا مع معدل التضخم حسب ما هو محدد في الميزانية القومية السنوية فيما يخص هذا الجانب . ستجري مراجعة هذا الترتيب عند نهاية الفترة الانتقالية .

ـ تقوم الحكومة بتحويل مبلغ لتغطية نفقات إعادة البناء والتنمية وإعادة الاندماج بما يساوي ٥ , ١٢ مليار دينار سوداني (٣ , ٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) خلال العام الأول ، بالإضافة إلى حوالي ٩ , ٣٢ مليار دينار سوداني (٧ , ٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في العام الثاني و٣ , ٥٨ مليار ثم ٣ , ٧١ مليار ثم٢ , ٨٠ مليار ثم ٣ , ٩٠ مليار (٢ , ١٪ من إجمالي الناتج المحلي) من العام الثالث حتى السادس ولأغراض هذا الاتفاق فإن إجمالي الناتج المحلي المستخدم في حساب هذه التحويلات المالية سيكون هو نفسه الذي استخدم في صياغة الميزانية العامة السنوية ، هذا الاتفاق سيخضع للمراجعة عند نهاية الفترة الانتقالية .

ـ يكون لولايات وحكومة جنوب السودان الحق في الاحتفاظ والتصرف في المداخيل الأخرى التي يتم تحصيلها بموجب سلطاتها الخاصة بالضرائب .

ـ التخصيصات المالية المتعلقة بولايات جنوب السودان من خلال حكومة جنوب السودان باستثناء العائدات المشار إليها في الفقرة ١٦/ ٤/ ١ و ١٦/ ٤/ ٢ التي ستسدد مباشرة في كل الأحوال إلى الولاية المعنية .

ـ في إدارتها للعائدات أو في إطار صلاحياتها ذات الصلة بتحديد المخصصات المالية لا يجوز لحكومة جنوب السودان توقف أو تمتنع عن دفع أي أموال واجبة السداد لأي من ولايات الجنوب أو أن تميز بينها على أساس سياسي أو عرقي أو لغزو ديني فيما يتعلق بدفع المخصصات المالية.

لجنة مراقبة تحديد المخصصات المالية :

ـ تأكيدًا للشفافية والإنصاف في كل من تحديد المخصصات المالية للمداخيل التي يتم تحصيلها قوميًا للولايات والأقاليم .... جنوب السودان وبغرض تحديد قيمة العائدات التي يتم تحصيله من الموارد الطبيعية سيتم إنشاء لجنة لمراقبة المخصصات المالية ستتكون هذه الهيئة من خبراء يتم ترشيحهم بواسطة الولايات والأقاليم وحكومة جنوب السودان والحكومة القومية ، ستكون ترتيبات اتخاذ القرار قائمة على أساس الاتفاق بين الأطراف المشاركة في هذه المفاوضات.

ـ ستكون لجنة مراقبة تحديد المخصصات المالية مسؤولية التأكيد على التحويل الفوري لهذه المخصصات وأيضًا على تسديد المستحقات من وإلى صندوق العائدات القومي وعلى الاستغلال والاقتسام الأنسب للموارد .

التجارة الداخلية في الولاية :

- لن تكون هناك عوائق قانونية أمام التجارة أو انسياب البضائع والخدمات ورأس المال أو العمالة داخل الولايات أو بينها .

مسؤوليات الحكومة :

- أي ديون أو مسؤوليات تتعرض لها أي جهة حكومية ستكون من مسؤولياتها.

تقسيم أرصدة الحكومة :

- يتم تقسيم أرصدة الحكومة بصورة منصفة ومساوية على أن يكون التقسيم قائمًا في الأساس على تحديد المخصصات المالية للجهة الحكومية المسؤولة عن العمل في المجال المتعلق بالمخصصات المشار إليه (توجه مخصصات تشييد المدارس إلى الجهة الحكومية المسؤولة عن التعليم) . وفي حالة حدوث خلاف تتفق الأطراف على إحالة هذا الخلاف إلى لجنة مكونة من ممثل عن كل طرف من أطراف هذا الخلاف وخبير تتفق عليه الأطراف المشار إليها .

معايير المحاسبة والإجراءات والمسؤولية المالية :

- تلتزم كل المستويات الحكومية بالمعايير والإجراءات المحاسبية المتفق عليها ، ستكون هناك مؤسسات على المستوى الولائي والحكومي المحلي والقومي للتأكيد على توزيع الموارد المالية طبقًا للميزانية الحكومية المتفق عليها وإنفاقها على النحو المطلوب .

- للتأكيد على عمل مثل هذه المؤسسات بصورة فاعلة ستكون هناك لجنة مراجعة قومية مستقلة تتركز مسؤوليتها في المهام المشار إليها بعاليه وفي تحديد معايير المراجعة سيكون التعيين في هذه اللجنة بواسطة الرئيس .

- تضع كل الجهات الحكومية كل المداخيل والعائدات التي تتسلمها في حسابات عامة تكون خاضعة للتدقيق والمسؤولية .

البشير واتفاق مشاكوس

وجون قرنق

□ □ □ □



ولد قرنق في عام ١٩٤٥ في قبائل دنكا بجنوب السودان .. لعائلة مسيحية من قبائل الدينكا الجنوبيبة المعروفة بعبادة السماء وعزف الموسيقى باستخدام قرون الكباش ... وقد أرسلته عائلته إلى الولايات المتحدة لتلقي تعليمه فدرس في كلية جرنيل .. بولاية أيووا .. ثم عاد إلى السودان عام

١٩٨٢ مع بداية الحرب الأهلية مع حركة أنيانيا الجنوبية .. ثم عاد إلى الولايات المتحدة مرة ثانية لتلقي تدريب عسكري في فورت بينينج .. جورجيا .

وكان أول اختيار لقرنق في حرب العصابات عام ١٩٦٤ في بداية الحرب الأهلية مع حركة أنيانيا الجنوبية ... وبعد ذلك بعشر سنوات .. وقعت الحكومة المركزية اتفاقًا مع أنيانيا وصار الجنوب منطقة حكم ذاتي . واستوعب الجيش السوداني قرنق وآخرين حيث انتقلوا للعيش في الخرطوم، لكن بعد خمس سنوات من اكتشاف البترول في الجنوب السوداني عام ١٩٧٨ اندلعت الحرب الأهلية مرة ثانية .. وكان طرفاها القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان.. وجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان .

وقبل أن يلقى حتفه في حادث تحطيم مروحية كان يستقلها أثناء عودته من أوغندا .. كان قرنق قد نجا من عدة محاولات فاشلة لقتله سواء من داخل حركته أو من خارجها.

لكن يذكر له دائمًا قدرته على الحفاظ على وحدة الحركة حتى في الأوقات العصيبة ... ففي عام ١٩٨٦ كان لدى الجيش الشعبي ١٢.٥٠٠ جندي مسلح .. مقسمين إلى ١٢ وحدة ومجهزين بأسلحة صغيرة وبعض مدافع الهاون . أما في عام ١٩٨٩ فقد وصل عدد جنود الجيش الشعبي إلى ما بين ٢٠ ألفًا إلى ٣٠ ألفًا .. ثم ارتفع العدد عام ١٩٩١ إلى ٥٠ ألفًا إلى ٦٠ ألفًا .



اتفاق «البشير» ... و «قرنق»

أنهى حرب ٢٠ عامًا ..

□ □ □ □

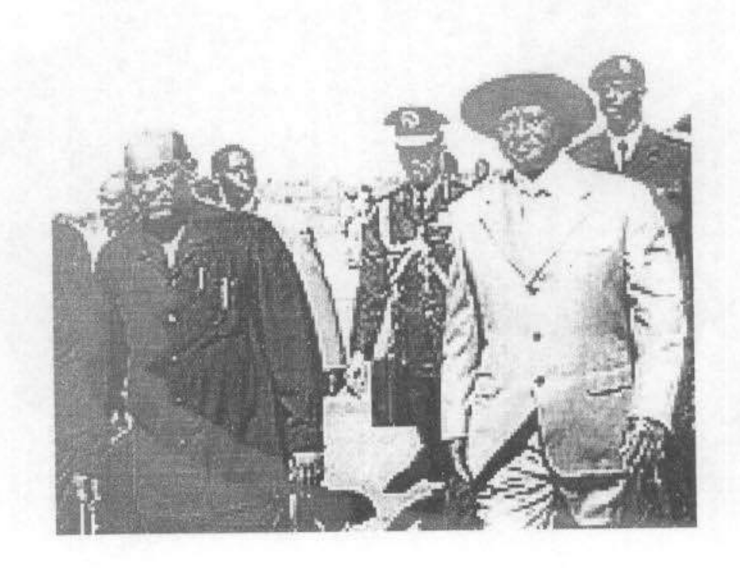
وبنجاح البشير في توقيع اتفاق السلام مع العقيد جون قرنق بصفته زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل مصرع الأخير بأسابيع قليلة استطاع أن ينهي باقتدار حربًا دامت أكثر من عشرين عامًا بين الحكومات السودانية المتعاقبة خلال هذه الفترة .. وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان ... حربًا راح ضحيتها أكثر من مليون قتيل ... وتشرد على أثرها أكثر من أربعة مليون لاجئ داخل السودان وخارجها .. فضلاً عن تعطل عملية التنمية في الكثير من مناطق السودان.. وباتفاق قرنق مع الحكومة السودانية حول الترتيبات الأمنية والتحضير للاتفاق حول النقاط الخلافية المتعلقة بتقاسم السلطة والثروة أصبح الطريق في نظر البعض وقتها ممهدًا لتحقيق سلام شامل في كل أنحاء السودان ... غير أن آخرين ساورهم شك في أن تضع الحرب أوزارها... وأن ما يجري من وجهة نظرهم هو مجرد استراحة مقاتل أو بالأحرى التحضير لبناء دولة جديدة في جنوب السودان .

وبعد أن تزايدات حدة تصريحات .. قرنق وتصعيده لمشاكل الجنوب .. كان لابد أن يلتقي الطرفان بعد جهود عربية ودولية مضنية لتقريب وجهات النظر بين الاثنين .

وأسفرت كل هذه الجهود عن لقاء بين البشير وقرنق في العاصمة الأوغندية كمبالا في يوليو ٢٠٠٢ أعقبه توقيع اتفاق مشاكوس في نفس العام .



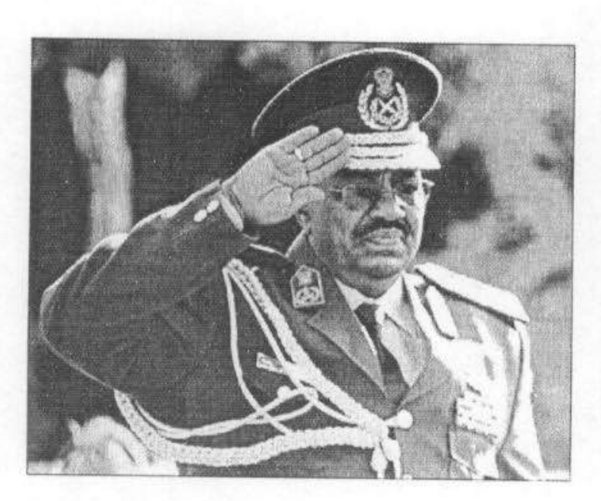
حسم اتفاق مشاكوس مسألتي علاقة الدين بالدولة فاقتصر تطبيق الشريعة الإسلامية على الشمال فقط .. ومنح الجنوب الحق في تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات .



وفي أغسطس ٢٠٠٣ توصلت حكومة البشير والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى اتفاق آخر في نيفاشا بكينيا حول الترتيبات الأمنية والعسكرية في الجنوب وحول المناطق الثلاث المعروفة بالمناطق المهمشة (جبال النوبة وأبيي وجنوب النيل الأزرق) وشرق السودان وتكوين جيش موحد في المستقبل من القوات المسلحة والجيش الشعبي .

كان البشير يأمل أن تؤدي اتفاقيات السلام التي وقعها مع الحركة الشعبية إلى توقف الحرب الأهلية التي أرهقت السودان منذ العام .. ١٩٥٥ لكن يمكننا القول الآن أن هذا الاتفاق من أبرز إنجازات البشير في حياته السياسية .





الفصل الرابع

جهود البشير

لحل أزمة دارفور

جهود البشير في أزمة دارفور

□□□□

تعدد الروايات التي تحكي أسباب بداية الصراع المسلح والتمرد في الإقليم عام ٢٠٠١ ومن هذه الروايات العديدة تقول أشهر تلك الروايات إنه في أوائل عام ٢٠٠١ اعتدي العرب من «أولاد زيد» على الزغاوة من «دار قلا» في منطقة قرجي وقتلوا حوالي ٧٦ شخصًا منهم، وسعت الإدارة الحكومية في شمال وغرب دارفور لعلاج القضية علاجًا مؤقتًا لحين انتهاء فصل الخريف، وبعد ذلك تم عقد مؤتمر للصلح في الفاشر بين الشرتاي آدم صبحي زعيم قبائل زغاوة دار قلا وبين محمد خليل شبب زعيم قبائل العرب من أولاد زيد في العام نفسه، وأساء بعض شباب الزغاوة الظن في زعيمهم، واعتقدوا أنه أضاع دماء قتلاهم وباعها، فكمنوا له واشتبكوا مع حرسه في معركة لم يتمكنوا فيها من النيل منه، ثم هاجموا حامية أبو قمرة الحكومية، واختطفوا عربة منها، واتجهوا بها مباشرة إلى جبل مرة للاحتماء فيه من المطاردة، ووجدوا الوضع ملائمًا في معسكرات الجبل التي سبقهم إخوانهم إليها للتدريب فانضموا إليهم، وجاءت بعدهم مجموعات أخرى، وتوحدت كل هذه المجموعات وتم تدريبها في جبل مرة منذ منتصف عام ٢٠٠٢.

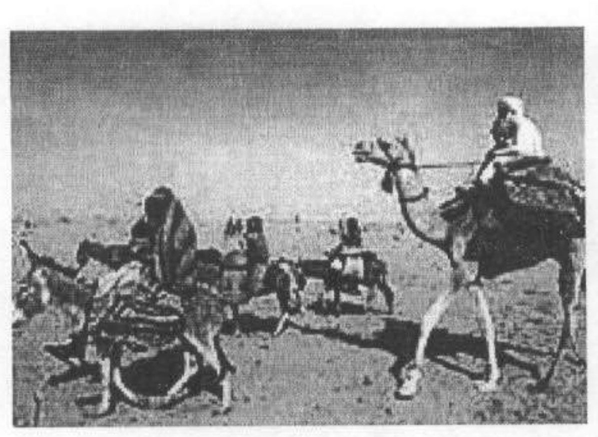
وقد بدأ النشاط الفعلي المؤثر للمتمردين بحادث الاعتداء على رئاسات محافظات دارفور الثلاث، وقطع الطريق بين نيالا وزالنجي، وظهرت وقتها منشورات «جيش تحرير السودان»، وحاول رئيس آلية حفظ الأمن بدارفور الفريق إبراهيم سليمان ـ الذي تنازل له الرئيس السوداني عمر

البشير عن جميع صلاحياته الرئاسية ومعالجة القضية عن طريق التفاوض الذي امتد لعدة أيام ووافق المتمردون من أبناء الزغاوة والمسلحون من أبناء الفور على الخروج من جبل مرة إلى قراهم وإخلاء الجبل في نوفمبر ٢٠٠٢

غير أن المسلحين عادوا إلى الجبل مرة ثانية بعد شهر واحد ، وقاموا بالاعتداء على ليس فقط السكان بل وأيضًا على قوات الأمن في عدة مناطق، وسعى والي غرب دارفور للتفاوض مع هؤلاء المسلحين وأرسل إليهم وفدًا من القيادات السياسية من أبناء جبل مرة ، فقام المتمردون بأسر أفراد الوفد ، وانتشرت بعد ذلك حوادث التمرد والقتل في شمال دارفور حول مناطق «وادي سيرة» و «كرونوي» ، و «دار زغاوة » ، وعمت حالات النهب والسلب وسرقة الحيوانات وقطع الطرق تحت تهديد السلاح ولذلك كونت بعض القبائل ميليشيات مسلحة للدفاع عن نفسها وأملاكها المعرضة للخطر بعد انفلات حالة الأمن .

ومع استمرار ظروف الجفاف استمرت الأزمات ، ودخل الصراع بين المتمردين من جانب ، والقبائل العربية من البدو الرحل من جانب آخر في مرحلة شديدة العنف ، وجاءت هجمات المتمردين ـ الذين دعمتهم قوى خارجية وأمدتهم بالسلاح ـ غاية في القوة حتى أحرجت الحكومة السودانية رغم دعم جماعات الجنجويد المسلحة لها ، وقامت الميليشيات المسلحة لقبائل الفور والزغاوة ـ التي قادت عناصرها القوة المسلحة لـ «جيش تحرير السودان » و «حركة العدل والمساواة» ـ بالاستيلاء على مناطق كبيرة من المدن الثلاث الكبرى في إقليم دارفور (الفاشر ، وجنينة ، ونيالا) ، واحتلت قواتها مطار الفاشر ، ودمرت ٧ طائرات عسكرية فيه تابعة لقوات الحكومة السودانية ، وذبحت عشرات الضباط والجنود ورجال الشرطة ،

ولم يكن من الممكن عمل تسويات أو عقد اتفاقات سلمية هذه المرة فالأمور كانت أكبر من ذلك بكثير .

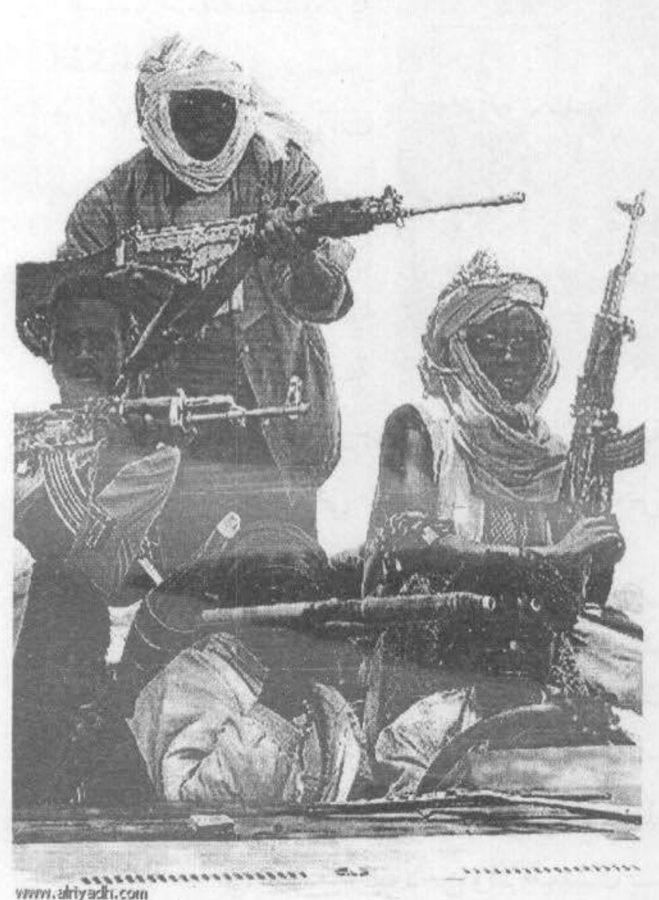


وعلى كل حال فإن القوات العسكرية الحكومية قامت في ديسمبر ٢٠٠٣ بسند من قوات الدفاع الشعبي النظامي بتطهير دارفور من كثير من المتمردين الذين استعانوا بالمساعدات الخارجية والقوى الأجنبية التي وجهت حملاتها الإعلامية ضد حكومة السودان واتهمتها بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية بشكل أدى إلى نزوح السكان وهجرتهم .

ولعل مما أدى إلى اتساع هجرة سكان دارفور قيام قوات المتمردين باستخدام القرى والمدن الصغيرة كمواقع تمركز أو انطلاق لعملياتها العسكرية ضد الحكومة والقوات الموالية لها مما جعل تلك القرى هدفًا للهجمات والتدمير الأمر الذي عصف باستقرار المدنيين ، وأدى إلى افتقاد المواطن العادي للشعور بالأمن والاطمئنان بسبب الانفلات الأمني ووقوع الصدام المسلح في كل مكان بعد أن سحبت الحكومة قوات الشرطة من القرى والمدن ، وزادت المعاناة الإنسانية نتيجة لما وقع من تدمير في البنية الأساسية وسرقة الأموال ودفن آبار المياه وغيرها من الانتهاكات غير القانونية وغير الإنسانية .

الإعلام الغربي وتزوير الحقائق

□ □ □ □



لما وصلت أخبار المعارك والمذابح إلى أنحاء العالم أدانت كثير من منظمات حقوق الإنسان ومعظمها غربية تلك المذابح والانتهاكات ، وضخمت تلك المنظمات ما وقع من قتل ونهب وتشريد للسكان من العرب وغير العرب، واتهمت الحكومة السودانية والموالين لها بارتكاب عمليات إبادة جماعية ، ويقال بأنه قد نزح نحو مليون من سكان الإقليم بينما قتل ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ شخص ، وتعرض عشرات الآلاف من الأفراد لخطر المجاعة والتشرد فلجؤوا إلى مناطق جنوب دارفور وإلى تشاد وليبيا ، وهي اتهامات باطلة تستهدف السودان ورئيسه عمر البشير.

وقد اهتم الإعلام الغربي اهتمامًا كبيرًا بأزمة دارفور ، فالتدفق الإعلامي في الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات ومحطات التلفزة العالمية المتعلقة بأزمة دارفور ربما يفوق أي تدفق أحرزه أي موضوع آخر ، ولا يقارن هذا التدفق الإعلامي إلا بما بثته أجهزة الدعاية الغربية بخصوص أحداث ١١ سبتمبر ، وحرب العراق ، والحرب في أفغانستان ، وقد ظلت صحف واشنطن بوست ، ونيويورك تايمز ، ولوس أنجلس تايمز ، وجارديان ، والتلجراف وغيرها ، ووكالات أنباء مثل رويترز ، وبي بي سي وغيرها ، تتخذ من موضوع دارفور مادة يومية لها مع التركيز على الهجوم على الحكومة السودانية وجماعات الجنجويد ، ودأبت هذه الأجهزة الإعلامية على وصف ما يحدث بالإبادة ، وبالغت في ذكر عدد القتلى ، واستخدمت العناوين الرئيسية للجرائد الكبيرة بصورة تجعل الإيجاب سلبًا ، مع تحميل الحكومة السودانية المسؤولية دائمًا ، فحتى قبيل يوليو ٢٠٠٤ فاق عدد التقارير والأخبار التي جمعها موقع « ياهوو » على الإنترنت من وكالات أنباء عديدة - أبرزها الفرنسية ، والأسوشيتدبرس - ١٧ مليون مادة إخبارية بخصوص دارفور .

وظل الإعلام الغربي مصرًا على أن ما حدث في دارفور يعتبر إبادة عرقية ، واغتصاب جماعي، وذلك رغم أن الكثيرين من سكان دارفور أنفسهم خاصة في معسكر «أبو شول» قد نفوا وجود أي اغتصاب جماعي ، وذكر قاضي محكمة الجنايات للدكتور محمد سليم العوا - خلال زيارته للسودان في سبتمبر ٢٠٠٤ - أن هناك قضية اغتصاب واحدة يوجد بها ثلاث نسوة استأجرن من قبل إحدى حركتي التمرد واستؤجر معهن رجلين تم دفع ٥٠٠ ألف جنيه سوداني لكل منهما ، وقام الجميع بتمثيل جريمة الاغتصاب وتم تسريب شريط الفيديو الذي صور هذه الجريمة

لوسائل الإعلام الغربية ، كذلك أكد رئيس لجنة تقصي الحقائق السودانية البرفسور دفع الله الحاج يوسف أن اللجنة لم تجد حالة اغتصاب واحدة حقيقية ، كما نفي وزير التربية والتعليم في ولاية شمال دارفور الشرتاي إبراهيم عبد الله محمد ـ وهو من قبيلة الزغاوة ـ وجود حالات من التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية أو قضايا اغتصاب جماعي مدللاً على ذلك بأن المجتمع الدارفوري يرفض مثل هذه الظواهر لأنه مجتمع مسلم ومتماسك عشائريًا وقبليًا .

وحاولت الحكومة السودانية البحث عن مخرج لحل مشكلة دارفور فبدأت بعقد ملتقى الفاشر في فبراير ٢٠٠٣ ثم بطرح مبادرة المجموعة القومية للسلام في دارفور في أبريل من العام نفسه ، وتم بعدها إعلان مذكرة السلام السوداني في ديسمبر ٢٠٠٣ دون إمكانية التوصل إلى تفاهم مع المتمردين ، وعلى الجانب الآخر أعلن كل من حزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي وحزب الأمة بزعامة الصادق المهدي تصورًا لحل الأزمة ، وفشلت كل محاولات حل المشكلة بسبب تمسك المتمردين بموقفهم ورفضهم لأي حلول مطروحة وسعيهم لتدويل القضية ، وفي نفس الوقت تمسك البرلمان والحكومة السودانيين بالخيار العسكري في مواجهة التمرد المسلح المتحدي للسلطة الحكومية في دارفور .



حركات التمرد والحرب الدعائية :

قاد السياسيون من زعماء حركات التمرد حربًا دعائية واسعة النطاق ضد حكومة الخرطوم في الخارج ساعدهم فيها بعض ممثلي المنظمات الغربية من الذين دخلوا لتقديم العون الإنساني وتحقيق سياسة بلادهم ، وبدا أن

هناك مخططًا غربيًا لتحريض المتمردين في دارفور للمناداة بإقامة دولة في إقليمهم تكون مرتبطة بالدول العربية في المستقبل لكي تكون «مسمار جحا» وذريعة للتدخل الغربي في شؤون السودان واستنزاف موارده ، ولذلك زادت عملية تخويف أبناء دارفور من الحكومة والإيحاء بأن أية مساعدات حقيقية يمكن أن تأتي من الدول الغربية وليس من الحكومة السودانية أو من الدول العربية أو الإسلامية ، وجرت محاولة لترسيخ هذا المعني في عقول زعامات حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور وهما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة .

وطبقًا لما كان متوفرًا من معلومات متداولة بين سكان ولايات دارفور أنه يوجد مخطط مدعم من قوى خارجية يهدف إلى إقامة دولة «الزغاوة» التي بإمكانها أن تضم عددًا كبيرًا من سكان دارفور وتشاد على أن تكون عاصمتها في دارفور ، وترتبط بعلاقات قوية بالولايات المتحدة ، فتصبح بذلك قاعدة استراتيجية أمريكية في هذا الموقع الجغرافي المهم في غرب السودان ووسط إفريقيا والمجاور لليبيا وتشاد ودول شرق إفريقيا وجمهورية إفريقيا الوسطي وبقية أقاليم السودان، وجرت اتصالات غربية سرية بزعماء التمرد في دارفور لحضهم على عدم قبول أية مفاوضات مع الحكومة السودانية خاصة إذا كانت القاهرة مقرًا لها ، حتى لا يكون للدول العربية فعل مباشر في هذه المفاوضات ، كما حدث عند استبعاد المبادرة (العربية) الليبية المصرية ، ورفضها كأساس للتفاوض بين الحركة الشعبية لجنوب السودان بزعامة جون جارانج والحكومة السودانية .



هذا ما فعله البشير

□□□□

الحكومة تتخذ إجراءات جديدة لتحسين الأوضاع :

في أعقاب ما تم الاتفاق عليه بين المتمردين والخرطوم بذلت الحكومة جهدًا مقدرًا لتنفيذ ما طلب منها من إجراءات لتحسين أوضاع الإقليم ، فمن الناحية الأمنية : جرت محاولات كبيرة لحماية المدنيين حيث نشرت الحكومة عددًا كبيرًا من القوات المسلحة لتأمين معسكرات النازحين، ودعمت الأمن في الإقليم بقوات بلغت ٤٠ ألف جندي ، ثم أضافت الحكومة إلى هذه القوات ١٢ ألف جندي من قوات الشرطة ، وكانت تعليمات الحكومة لقواتها التقيد الكامل بوقف إطلاق النار ، وعدم الرد على أية خروقات من جانب المتمردين رغم قيامهم بأكثر من خمسين خرقًا للاتفاقات المبرمة مع الحكومة حتى سبتمبر ٢٠٠٤ شملت كثيرًا من عمليات تدمير المؤسسات، واختطاف القيادات القبلية وحرق القرى وسلب ونهب ممتلكات المواطنين من أموال ومواش مما روع السكان وانعكس سلبًا على استقرار المنطقة .

وعملت الحكومة على نزع سلاح المجموعات الخارجة على القانون ، فتم نزع سلاح حوالي ٣٠٪ من أسلحة ميليشيا الدفاع الشعبي السودانية الموالية لها وتم تسليمها بحضور وفد مشترك من الحكومة السودانية وممثلي الأمم المتحدة في الإقليم ، وجرى تنفيذ خطة لحماية العودة الطوعية للنازحين ، وزار الوفد المشترك للحكومة والأمم المتحدة بعض المعسكرات

منها معسكر «مورفي» الذي ضم ٦٣ ألفًا و ٥٤٠ نازحًا من محليات الجنينة وزالنجي ووادي صالح ، حيث تأكد الوفد من عدم صحة الادعاءات بشأن وقوع التطهير العرقي والإبادة الجماعية ، واستمرت الحكومة في تسهيل عمليات منح التأشيرات للعاملين في الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية حتى تستمر عمليات المساعدات الإنسانية وتوصيل المواد الغذائية لسكان الإقليم المنكوب .

ولقد كان لتلك الإجراءات الجادة من جانب الحكومة السودانية نتائج إيجابية أدت إلى تحسن الموقف حتى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر رصدت أن هناك تحسنًا في الأحوال الأمنية داخل مدن الإقليم الكبرى ، وذكرت اللجنة أن تحسن الأوضاع الأمنية أتاح للمنظمات الإنسانية القدرة مباشرة نشاطها من أجل الاستجابة لحاجات السكان الضرورية ، وأكد والي شمال دارفور أن النازحين قد بدؤوا في العودة إلى قراهم بهدوء شديد جدًا مما أدى إلى استكمال عمليات الجسر الجوي لتوصيل المساعدات الغذائية التي أطلقتها لجنة الصليب الأحمر في دارفور .

ورغم هذه التطورات الإيجابية جاء في بيان للرئاسة الأمريكية أن الأزمة ما زالت مستمرة وأن من الواجب دعم جهود الاتحاد الإفريقي وتمويل البرامج المتعلقة بالنازحين ، وأكد البيان على أن أزمة دارفور ستنتهي بعودة سكان الإقليم إلى ديارهم إذا ما تم توفير الأمن والغذاء اللازمين لهم.

وفي أكتوبر ٢٠٠٤ قام خافير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بزيارة السودان وأجرى مباحثات مع مصطفى عثمان إسماعيل بعد زيارته لأديس أبابا لبحث مسألة الحرب في دارفور مع ألفا

عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وجون جارانج رئيس حركة تحرير شعب السودان (الجنوبية)، وتحدث سولانا حول ضرورة استكمال مفاوضات السلام على جميع الأصعدة حتى يستقر الحال في دارفور وجنوب السودان.

وبعد زيارة المفوض السامي لشؤون اللاجئين لإقليم دارفور والسودان وتشاد في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٤ قال إن وجود الاتحاد الإفريقي بشكل أساسي في أزمة دارفور يعد أمرًا لا غنى عنه لمراقبة وقف إطلاق النار ولنشر الأمن والطمأنينة لدى سكان الإقليم، هذا ما فعله البشير من أجل بناء دارفور.



هذا ما فعله المتمردون

□□□□

خلال المفاوضات التي تمت في شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٤ حول مشكلة دارفور صعدت قوات التمرد من أعمالها العدوانية ضد الحكومة والقوات المتحالفة معها، وفي حوالي الفترة نفسه أصدرت حركة العدل والمساواة، وتنظيم الأسود الحرة بشرق السودان مذكرة تفاهم وقعت من جانب ممثلين عنهما في العاصمة الإريترية أسمرة، وكان الهدف من المذكرة تصعيد العمل العسكري ضد الحكومة بشكل مشترك في شرق السودان وغربه، حيث نصت المذكرة على أن تقدم حركة العدل والمساواة دعمًا ماليًا للأسود الحرة مقابل انسياب السلاح والعتاد الحربي للحركة عبر الحدود الشرقية.

وفي أواخر أكتوبر عام ٢٠٠٤ شن متمردو حركة تحرير السودان هجومًا على أحد مساجد دارفور أثناء صلاة الجمعة فأصيب عدد من المصلين ، كما شنوا في الوقت نفسه هجومًا آخر على ١٢ شاحنة تجارية تحمل بضائع في طريق نيالاكاس زالنجي بولاية جنوب دارفور مما أودى بحياة اثنين من السودانيين ، وأدى إلى إصابة عدد من الركاب بجروح ، وقام المتمردون بنهب محتويات الشاحنات ، وكان المتمردون قد شنوا أيضًا هجومًا في منتصف الشهر نفسه على ٣٦ شاحنة تابعة لبرنامج الغذاء العالمي.

كذلك هاجمت ميليشيات «تورا بورا» السودانية المتمردة عددًا من الشاحنات التجارية في منطقة « خور قنا» بولاية غرب دارفور في شهر نوفمبر ٢٠٠٤ ، وكانت هذه الشاحنات تحمل بضائع ومواد إغاثة في طريقها إلى مدينة الجنينة حاضرة الولاية وأحرقت الميليشيات نفسها عدة قرى وشردت مواطنيها ونهبت ممتلكاتهم وفرت تجاه الغرب . وعلى أثر هذا التصعيد العسكري الكبير من قبل المتمردين - بعد الاتفاق على البروتوكول الأمني - قام والي شمال دارفور « إسماعيل كبر» بإعلان حالة الطوارئ والاستنفار الأمني الواسع النطاق في الولاية ، واتهم قوات حركة العدل والمساواة بأنها خرقت اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته مع حكومة السودان في أبريل ٢٠٠٤ ، واتهم وزير الداخلية السوداني أحمد هارون متمردي دارفور بانتهاك البروتوكول الأمني والإنساني الموقع قبل منتصف نوفمبر ٢٠٠٤ ، وأعربت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة عن قلقهما لتصاعد أعمال العنف في إقليم دارفور مؤخرًا ، وكررت الحكومة السودانية إدانتها للانتهاكات المتعددة التي يقوم بها المتمردون هناك ، ودعت إلى ضرورة يقظة الجبهة الداخلية للمؤامرات التي تحيكها القوى الأجنبية ضد السودان والتي تقوم بدعم المتمردين بالمال والسلاح ،

وكان ذلك في وقت انسحب فيه المتمردون من بلدة طويلة بعد يومين من القتال العنيف مع القوات الحكومية ، وبدأت الولايات المتحدة لأول مرة تنتقد علنًا قيام المتمردين بخرق اتفاق وقف إطلاق النار ، وحمل مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية جيش تحرير السودان الذي يتحدث باسم المتمردين مسؤولية تجدد أعمال القتال في دارفور في شهر نوفمبر ٢٠٠٤ ، وأضاف أن واشنطن سوف تطالب القوة التابعة للاتحاد الإفريقي بالتحقيق في أعمال العنف الجديدة في الإقليم ومراقبة الموقف ، والعمل على زيادة أعداد قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور .

وأكد كمال سعيد الوزير السوداني المفوض بسفارة الخرطوم في أبوجا أن حكومته مارست ضبط النفس إزاء تعديات وهجوم المتمردين ، ولم ترد القوات الحكومية على التعديات إلا عندما زادت بشكل صارخ من جانب المتمردين ، وأكدت الحكومة السودانية التزامها بالاتفاقات الموقعة على ممثلي المتمردين ، وأعلنت اعتقالها لعدد كبير من ميليشيات الجنجويد في ولايات دارفور .

وجاء في تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إيان برونك عن شهر نوفمبر عام ٢٠٠٤ ، أن هذا الشهر قد تميز بالعنف وتدهور الحالة الأمنية ، حيث وقع انتهاك واضح لوقف إطلاق النار وازدادت المعارك بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان ، وأشار التقرير إلى أن تردي الأوضاع الأمنية يلقى بظلال من الشك حول صمود الاتفاق بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد ، وحذر من كارثة وشيكة في الإقليم بسبب تراجع الأمن والهجمات اليومية وما تخلفه وراءها من قرى محروقة وعمليات اغتصاب واختطاف ونهب مما دفع آلاف السكان إلى النزوح من المنطقة ، وجاء في التقرير أن العنف قد بلغ ذروته في الثاني والعشرين من نوفمبر بمهاجمة متمردي «جيش تحرير السودان» لمناطق واسعة في شمال

دارفور واحتلاله لجميع نقاط الشرطة خلال ساعات، واتهم السكرتير العام للأمم المتحدة المتمردين بانتهاك وقف إطلاق النار.

ونتيجة لهذا التصعيد زادت أعداد الذين انضموا إلى معسكرات النازحين خاصة في معسكر «أبو شوك»، وكشف مسؤول سوداني إلى أن عدد النازحين بلغ ٩٠٠ ألف نازح - ويلاحظ هنا أن التصريحات الخاصة بأعداد القتلى والنازحين في إقليم دارفور اختلفت حسب مصدر كل تصريح - وأكد على أن الترتيبات جارية لتوطين هؤلاء النازحين في القرى وعودة اللاجئين من تشاد بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، وتم عقد اجتماع خماسي لوزراء خارجية مصر والسودان وليبيا وتشاد ونيجيريا في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ لمتابعة تنفيذ قرارات القمة الليبية الخماسية بشأن دارفور، وقد تم في الوقت نفسه عقد اجتماع قمة بين الرئيسين المصري والسوداني في القاهرة حيث تناولا تطورات الوضع في دارفور وجهود الاتحاد الإفريقي حيال هذه الأوضاع، وجهود الحكومة السودانية من أجل استقرار الوضع في مناطق غرب السودان.

وفي ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ استؤنفت المفاوضات بين المتمردين وحكومة السودان في أبوجا تحت رعاية الاتحاد الإفريقي بعد أن وافقت الحكومة على وقف الهجوم العسكري الذي كانت قد بدأته ضد المتمردين في دارفور كرد فعل لخرقهم لوقف إطلاق النار، وكانت حركتا التمرد الرئيسيتين في الإقليم قد علقتا مشاركتهما في المحادثات بحجة مواصلة الحكومة السودانية القتال ميدانيًا، وبدأت اللجنة المشتركة للاتحاد الإفريقي الخاصة ببحث الأزمة اجتماعها في أبوجا مع وفدي الحكومة والمتمردين بالفعل.

❖❖❖

وهذا ما فعلته حكومة البشير

□□□□

في هذه الأثناء وقعت الحكومة السودانية في العاصمة التشادية إنجامينا اتفاق سلام مع حركة تمرد أخرى ظهرت في دارفور هي «الحركة الوطنية للإصلاح» بحضور رئيس وزراء تشاد «موسى فكي» وتضمن الاتفاق ثماني نقاط أهمها وقف العداوات الدائرة ونزع أسلحة الميليشيات ، الإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة النازحين طواعية إلى مناطق استقرارهم مع زيادة عدد قوات الجيش السوداني في دارفور .

ومن جانب آخر أعلن جاكوب كلينبرجر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنْ السودان سيشهد أضخم عملية إغاثة يقوم بها لعام ٢٠٠٥ بميزانية قدرها ١١٢ مليون دولار مؤكدًا التزام اللجنة بتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين والمنكوبين في ولايات دارفور بسبب الحرب الدائرة هناك .

وفي أواخر عام ٢٠٠٤ وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش على ما يعرف بقانون السلام الشامل في السودان والذي يقضي بفرض عقوبات ضد الخرطوم ، وهنا أبلغت الحكومة السودانية المسؤولين في أجهزة اتخاذ القرار بالولايات المتحدة رفضها لهذا القانون ، وأوضحوا للإدارة الأمريكية سوء توقيت مثل هذا القرار خاصة بعد أن أصبح توقيع اتفاق السلام النهائي بين حكومة الخرطوم والجنوبيين قاب قوسين أو أدنى ، ووجه السفير السوداني بواشنطن خضر هارون اللوم للجهاز التنفيذي

بالولايات المتحدة لانصياعه وراء الجهاز التشريعي «الكونجرس» الأقل معرفة بالشأن الخارجي في إصدار مثل هذا القانون .

في الوقت الذي خطت فيه الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج خطوات إيجابية نحو عقد الاتفاق النهائي وتحقيق إنجاز كبير لصالح الجنوبيين مؤداه حصولهم على نصيب عادل من الثروة والسلطة في السودان في حوالي منتصف عام ٢٠٠٤ زادت حركتا التمرد في دارفور من هجماتها ضد القوات الحكومية والميليشيات الموالية لها ربما على أمل أن تطلب الحكومة من ممثلي كل منهما الاشتراك في هذه المفاوضات أو عقد اتفاقات مماثلة خاصة بدارفور مع الحكومة السودانية يتحقق فيه مطالب حركتيهما وهذا يؤكد ما نذهب إليه بأن من أهم عوامل استعار الحرب في دارفور خلال عام ٢٠٠٤ هو قرب توصل الجنوبيين والحكومة السودانية إلى اتفاق شامل للسلام .

ويؤكد البعض أن الحركة الشعبية بزعامة جون جارانج كانت تساعد متمردي دارفور بشكل منتظم ، فقد كان مخطط الحركة الشعبية منذ ١٩٨٥ يقوم على فتح عدة جبهات لإرباك الحكومة وتخفيف الضغط على جبهتها الجنوبية ، فبدأت مساعي الحركة أولاً بفتح جبهة في منطقة جبل مرة عن طريق إرسال حملة بقيادة المهندس داؤود بولاد إلا أن الحملة فشلت وانتهت بمصرعه ، وفي عام ١٩٩٤ سعت الحركة من خلال مكتبها في طرابلس لتجنيد أعداد من أبناء دارفور لإشغال الحكومة ، ولكنها فشلت أيضًا في تحقيق هذا الهدف ، ثم حاولت الحركة الشعبية فتح جبهة في دارفور عن طريق إفريقيا الوسطى ولم تنجح ، وبعد خروج د . خليل إبراهيم من الحكومة وتأسيسه لحركة العدل والمساواة نجحت الحركة الشعبية في

استمالته عن طريق د . كوستيلو جارانج في ألمانيا ، وعمليًا فإن الحركة الشعبية استغلت وجود مهابط صغيرة في أعلى قمة جبل مرة وأخذت ترسل شحنات من الأسلحة عن طريق منطقة «وار وار » في إقليم بحر الغزال لمساعدة قوات التمرد في دارفور ، ويؤكد الأستاذ دفع الله الحاج يوسف أنه كان هناك ما يشبه الجسر الجوي بين الجنوب ودارفور ومنذ عام ٢٠٠٢ توالت رحلات الطائرات التي تحمل الأسلحة بمعدل طائرتين في الأسبوع من بحر الغزال إلى جبل مرة ، وزادت الحركة الشعبية من مساندتها لمتمردي دارفور بالعتاد والخبرات لإرباك الخرطوم ، ودفعها لتقديم تنازلات جديدة للجنوبيين خلال عقد اتفاق السلام النهائي .



البشير يواجه

الأصابع الخفية في أزمة دارفور

□□□□

القوى الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لا تتدخل لحل مشاكل العالم كما تدعي وإلا كانت قد سعت سعيًا فعليًا لحل مشكلة الصومال أو فلسطين أو العراق ، وإنما تتدخل هذه القوى من منطلق مصالحها المباشرة ، وانطلاقًا من هذه الفرضية فإنه إذا ما عرفنا أن السودان هو بلد الموارد العظيمة والثروات الضخمة عرفنا أيضًا سبب اهتمام هذه القوى بأزمة دارفور الحالية .

وأزمة دارفور مزمنة ـ كما سبق أن أشرنا ـ والصراع بين القبائل العربية الرعوية والقبائل الأفريقية المزارعة موجود منذ مئات السنين ، وهو يرجع لأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية متعددة ، وعندما اندلعت أعمال التمرد المسلح والعنف في دارفور وجدت القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة أن الفرصة قد سنحت لها للتدخل في الشأن السوداني لتحقيق عدة أهداف أهمها استغلال إمكانات السودان الاقتصادية الهائلة ، وفتح ثغرة جديدة في قلب القارة الأفريقية ليكون السودان المعبر الذي تدخل منه إلى باقي دول القارة التي تسعى للسيطرة عليها ، كما أنها سوف تسعى من خلال دورها المنتظر في السودان إلى محاصرة منطقة الشرق الأوسط من العمق الأفريقي حتى تكون عيونها على ما يجري في البحر الأحمر والصومال وجيبوتي أو ما يعرف بمنطقة القرن الأفريقي إضافة إلى الخليج العربي

واليمن تلك المنطقة الاستراتيجية التي كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي من قبل ، والتي هي اليوم من أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم التي تهتم بها دول العالم المتقدمة خاصة الدول الغربية .

وسوف نتتبع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة دارفور.

والواقع أن مشكلة دارفور ظهرت على مسرح الأحداث العالمية في الوقت الحاضر عندما عقدت ندوة في متحف ذكرى المحرقة اليهودية في واشنطن تحت عنوان «الصراع في دارفور» ، وقد تولى قيادة هذه الندوة والحملة الإعلامية السيدة « جبيرة رون » وهي أمريكية تدعي أنها متخصصة في الشأن السوداني ، وبأثر هذه الحملة تحركت الولايات المتحدة لإقناع مجلس الأمن بتكوين لجنة تقصي حقائق ومحاكمة بعض رموز السلطة في السودان ومنع الاسترقاق ، وذكر السياسيون الأمريكيون أن لديهم خبرة في أمور إثبات ما إذا كان هناك استرقاق واستغلال للناس في دارفور بغرب السودان أم لا ، وزاد من أسباب التحمس للقضية وجود التيار المسيحي المتطرف في أجهزة حكم الولايات المتحدة بقيادة جورج بوش ، الذي ضغط عليه اللوبي الزنجي خلال فترة انتخابات الرئاسة الثانية له للتحرك لعمل شيء ما في مواجهة استغلال العرب للأفارقة في دارفور تأثرًا بما نشرته الدعاية الصهيونية ، بالإضافة لضغط اللوبي الصهيوني ذاته عليه .

ومارست الولايات المتحدة ضغوطًا شديدة على الحكومة السودانية لمنع ميليشيات الجنجويد من ارتكاب فظائع في دارفور على حد تعبير «كوندليزاريس» - مستشارة الأمن القومي الأمريكي وقتها - وصعد كوفي أنان من لهجته بعد ذلك ضد الحكومة السودانية واعتبر أن ما يحدث في دارفور كارثة إنسانية ساعدت الحكومة السودانية على وقوعها بمساندة ميليشيات الجنجويد، وشددت الولايات المتحدة من هجومها على حكومة الخرطوم والميليشيات الموالية لها ، وادعت أنها ارتكبت مذابح جماعية ضد

القبائل الأفريقية، ففي مقال لصحيفة الواشنطون تايمز كتب «نات هنتوف» مقالاً في ١٩ أبريل ٢٠٠٤ عنوانه «العالم يصحو على فظائع دارفور» وليس هناك أشد من ذلك القول إثارة وتحريكًا للمشاعر الإنسانية، وسعت الولايات المتحدة للتدخل في شؤون دارفور - أول الأمر - من خلال مد سكان هذا الإقليم بالمساعدات الغذائية والخدمات الإنسانية، ولما كانت هناك بعض الصعوبات في دخول الإقليم وتقديم الخدمات له فقد ذكر «ريتشارد باوتشر» المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية أن السلطات السودانية ترفض تقديم التسهيلات والسيارات اللازمة لنقل المساعدات لأهالي دارفور المشردين، وأكدت كونداليزاريس على سعد بلادها لتمرير المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية عن طريق ليبيا إلى دارفور.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية أقحمت نفسها بشكل كبير في الشأن السوداني فقد قامت بإرسال كولن باول وزير خارجيتها إلى دارفور والخرطوم في منتصف عام ٢٠٠٤ لبحث مشكلة الإقليم على الواقع، وصرح باول بعد زيارته هذه بأن الناس يموتون في إقليم دارفور وأن معدل الوفيات قد شاهد ارتفاعًا كبيرًا إلا أنه لم يقر في ذلك الوقت - من أواخر شهر يونيه وأوائل شهر يوليو ٢٠٠٤ - بوجود إبادة جماعية في هذا الإقليم.

وبدأت المنظمات الحكومية والشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ مواقف وتصدر بيانات مناهضة للحكومة السودانية وللقبائل العربية في دارفور، فأصدرت ٣٥ شخصية كبيرة من قادة الكنائس المسيحية المحافظة بيانًا طالبوا في الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) بالنظر في أمر إرسال قوات أمريكية إلى السودان، وبتوفير مساعدات إنسانية لأهالي دارفور ووقف عمليات الإبادة العرقية في هذا الإقليم.

وأصدرت الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونين في الولايات المتحدة وتضم في عضويتها أكثر من مليوني عضو قرارًا طارئًا في يونيو ٢٠٠٤ أعلنت فيه أن القتال الدائر في دارفور هو إبادة جماعية للسود، وطلبت الجمعية من الحكومة الأمريكية التدخل لنزع أسلحة الميليشيات العربية، وتأمين العمل الأفريقي كما قامت بتنظيم مؤتمر صحفي في يونيه ٢٠٠٤ دعا فيه أعضاء تلك الجمعية إلى الانتباه إلى الإبادة الجماعية التي تجري في دارفور، وطالبوا الولايات المتحدة بالتدخل الفوري، وقدمت الجمعية في الشهر التالي التماسًا إلى كولن باول يحمل توقيع ٢٥ ألف شخص يطالبونه بالاعتراف بأن ما يجري في دارفور إبادة جماعية، وأن على الإدارة الأمريكية التدخل لمنعها، وقام أعضاء نفس الجمعية بإرسال ١٣٠٠ رسالة إلى مكتب المستشار القانوني بوزارة الخارجية الأمريكية تطالبه بإعلان أن ما يحدث في دارفور يعتبر إبادة عرقية، وأن على الولايات المتحدة المبادرة بتشكيل قوة متعددة الجنسيات وإرسالها للإقليم لحماية سكانه من العناصر الأفريقية.

وانعكاسًا للجو العام الذي تشكل في الولايات المتحدة اجتمع مجلس الكونجرس الأمريكي في ٢٢ يوليو ٢٠٠٤ وأصدر بيانًا اعتبر فيه أن ما يحدث في دارفور يعد إبادة عرقية، وطالب أعضاء الكونجرس من الإدارة الأمريكية التحرك لاستصدار قرار من مجلس الأمن لتفويض الأمم المتحدة لاستخدام قوة متعددة الجنسيات للتدخل في دارفور من أجل إنقاذ المدنيين المشردين هناك ومن جانبه أعلن مبعوث الأمم المتحدة في نيروبي أن عمليات الاغتصاب وأعمال العنف ضد المدنيين في دارفور ما زالت مستمرة ولم تنته بعد.

وتحرك سكرتير عام الأمم المتحدة وقام بزيارة دارفور والخرطوم في ٢٩ يونيه ٢٠٠٤، وتقابل مع المسؤولين السودانيين، واتفق مع الحكومة السودانية خلال هذه الزيارة على إعطائها مهلة ٩٠ يومًا لنزع أسلحة الميليشيات المقاتلة الموالية للحكومة خاصة جماعات الجنجويد، وقد

عكست زيارة كل من أنان وكولن باول رغبة أجنبية في تدخل قوى متعددة الجنسيات في دارفور، واقترحت بعض القوى الكبرى أن يكون عددها ٢٥ ألف جندي لوضع حد للمآسي والمظالم التي يعيشها سكان دارفور من التدمير والهجوم المتواصل عليهم من القوات الحكومية وميليشيات الجنجويد، هؤلاء السكان الذين نزحوا من ديارهم تاركين من خلفهم حيواناتهم وثرواتهم ليجدوا لهم ملاذًا في تشاد أو في جنوب دارفور.

ولقد أعطى الكونجرس الأمريكي لنفسه حق التدخل وإصدار البيانات والإدانات في معظم الصراعات الخارجية التي تخصه أو لا تخصه - بعد سقوط الاتحاد السوفيتي - وكأنه أصبح مجلسًا لإدارة العالم، وقد خص هذا الكونجرس السودان بالذات باهتماماته حيث أصدر من قبل قانون سلام السودان الذي كان سيفًا مسلطًا على رقبة الحكومة السودانية أثناء مفاوضات جنوب السودان في « ماشاكوس » و «نيفاشا» في كينيا، وكان ذلك من العوامل التي أدت لعقد اتفاق لصالح الحركة الشعبية لجنوب السودان، ولعل الكونجرس يريد تكرار نفس الآلية فيما يتصل بدارفور.

ومن جانبها قامت حكومة السودان بوقف عمليات القتل في دارفور، كما قامت بعقد محاكمات لعدد من قادة ميليشيات الجنجويد، واتخذت إجراءات إيجابية لتحسين الوضع الإنساني، إلا أن الكونجرس الأمريكي أصر على اعتبار ما حدث في دارفور إبادة جماعية وعرقية، وأجرت الولايات المتحدة اتصالات مع عدد من الدول الأوروبية والأجنبية بزعم أن الخرطوم لا تحترم تعهداتها بالإسراع بوقف العنف ونزع سلاح جماعات الجنجويد في دارفور، وقدمت واشنطن مشروع قرار لمجلس الأمن يهدد بفرض عقوبات على حكومة الخرطوم إذا لم تنفذ قرار المجلس بوقف العنف ومحاكمة الميليشيات المعتدية على قبائل دارفور الأفريقية، وإنقاذ الموقف الإنساني وتسهيل عمليات الإغاثة الدولية هناك في غضون شهر واحد من صدور القرار، وقد صدر القرار رقم ١٥٥٦ بالفعل من مجلس

الأمن بهذه الشروط في ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ ، والواقع أن هذا القرار يفتح الباب لتطبيق المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تفرض العقوبات على السوادن ، والمثير للدهشة أن «كوفي أنان» بعد اتفاقه ، من قبل ، مبدئيًا مع حكومة السودان على أن تكون المدة التي تمنح لها لتحسين الأوضاع في دارفور هي ٩٠ يومًا ، يخضع هو وغيره للضغط الأمريكي وتتقلص هذه المدة إلى ٣٠ يومًا فقط ، وهو أمر لا يمكن تنفيذه في هذه الفترة المحدودة حتى من جانب أعظم دول العالم قوة وإمكانية في نطاق إقليم مساحته تبلغ مساحة دولة العراق ، ولما جاء موعد تجديد قرار مجلس الأمن ، بعد الشهر المحدد ، استمع أعضاؤه لتقرير يان برونك مبعوث الأمم المتحدة للسودان حول دارفور ، والذي أكد أن الحكومة السودانية حققت بعض التقدم على صعيد وقف العنف ، ولكن السفير الأمريكي لدي مجلس الأمن « جون دانفورث » انتقد تقرير برونك.لعدم تأكيده على تورط حكومة السودان في دارفور ، وحاولت الولايات المتحدة طرح مسألة فرض حظر على صادرات السودان البترولية ، إلا أن تلويح الصين باستخدام حق الفيتو ضد هذا القرار جعل الولايات المتحدة تعدل عن تضمين مسألة العقوبات البترولية نصًا في قرار مجلس الأمن .

وأعرب دكتور غازي صلاح الدين الوزير السوداني السابق عن رؤيته في قرار مجلس الأمن بقوله : « إن أخطر ما فيه أنه صور الأزمة على أنها بين العرب والأفارقة ، والواقع أن الهدف من القرار ظاهره إنساني مرتبط بالحالة المعيشية لسكان إقليم دارفور ، وباطنه استعماري استغلالي مرتبط بمنح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري لتحقيق أهدافها ومصالحها المادية خاصة السيطرة على موارد السودان من الطاقة البترولية واليورانيوم ، وتكرار سيناريو حربها مع العراق » .

ولعل مما يؤكد على أهمية قضية دارفور بالنسبة للمصالح الغربية خاصة

الولايات المتحدة أن قائد الإمداد في حركة العدل والمساواة « عيد كرامة » أكد على أن الأمريكيين على صلة وثيقة بالحركة ، بل ويوجد ممثلوها ميدانيا في دارفور ، وقد احتلت مشكلة إقليم دارفور الموضوع الثاني مباشرة بعد العراق من حيث الأهمية في قمة الثماني دول الكبار المنعقدة في ٢٠٠٤ .

ومن جانبه أوضح وزير الخارجية السوداني أن تقرير نظيره الأمريكي كولن باول مؤخرا حول وجود إبادة جماعية في دارفور غير صحيح ـ وكان باول قد أعلن خلال زيارته لدارفور أن ما وقع فيها من أحداث لا يصل إلى حد الإبادة الجماعية ـ وقال الوزير السوداني : أن تقرير باول لا تقره المنظمات الدولية كالاتحادين الأفريقي والأوروبي ، ونفي أن يكون عدد من قتلوا في دارفور يبلغ ٣٠ ألف شخص كما تدعي الدوائر السياسية الغربية ، وقال : أن القتلى لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص فقط ، وذكر عثمان إسماعيل أيضا في حديثه مع مندوب جريدة الأهرام في إسطنبول في ١٤ يوليو ٢٠٠٤ أن هدف الدوائر الغربية هو الإضرار بمصالح السودان وتقسيمه .

وتساءل بعض مشايخ الطرق الصوفية في السودان من المعقول أن الأمريكيين والأوروبيين يشفقون على أبناء دارفور أكثر من أبناء السودان أنفسهم وتساءل هؤلاء المشايخ أيضًا ، و إذا كان الأمريكيون يشفقون على البشر فلماذا يقتلون ويدمرون ويحرقون في أرض وشعب العراق ؟ ولماذا هم صامتون أمام هدم المنازل والمذابح والدمار الواسع النطاق في فلسطين ، وما يفعله الصهاينة في شعب أعزل ؟ وأكد السفير السوداني في واشنطن خضر هارون أن السودان يرفض الاتهامات الأمريكية بوقوع إبادة جماعية في دارفور ، واعتبر هارون أن الموقف الأمريكي شاذًا عن غالبية موقف المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة دول عدم الانحياز الذين استبعدوا حدوث إبادة جماعية عرقية في غرب السودان، حيث أن العناصر العربية وغير العربية يصعب التمييز بينها .

وسلمت مجموعة من أبناء ولايات دارفور السودانية المقيمة في لندن لمنظمة العفو الدولية مذكرة أكدت فيها عدم صحة المعلومات التي تتحدث عن قيام القبائل العربية في دارفور بتطهير عرقي ضد غيرها من القبائل الأفريقية ، وفي الخرطوم وباقي مدن السودان قامت مظاهرات واسعة النطاق نددت بالموقف الأمريكي ، ورفضت قرارات الأمم المتحدة حول دارفور والسودان ، بل وأعلنت بعض قيادات التمرد في دارفور رفض التدخل الأجنبي أو فرض عقوبات على الحكومة السودانية لأن ذلك سوف يضر بمصلحة السودان كله وبالمواطنين السودانيين جميعهم .

وكرد فعل للتشدد الأمريكي تجاه السودان اتهم الرئيس السوداني عمر البشير - في منتدى الحوار بالخرطوم في ١٢ أغسطس ٢٠٠٤ - الدول الغربية بالعمل على زعزعة استقرار بلاده ، ووصفها « بقوى الشر » التي لا تريد الخير والاستقرار في السودان واتهمها بأنها أشعلت نيران الفتنة في دارفور .

ونتيجة لتلويح الولايات المتحدة والدول الغربية بالتدخل العسكري في دارفور - عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ - صرح الفريق محمد بشير سليمان نائب رئيس هيئة الأركان للجيش السوداني في مؤتمر صحفي عقده بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي للقوات المسلحة السودانية ، أن الشعب السوداني لن يستقبل القوات الأجنبية بالورود إذا جاءت ، وسيدافع عن بلاده إذا استمرت الولايات المتحدة في سياستها العدوانية نحوه .

وفي يوم ٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقفت « إدرويس » رئيسة اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية في الكونجرس الأمريكي تتحدث أمام لجنة استماع خاصة تقول : « إن هناك دورًا لشركات مقاولات عسكرية خاصة يمكنها تحقيق الاستقرار في أفريقيا » ، وبررت النائبة الجمهورية عن ولاية فلوريدا وجهة نظرها بأن حفظ السلام بالأساليب التقليدية - عن طريق الاستعانة

بالمنظمات الدولية أو الإقليمية مثل الناتو أو الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي - أصبح غير قادر على حماية المدنيين الأبرياء ، وهي في الواقع تهدف إلى إيجاد طريقة جديدة لتبرير التدخل الأمريكي في السودان وفي غيره من البلدان عن طريق تكوين شركات عسكرية أمريكية يتم تجنيد جنودها من الأفارقة أو غيرهم تحت قيادة أمريكية ، وهذه الشركات تمولها دول الاتحاد الأفريقي أو غيرها من دول الشرق الأوسط وتساعدها في ذلك الولايات المتحدة ، إلا أن وجهة النظر هذه لم تجد من يؤيدها لأن الاتحاد الأفريقي بدأ يلعب دورًا أساسيًا ومباشرًا في قضية دارفور على المستويين العسكري والتفاوضي .

من جانب آخر وافق الكونجرس الأمريكي على تقديم مساعدة مقدارها ٩٣ مليون دولار لحل الأزمة الإنسانية في دارفور ، بحيث يتم صرف ٧٥ مليون دولار منها على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وتخصيص الـ ١٨ مليون دولار الباقية للمساعدات الإنسانية ، وقدمت واشنطن أيضًا ٢٠٠ ألف طن من القمح حسب إعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لكي تلبي حاجة ما يقرب من ثلاثة ملايين من سكان الإقليم والنازحين إلى تشاد وجنوب دارفور لمدة خمسة شهور .

ورغم أن الحكومة السودانية من جانبها قد اتخذت خطوات إيجابية في نزع أسلحة الميليشيات العسكرية وفي إقرار الأمن وتوصيل المواد الغذائية وإقامة معسكرات لإيواء المشردين فإن الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أصر على توقيع مشروع قانون أصدره مجلس الكونجرس الأمريكي - يعرف باسم قانون السلام الشامل للسودان - يخول له فرض عقوبات على السودان احتجاجًا على أعمال العنف الجارية في دارفور ، ويدعو إلى تجميد أرصدة الحكومة السودانية أو أرصدة مسؤوليها وأصول الشركات التابعة لها أو لحزب المؤتمر الوطني الحاكم ، ويطالب القانون بالعمل على نشر مزيد من قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور .

وجددت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها من أجل فرض عقوبات دولية على صناعة النفط السودانية في عام ٢٠٠٥ ـ دون جدوي ـ برغم فشلها في كسب التأييد لهذه الخطوة في عام ٢٠٠٤، وأكدت الولايات المتحدة بأنها مقتنعة بأن حكومة الخرطوم تمارس عمليات إبادة جماعية في دارفور مما يتضارب مع التقرير الأخير الذي أصدرته الأمم المتحدة، ثم دعت أخيرا لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتهمين في جرائم الحرب في دارفور.

وفي اتجاه آخر شجعت الإدارة الأمريكية المفاوضات التي تولاها الاتحاد الأفريقي في العاصمة النيجيرية أبوجا، وأوصت المتمردين أول الأمر بدخول هذه المفاوضات، ورفضت الحكومة الأمريكية طلب الكونجرس بفرض منطقة حظر للطيران في دارفور، وقد وصف الوزير السوداني نجيب الخير عبد الوهاب هذا الموقف الأمريكي الجديد بأنه قد يكون مؤشرا جيدا وتحولا إيجابيا من جانب الإدارة الأمريكية تجاه السودان، إلا أن هذا الموقف لم يستمر.

وفي منتصف عام ٢٠٠٥ يصل روبرت زوليك نائب وزيرة الخارجية الأمريكية للسودان في زيارة يتفقد خلالها الأوضاع في إقليم دارفور، ويطلع على الخطوات الجارية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي الموقع بين حكومة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارنج، ولإجراء محادثات مع المسؤولين السودانيين، وللعمل على تطبيع العلاقات مع الخرطوم، وفي هذا الوقت دعت دوائر أمريكية إلى تعيين مبعوث رئاسي أمريكي للسلام في دارفور.

لماذا يحارب الغرب عمر البشير
وماذا تريد أمريكا من السودان ؟!

□□□□

لماذا يحارب الغرب الزعيم عمر حسن البشير كشخص؟

وثمة سؤال مهم لا بد أن يفرض نفسه على المتابع لمشكلة دارفور وهو لماذا اهتمت أمريكا بهذه المشكلة ؟ويمكن تحديد الأسباب والدوافع الأساسية التي حركت الولايات المتحدة بالتدخل في قضية دارفور وتصعيدها بالشكل الذي ظهرت به فيما يلي :

أولاً : إقامة إمبراطورية عولمية بدءا من قلب العالم القديم :

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك القوة الأعظم في العالم حتى الآن (٢٠٠٥) ، وأصبحت ترغب في السيطرة الكاملة على شؤون هذا العالم عن طريق سياسة العولمة التي هي في الواقع انتصار للرأسمالية الاحتكارية العولمية الجديدة التي ترنو لتحقيق الاستغلال الاقتصادي لدول العالم لصالح دولة المركز وهي الولايات المتحدة الأمريكية أو لا ثم للدول المتحالفة معها بعد ذلك .

وتعني السيطرة الأمريكية على شؤون العالم ضرورة انتهاج الدول والقوميات الأخرى للنظام الرأسمالي على الطريقة الأمريكية ، ومن الضروري لهذا النظام أن يدور في فلك المركز الأمريكي في إطار النظريات التي وضع أسسها « فرانسيس فوكويام » في كتابه نهاية التاريخ ، ولذلك أصبح الصدام الأمريكي مع القوى أو القوميات المناوئة للولايات المتحدة

أو المختلفة أيديولوجيًا أو حتى دينيًا مع توجهاتها أمرا طبيعيا وحتميا - وهذه القوى أو القوميات قد تكون الصينية أو الهندوسية أو العربية الإسلامية - ولما كان هذا الصدام لا يمكن أن يكون مع كل القوى والقوميات الأخرى في آن واحد، ولما كانت المنطقة العربية الإسلامية تمثل قلب العالم القديم، وهي في نفس الوقت أكبر منطقة لإنتاج الطاقة البترولية المحركة للإنتاج الرأسمالي العولمي، وهي أيضا المستهلك الأول للمنتجات الصناعية الأمريكية والأوروبية وغيرها، وهي كذلك المنطقة التي يسكنها المسلمون الذين كانوا تاريخيًا على خلاف مع الغرب المسيحي التي ترث الولايات المتحدة الأمريكية اليوم قيادته.

ولما كانت هذه المنطقة هي أضعف مناطق العالم حتى الوقت الحالي (٢٠٠٨) فقد وقع عليها الاختيار لكي تكون المنطقة الأولى لصدام الولايات المتحدة مع القوميات الأخرى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بأيدولوجيته الاشتراكية، ولذلك فإنه بعد وقوع أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ وإسقاط برجي التجارة العالمية وضرب مبنى البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) بواسطة مخططين ومنفذين قيل بأنهم من الإسلاميين الأصوليين والعرب المنتهجين لسياسة الإرهاب أصبح هجوم الولايات المتحدة وصدامها مع القوى العربية والإسلامية أمرا حتميا، وفي ضوء هذه الصورة إذا ما ربطنا ما حدث والمسلمين في البوسنة والهرسك، والشيشان، وأفغانستان، وفلسطين، والعراق بما حدث ويحدث في دارفور وجنوب السودان تتضح صورة السياسة الأمريكية التي تهدف لتحقيق مخططاتها الرأسمالية العولمية التي تحركها مصالح صهيونية للسيطرة على العالم بدءًا من السيطرة على قلبه القديم أي المنطقة العربية والإسلامية.

إذًا فالتدخل الأمريكي في شؤون السودان ودارفور يأتي في إطار المخطط الأمريكي للسيطرة على قلب العالم، إلا أن التدخل الأمريكي المكثف خلال عامي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ في دارفور والسودان هدفه في السياق العام - أيضا - التغطية على ما كان ولا يزال يحدث من جانب الولايات المتحدة في العراق من حرب وإبادة وتدمير وقتل، وعلى ما يحدث من جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، حتى يبدو وكأن ما تفعله الولايات المتحدة وإسرائيل لا يختلف عما يفعله العرب في دارفور وجنوب السودان، بل إن الفعل العربي هو الأشد عنفًا لدرجة أنه يتطلب تدخل مجلس الأمن الدولي والقوى العالمية، ولقد عملت الولايات المتحدة على تسليط الأضواء على أزمة دارفور بعد تضخيمها والإيحاء بأن العنف الدموي جزء لا يتجزأ من شخصية العرب الشرقيين وأنه من الصعب التعامل معهم إلا بلغة القوة التي يفهمونها بدليل الإبادة الجماعية التي يمارسونها حتى ضد أهلهم من المسلمين الأفارقة.

ويعلن الدكتور كمال عبيد أمين العلاقات الخارجية بحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان بقوله: إن الموقف الأمريكي تجاه مشكلة دارفور يهدف لتحقيق أغراض الدوائر الرأسمالية الأمريكية ومصالح الصهيونية العالمية واستطرد قائلاً: « إن أي حديث عن سعي الولايات المتحدة لحل مشكلة دارفور هو حديث غير جاد حديث إن الولايات المتحدة في موقف غير أخلاقي لا يخول لها محاكمة الدول بحجة انتهاك حقوق الإنسان، بينما هي التي أجرمت بحق الإنسانية باحتلالها أفغانستان والعراق، وهي التي تقف موقف المؤيد والمساند بلا تردد لإسرائيل رغم انتهاكها لجميع الأعراف الإنسانية والقوانين الدولية في فلسطين.

ثانيا : السيطرة على مصادر الطاقة وفي مقدمتها البترول واليورانيوم :

إن المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية - وللدول الأوروبية التي سارت على دربها - خاصة في العقدين الأخيرين هو السيطرة على مناطق توفر مصادر الطاقة (البترول واليورانيوم)، وهذا هو هدف الولايات المتحدة الأمريكية الأول من التدخل المباشر وغير المباشر في سياسات دول أمريكا اللاتينية وخصوصا فنزويلا وأمريكا الوسطى، ومن الحرب التي أدارتها أمريكا في منطقة الخليج من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٥ (ونعني بهذه المنطقة دول الخليج العربي والعراق والمملكة العربية السعودية وإيران) تلك المنطقة التي تحوي أراضيها أكثر من نصف احتياطي البترول العالمي، وهو أيضا نفس هدفها من الحرب التي أدارتها في أفغانستان ذات الموقع الاستراتيجي المهم الذي يفتح لها الباب بالتغلغل والسيطرة على مناطق إنتاج البترول في بحر قزوين ووسط آسيا .

ويرى السياسيون ورجال الاقتصاد الأمريكيون أن البترول واليورانيوم والأراضي الزراعية البكر ومصادر المياه الضخمة في وسط أفريقيا لم يتم استغلالها بعد وأن قارة أفريقيا هي الرهان والبديل الراجح على المدى القصير والمتوسط من وجهة نظر مخططي السياسة الأمريكية لأنها لا تشكل احتياطًا مهمًا لمصادر الطاقة فحسب بل ستكون الاحتياطي الاستراتيجي المضمون للموارد الطبيعية التي تحتاج إليها الأجيال الأمريكية القادمة، لأن على الأمريكيين أن يتوقعوا ويحسبوا حسابات للمفاجآت والمشاكل التي يمكن أن تأتي من أي مكان في العالم مما يؤدي إلى نقص الموارد والطاقة - التي هي المحرك لقاطرة الإنتاج والتفوق الأمريكي - حسب تقدير صقور الإدارة الأمريكية وفي مقدمتهم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني .

وفي ظل سياسة الجمهوريين والاحتياج المتزايد للنفط الخام خاصة مع وجود إحصائيات توضح قرب نضوب البترول في كثير من مناطق استخراجه انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة ترتكز على حق تقرير المصير لجنوب السودان ، لأن الجنوب لو انفصل عن الشمال - في ظل علاقات الولايات المتحدة المتينة معه - تستطيع أمريكا أن تستخلص لنفسها نصيبًا طيبًا من بتروله ، وشركات البترول الأمريكية وفي مقدمتها شركة شفرون تعرف من خلال عملها في السودان في ثمانينيات القرن العشرين أن السودان يحتوي على بحيرة بترولية واسعة ربما تعتبر من أكبر المناطق الواعدة لإنتاج البترول في العالم ، وكان الاستغلال الأمريكي لبترول السودان غير متاح - خلال استعار الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال في العقدين الأخيرين من القرن الماضي والنصف الأول من العقد الأول من القرن الحالي - وربما غير ملح في ثمانينيات القرن الماضي لأن السوق الأمريكية كانت مشبعة بالبترول ، ولم تكن معدلات الاستهلاك الأمريكي منه قد بلغت ما وصلت إليه اليوم ، ولذلك اعتبر بترول السودان مخزونًا احتياطيًا للولايات الأمريكية في المستقبل ، وكبديل لها ربما عند بترول الخليج إذا حدثت مواقف غير متوقعة ، كأن تنشب حرب بينها وبين إيران.

وإذا كانت شركات البترول العاملة في السودان حاليًا هي شركات صينية وهندية وماليزية ، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التدخل في مشكلة دارفور - إضافة إلى تدخلها في أزمة جنوب السودان - يفتح الباب أمام شركات بترولها العملاقة لاستغلال الموارد النفطية الضخمة هناك .

وقد أكد الرئيس السوداني في كلمته أمام اتحاد المحامين العرب - في جلسة أعمال المكتب الدائم للأمانة العامة للاتحاد المنعقدة في الخرطوم في ٥ ديسمبر ٢٠٠٤ - أن تداعيات الأحداث المتعلقة بأزمة دارفور جاءت بسبب ادعاءات غير حقيقية من جانب بعض دوائر الإعلام الغربي المعادي للسودان بهدف الإضرار بالشعب السوداني وحرمانه من ثرواته الطبيعية وفي مقدمتها البترول .

ثالثا : إيجاد نظام حكم جديد في السودان ورسم خريطة جديدة للمنطقة :

الحقيقة التي لا ريب فيها إن التصعيد الأمريكي لقضية دارفور يمثل جزءًا من الاهتمام الواسع الذي تبديه الإدارة الأمريكية الحالية بشؤون السودان ، ويتكامل ذلك التصعيد مع الاهتمام الكبير الذي منحته الولايات المتحدة لمشكلة الجنوب لإعادة صياغة أوضاع السودان كلها على أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية في المقام الأول ، وتقضي على نظام الإنقاذ الحاكم - إذا لم يتمش مع توجهات السياسة في البيت الأبيض - وتتوافق هذه السياسة أيضًا مع الرغبة في تغليب الوجه الأفريقي للسودان على حساب الوجه العربي له ، والحفاظ على حالة تضمن استغلال السودان اقتصاديًا من قبل الشركات الأمريكية ، وتجزئته من الداخل إلى كيانات متعددة تربطها علاقات كونفيدرالية هشة تتيح لواشنطن التدخل في إدارتها عن طريق موظفي الخارجية الأمريكية ، وربطه بالقرن الأفريقي وشرق أفريقيا وتلك السياسة تقع ضمن أهدافها تطويق مصر والشمال العربي من الجنوب والتنافس مع فرنسا على مناطق النفوذ في قلب القارة السمراء ومنطقة البحيرات العظمى.

رابعًا : كسب بوش لمعركة الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٤ :

إن زيادة تأزم مشكلة دارفور يرجع فيما يرجع إلى السياسة الأمريكية التي انتهجها جورج بوش (الابن) قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية الثانية له في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ ، ولقد أراد جون كيري المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية أثناء حملته الانتخابية أن يظهر عيوب إدارة جورج بوش وسلبياتها إيذاء ما يحدث في دارفور ، فندد كيري بسوء الأوضاع في هذا الإقليم ، وقال في لقاء له مع عدد من البرلمانيين والسياسيين من ذوي الأصول الأفريقية في واشنطن - رغبة منه في كسبهم إلى جانبه في معركة الرئاسة الأمريكية - لقد « دقت ساعة الحقيقة للولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي اللذين يجب عليهما التحرك فورًا لوقف الإبادة والقتل الجماعي في دارفور » .

وكرد على دعاية جون كيري المناهضة لسياسة الرئيس جورج بوش في دارفور - أثناء حملة الانتخابات الأمريكية - قام بوش بالعمل على استمالة الأمريكيين السود الذين يمثلون ٩ , ١٢٪ من تعداد السكان هناك للتصويت لصالحه عن طريق الظهور بمظهر المدافع عن حقوقهم في العالم، وقام الكونجرس بالتصويت على مشروع قرار يطالب بمعاقبة الحكومة السودانية بسبب ما أسماه باضطهاد السود من القبائل الأفريقية في دارفور - من قبل غيرهم من القبائل العربية - وقد جاء هذا القرار قبل ١٠٠ يوم من إجراء الانتخابات الأمريكية، وطالبت الحكومة الأمريكية بفرض عقوبات على السودان في مجلس الأمن، واجتمع بوش بأعضاء منظمة « ناشيونال أربان ليج » للسود الأمريكيين حيث أثير مرة أخرى موضوع دارفور، فكرر بوش اتهامه للحكومة السودانية بدعم مقاتلي الجنجويد العرب الذين يقاتلون القبائل الأفريقية، واختار بوش هذا التوقيت لإثارة القضية لكي يشتت انتباه العناصر الأمريكية السوداء عما يحدث في العراق، خاصة أن لهم كثيرًا من الأبناء مجندون في الجيش الأمريكي هناك، وجدير بالذكر هنا أن ٩٠٪ من الناخبين السود من أصل أفريقي لم يعطوه أصواتهم في الانتخابات الرئاسية السابقة، وخشي أن تتجه أصواتهم هذه المرة أيضا لجون كيري مرشح الحزب الديمقراطي في الانتخابات التي كانت قادمة، لذلك رأى القائمون على حملته الانتخابية أن تبني قضية دارفور وفرض عقوبات على حكومة السودان فرصة لتحسين علاقته مع الزنوج الأمريكيين ومع اللوبي المؤثر على أعضاء مجلس الكونجرس من الأصول الأفريقية.

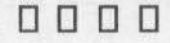
خامسًا : تحقيق سياسة اللوبي المسيحي اليميني :

وجد اللوبي المسيحي المتطرف، ومنه بوش نفسه، في مشكلة دارفور فرصة طيبة للتأثير - من خلال الاهتمام بمشكلات العناصر السوداء في دارفور - على أتباعه لإثبات تفوق القيم المسيحية الديمقراطية على ما سواها

من قيم ، ومحاولة محو الذكريات التاريخية السيئة وما وقع من انتهاكات واسعة من قبل هؤلاء المسيحيين ضد العناصر الملونة من الهنود الحمر أصحاب الأرض الأصليين في الولايات الأمريكية بحيث تصبح مثل هذه الذكريات المؤسفة في طي النسيان ، هذا بالإضافة إلى أن هذا اليمين المسيحي داخل الولايات المتحدة ظل يقدم دعما ومساندة منذ وقت مبكر للحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج ، وقام بتصعيد قضية الاضطهاد الديني في السودان وجعل منها القضية الأولى على مستوى العالم قبيل التوصل لاتفاقيات السلام الأخيرة في نيفاشا بين شمال وجنوب السودان في أوائل عام ٢٠٠٥ ، وكانت تصورات اليمين المسيحي على الدوام تتمثل في الأمل في رؤية المسيحيين في جنوب السودان وهم يتخلصون من السيطرة العربية الإسلامية في الشمال - على حد زعمهم - ويقومون ببناء دولة مستقلة في الجنوب ، وعلى نفس النهج عمل اليمين المسيحي على زيادة الجراح التي وقعت في دارفور وتعميقها من خلال التهويل الإعلامي ، وتصوير ما حدث في هذا الإقليم على أنه إبادة جماعية منظمة واغتصاب عنصري ممنهج للنساء - وهو ما لم يحدث في الواقع - حتى تستحيل عملية المصالحة بين أطراف الصراع وتصل الخلافات لحدها الأقصى بين من أهم أبناء شعب واحد ودين واحد .

والآن ذهب بوش إلى غير رجعة وجاء (أوباما) الذي ظهر كوجه مخالف تماما لوجه (بوش) الذي كان يظهر العداء علانية للعالم العربي والإسلامي بصفة عامة وللسودان العظيم بصفة خاصة .

ويبقى السؤال هل سيأتي (أوباما) بالجديد ورغم مرور أكثر من عام على توليه منصبه وحتى الانتهاء من كتابة هذه السطور .. لا جديد .. أمريكا .. هي أمريكا .. بزعامة بوش أو أوباما النتيجة لا زالت واحدة .



من إنجازات البشير

ميثاق أبناء دارفور بالعاصمة القومية

لتوحيد الكلمة وبسط الأمن ودفع التنمية بالإقليم

□□□□

نحن أبناء دارفور بالعاصمة القومية ومن مختلف مواقعنا العملية واتجاهاتنا السياسية وروابطنا الاجتماعية والخيرية واستشعارًا منا بما آلت إليه ظروف الأمن المتردية في الإقليم ، وبما تصدق به من أخبار داخلية وخارجية بما تنوشه من فتن تزرع الدمار والهلاك في أرجائه المختلفة واضطلاعًا منا بمسؤوليتنا التاريخية أمام الله والوطن وأمام أهلنا بالإقليم وكل ذلك، ها نحن أولًا نعلن تصميمنا والتزامنا بالتصدي لهذه المشاكل لإزالتها واجتثاث جذورها حتى ينعم أهلنا ومواطنينا بذلك الإقليم الحبيب بالعيش الآمن الكريم واستمساكًا منا بهذا الاتجاه نصدر هذا الميثاق، والذي نتعهد به ونتواصى عليه ، ثم لندعو كل أبناء دارفور بالإقليم وخارجها لتأييده والالتفاف حوله :

بنود الميثاق :

أولاً : نتعاهد (حقًا وصدقًا) أن تضع مصلحة إقليم دارفور وفق نزاعاتنا الشخصية ومصالحنا الحزبية .

ثانيًا : نعلن رفضنا التام والجازم لكافة أنواع الصراع المسلح والنهب والسلب والتي تدور بالإقليم الآن .

ثالثًا : نطالب كل الأفراد والجماعات والقبائل الذين لهم دور في اضطراب الأمن في دارفور إيقاف ذلك الدور فورًا .

رابعًا : ننادي بحل الجماعات القبلية المسلحة والتعامل بحزم مع حملة السلاح غير المرخص .

خامسًا : نشدد على الأخذ بالحزم والحسم مع كل مظاهر التخريب والقرصنة لاستئصال وجودها بالإقليم توا .

سادسًا : ندعو إلى دعم الأجهزة الأمنية والإدارية والقضائية والخدمية ونستجعل بإغاثة المنكوبين والنازحين والمشردين بفعل الحرب .

سابعًا : نطالب الجهات المعنية بمراجعة وإصدار الأوراق الثبوتية للمواطنين بالإقليم .

ثامنًا : تأبه الحكومة المركزية والفعاليات السياسية والاجتماعية إلى استشعار الخطر بالإقليم على حدوده الغربية ونناديهم ببذل كل الجهود وبشتى السبل لحماية الحدود من الانتهاكات المتكررة للجماعات المسلحة .

تاسعًا : نؤكد رفضنا التام لنقل أو انتقال أي من أنواع الصراع والقتال إلى الإقليم على السلطة المسؤولة أن تتعامل مع هذه المسألة وبكل الحزم والقوة .

عاشرًا : نبارك وندعم مساعي الصلح والسلام الجارية في الإقليم الآن على الصعيدين الرسمي والشعبي ونؤيد وبقوة مؤتمر الصلح الذي يعد له الآن ونهيب بأبناء السودان عامة ودارفور خاصة بالعمل والمساهمة في إنجاحه .

إحدى عشر : إننا ننظر إلى مشكلة الإقليم في مجملها مشكلة تخلف وحرمان وفقد ازداد الأمر سوءًا بحلول الكوارث الطبيعية في الأعوام الماضية مثل الجفاف والتصحر والمجاعة ، لذا نطالب بضرورة التنمية العاجلة المتوازنة للإقليم ليلحق بأقاليم السودان الأخرى .

تنويه :

وقع على الميثاق تجمع كبير من أبناء الإقليم بمنزل الدكتور على حسن تاج الدين عضو مجلس رأس الدولة وبحضور الدكتور التجاني سيسي حاكم الإقليم والدكتور آدم محمد أحمد نائب الحاكم والسيد محمد عبد الله الدومة وعدد كبير من أعضاء الجمعية التأسيسية واتحاد عام الجمعيات والروابط الخيرية والقادة النقابيين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والطلاب والمثقفين والموظفين والقيادات السياسية لأبناء الإقليم .

وكل من يرغب في التوقيع يمكنه الاتصال بمكتب المتابعة بالخرطوم لتسجيل اسمه وعنوانه وتوقيعه وبالله التوفيق .

سكرتير اللجنة العليا لأبناء دارفور بالعاصمة القومية .

بيان من تضامن دارفور : مفاوضات أبوجا هي البداية وليست النهاية

رأى تضامن دارفور

تضامن دارفور ظل يراقب المشهد السياسي خاصة الوضع في دارفور عن كثب ، ويقولوا: قد نبهنا جميع الأطراف المعنية بأزمة دارفور إلى خطورة الموقف نسبة إلى حساسية الواقع الاجتماعي بالإقليم والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان في أي مفاوضات تحدد مصير الإقليم المضطرب إن مبدأ إضفاء الشرعية على التمرد من قبل الأمم المتحدة هو قرار باطل ويناقض ميثاق الأمم المتحدة نفسها وبهذه الصفة أضحت مفاوضات أبوجا عبارة عن محاكمة لشعب دارفور بفرض اتفاق عليهم هم ليسوا طرف فيه بحجة معاقبة السلطة الحاكمة لما اقترفته مع من تمرد عليها ممن خرج على القانون .





وما أشبه الليلة بالبارحة إذ أن نفس الجهات التي صنعت اتفاقية نيفاشا الظالمة وغير المتوازنة هي نفسها تدير مفاوضات أبوجا للنيل من السودان من بوابة دارفور . إذا كان الاتحاد الإفريقي هو الذي يدير المفاوضات فماذا يعني الوجود الأممي والغربي عمومًا على طاولة المفاوضات . إن إقحام قضية الوسيط التشادي والحليف الإريتري في المفاوضات هو تدخل سافر في شؤون السودان إذ أن الدولتين تحتضنان فصائل التمرد ولهما مطامع إقليمية في دارفور .

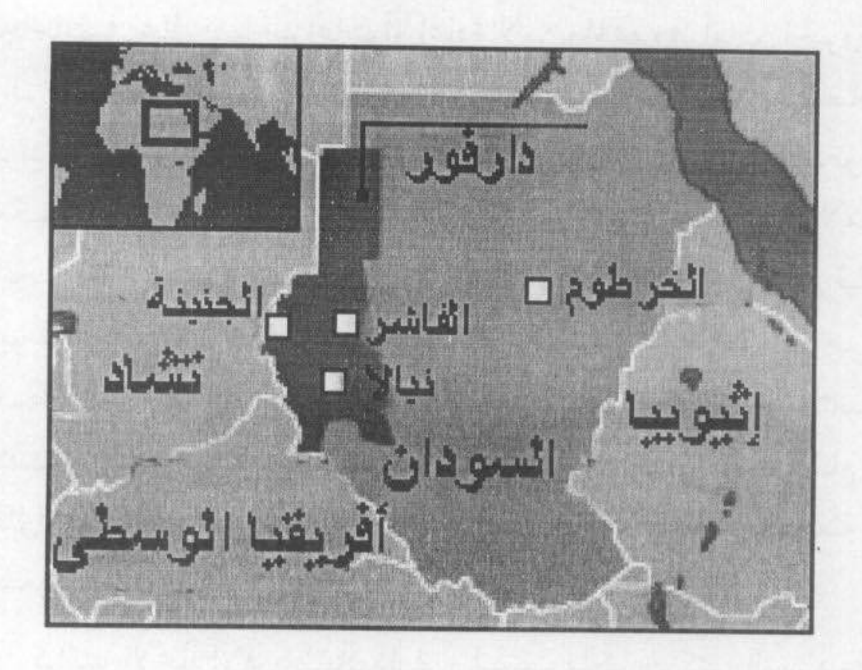
نحن في التضامن نرفض مبدأ الحل الثنائي والإقصائي وبالتالي لسنا معنيين بما تتمخض عنه مفاوضات أبوجا والتي تدار بغياب الأطراف

الرئيسية بالولاية . وفي هذا الصدد نود أن نذكر الأمم المتحدة ، الولايات المتحدة والأسرة الدولية جمعاء بأن ازدواجية المعايير أضرت بالأمن والسلم الدوليين ، كما أن الحرب على الإرهاب يجب أن تشمل كل الإرهابيين بمن فيهم عصابات الإرهاب في إفريقيا وعلى رأسهم حركتي التمرد الإرهابيتين بدارفور .

الجدير بالذكر أن المنظمة الأممية عبر تاريخها الطويل لم تسجل أي نجاحات في مجال فض النزاعات أو إعادة الأمن والهدوء في أماكن الحروب والنزاعات ، حيث إن موظفيها تنقصهم الخبرة بقيم وموروثات المجتمعات المراد التدخل فيها ، ناهيك عن أن القوانين والوسائل التي يستخدمونها تعكس بالضرورة ثقافة وقيم المجتمع الغربي . إذ أن إخفاقات الأمم المتحدة كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : تيمور الشرقية ، البوسنة ، والهرسك ، أفغانستان ، كوسوفو ، الصحراء الغربية ، قبرص ، فلسطين ، جنوب السودان وغيرها . حيث إن كل إنجازاتهم إن جاز التعبير تمثلت في تصدير الجيوش التي تمتهن كرامة البشر وتبد يد المال العام في خلق وظائف غير ضرورية ولم تعد بالفائدة المرجوة لأصحاب الرجعة أو الشعوب المنكوبة .

كما ننبه الاتحاد الإفريقي بأن دارفور ليست ملكًا لحركتي التمرد وإن مفاوضات الحل السياسي لا يجب أن تقتصر على طرفي التفاوض ، الحكومة والحركتين دون غيرهم . إن المقترحات التي تقدم بها السيد / سالم أحمد سالم ممثل الاتحاد الإفريقي والتي هي في الأساس مقترحات حركتي التمرد، مرفوضة من قبلنا جملة وتفصيلا وأن أي حل إطاري في هذا الصدد سوف لن يكتب له النجاح . كما نحذر الحكومة السودانية من أن تتجاوز أهل

دارفور كما فعلت مع القوى السياسية في نيفاشا إذ أن الأمر لجد مختلف والرد عليه سيكون سريعًا ومزلزلاً . إن مثل هذه التجاوزات الخطيرة والتي تقر بمبدأ حمل السلاح كوسيلة لتحقيق المطالب ليس من شأنها تأجيج نار الحرب الشاملة في دارفور فحسب بل إلى زعزعة الأمن والاستقرار في إفريقيا بأثرها وقد تمتد آثارها لتشمل العالم أجمع .



□□□□



الفصل الخامس

أشهر خطب البشير

خطاب جماهيري للبشير

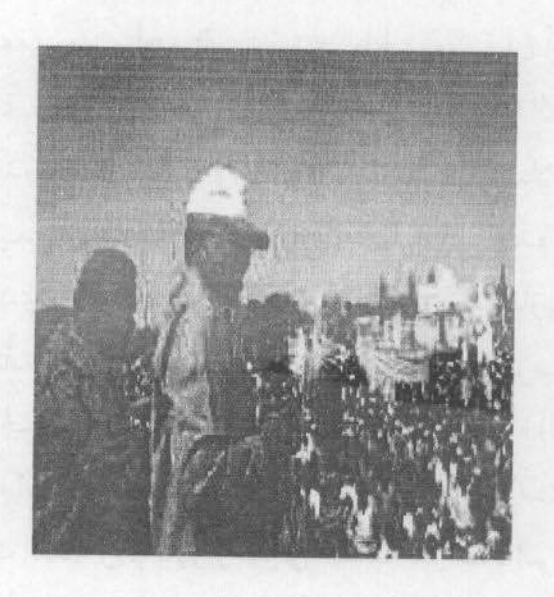
لدى مخاطبته اللقاء الجماهيري بالدمازين : البشير يؤكد أن أكبر إنجازات الإنقاذ هي تحقيق السلام

لقاء ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٩ مع أبناء الشعب السوداني في الدمازين

أكد المشير عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية أن أكبر مكاسب وإنجازات الإنقاذ هي تحقيق السلام وأن أكبر هدايا السلام إنجاز المشروعات الخدمية والتنموية وأنها رفعت شعار السلام والطمأنينة والتطور ولن تحيد عنه داعيا إلى ضرورة المحافظة على هذه الإنجازات . وقال سيادته لدي مخاطبته اليوم اللقاء الجماهيري بالدمازين أن أسباب التهميش قد انتفت وأن السودان لن يعود إلى مربع الحرب مرة أخرى مضيفا أن هذا الحشد قد قدم النموذج في التعايش بين فرقاء الأمس الذين أصبحوا أصدقاء اليوم وأن هدفهم جميعا تعزيز السلام والاستقرار والمضي قدما بمشروعات البناء والإعمار وتحقيق التنمية . وعدد الرئيس الفوائد التي سيجنيها المتأثرين بسد الرصيرص في مجالات التعليم والصحة والمياه والإسكان معلنا دعمه وإسناده لبرامج الزراعة وحرصه على زيادة دخل الفرد ورفع مستواه المعيشي . وأبان الرئيس أن تاريخ السودان والحكم الوطني قد بدءا قبل الإنقاذ إلا أن الإنقاذ قد فجرت ثورة التنمية الحقيقية .

وأوضح الرئيس أن عقد جلسة مجلس الوزراء بالنيل الأزرق الهدف منها دراسة مشاكل الولاية والوقوف على براجها وخططها والعمل على

اتخاذ القرارات بشأنها . وأضاف الرئيس أن السودان سيرد على المتشككين والمتربصين به بمزيد من التنمية مستشهدا بالطفرة التي تحققت بالنيل الأزرق في مجالات التعليم والطرق والصحة وما سيجنيه المواطن من تعلية خزان الرصيرص ، وقال البشير: إن حكومته ستشجع الزواج الجماعي وستعمل على تحفيز ودعم كافة مشروعات الزواج بالأحياء والقرى ، وكان السيد الرئيس قد شرف عقد قران زواج العفاف لثمانمائة زيجة .



نص خطاب الرئيس المشير عمر حسن أحمد البشير

أمام شورى الوطني

□ □ □

الخميس: ١ أكتوبر ٢٠٠٩

الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية نسأل الله سبحانه وتعالى أن نكون عند حسن ظن كل إخواننا الذين قدموني لرئاسة المؤتمر كمرشح للحزب في رئاسة الجمهورية.كنت أتمنى بعد عشرين عامًا أن يكون المؤتمر لديه مرشح وأنا على قناعة من القيادات المؤهلة القادرة على قيادة سفينة السودان في كل الأنواء وهذا الترشيح حقيقة تكليف وابتلاء جديد لأنها أمانة ولأنها خزي وندامة يوم القيامة إلا من أداها بحقها. نسأل الله تعالى أن يعيننا أن نؤديها بحقها ونحن على قناعة تامة أن ما تم في العشرين سنة الماضية كان بتوفيق الله سبحانه وتعالى وجهد كل الناس في مواقع مسؤولياتهم نذكر على رأسهم الذين قدموا أرواحهم وذهبوا شهداء نسأل الله أن يثبتنا على الحق الذي تعاهدنا عليه معهم. كان جهد كل الشعب السوداني لأن الابتلاءات التي مرت بالبلاد كانت كافية لقصم ظهر أية دولة وأي شعب. لكن الشعب السوداني بإمكانياته وقدراته وأخلاقه وطباعه وعاداته استطاع أن يهزم كل المخططات ويتجاوز كل الابتلاءات وهذا جهد كل الشعب السوداني بكل مكوناته وطوائفه وتوجيهاته وقبائله. ولا يمكن أن ينسب لشخص أو حزب نحن لدينا أجر القيادة والريادة للحزب لكن هذا جهد الشعب

السوداني نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعيننا لنقدم كل ما نتطلع بأن نقوم به للفترة القادمة كحزب رائد لدولة عظمى وأهنئ كل البلاد بخير مناسبة وهي عيد الفطر وأهنئ المؤتمر الوطني بانقضاء فترة ودورة من دورات المؤتمر الوطني أربع سنوات قدم فيها المؤتمر الوطني نموذجًا للعمل السياسي الراشد في السودان ويكفي أن دورة انعقاد مجلس الشورى هي رقم «٩» لأن الدورات الراتبة في أربع سنوات هي ثمانية انعقدت في مواعيدها تمامًا ولم يحدث أن تخلفنا عن انعقاد مجلس الشورى ولم تكن اجتماعات ديكورية أو مناسبات التقاء وإجازة تقارير وقرارات وإنما كانت ممارسة حقيقية لشورى حقيقية.

أنا عاصرت الشورى طبعًا قبل الإنقاذ كنا عساكر نؤمر ونطيع ونؤمر ونطيع ونأمر ونطاع لكن جئنا وتأدبنا بأدب الحزب وتمثلنا بالشورى وأقول عاشرنا الشورى في البداية كانت استماع لتقارير الآن تطورت ممارسة الشورى وأصبحت الموضوعات تقدم وتدرسها لجان وتناقش بحرية وتتخذ فيها قرارات وتجاز توصياتها ويقدم تقرير عن ذلك في مؤتمر الشورى القادم حول تنفيذ قراراتها .. هي ممارسة حقيقية للشورى مما حفظ وعصم البلاد رغم المكائد من الداخل والخارج نحن على قناعة الآن بأن لدينا حزبًا قويًا ورائدًا يقدم ممارسة راشدة القصد منها تحقيق استقرار سياسي كان مفقودًا في السودان. نحن لا نريد بعد الإنقاذ أن تعود الفوضي وما كانت عليه في السابق من ضعف في الممارسة ومشاكسات وتقعد بالبلاد. نحن على قناعة أننا مقبلون على مرحلة الشعب السوداني تعلم ووعي وليس هناك الآن منطقة مقفولة تؤخذ فيها أصوات المواطنين كل المناطق الآن فتحناها بالتعليم والمدارس والجامعات والممارسة والتقارير التي تقدم عن المؤتمرات القاعدية ومؤتمرات المحليات والولايات هي فتح

لكل حي وقرية بأن لديها حق في أن تقرر وتصعد من تريد ، نحن مقبلون على مرحلة جديدة وغدًا الخميس ستبدأ مرحلة جديدة وتجديد لدماء المؤتمر بقيادات جديدة مصعدة تأتي بقوة ولدينا كوادر مؤهلة ونحن مطمئنون أن مستوى التصعيد سيكون مناسبًا ومؤهلاً ونعلم أن هناك أكثر منهم في الخارج وسيكون المؤتمر بـ (٦٠٠) إضافة إلى العراقيين. نشكر قيادة مجلس الشورى على المواظبة والقيادة وصدرهم وإتاحة الفرص لإبداء الرأي وليس هناك قرار مفروض.

نقول للناس المؤتمرين في أي مكان إننا فتحناها حرية تعبير وحرية تنظيم ورفعنا الرقابة عن الصحف حتى تهيئ أجواء صحية عايزين فيها ممارسة صحية وتكون حرية مسؤولة الهدف منها مصلحة الوطن أولاً وأخيرًا ونتمنى أن نبتعد عن الأجندة الخارجية وأصحاب الأجندة الخارجية التي تتعارض مع مصلحة الوطن وأهداف أهل السودان والذين يكيدون للسودان ويريدون استخدام بعض القوي الداخلية للكيد للسودان نحن نقول: إن الشعب السوداني واع الآن وقادر على أن يختار بحرية القيادات التي تمثله تمثيلاً حقيقيًا وتقوده في المرحلة الثانية وتهزم كل مخططات الأعداء.



البشير يوجه كلمة لأهل المعرفة والخبرة

خطاب فخامة رئيس الجمهورية المشير/ عمر حسن أحمد البشير

في الملتقى الدولي لرؤساء القضاء وخبراء القانون – حول الملكية الفكرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين.........

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أنبياء الله أجمعين ..

السادة الأجلاء رؤساء .. وخبراء القانون الأصفياء...

الحضور الكريم ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

نرحب بكم أيها الضيوف الأجلاء في ملتقى النيلين عاصمة بلادنا .. التي سعدت بمقدمكم إليها.. فأهلاً وسهلاً ..

إننا نفخر بأن ينعقد هذا الملتقى الدولي العلمي المتخصص في أرض بلادنا جامعًا هذه النخبة من رؤسا القضاء من مختلف قارات الدنيا ومعهم خبراء أجلاء في مجال القانون .. تنادوا جميعًا إلى هذا الملتقى من أجل غايات سامية تجمع بين بني البشر ولا تفرق .. وتلم الشمل ولا تشتت .. وتبزر بذور الوفاق والتعاون المثمر بين دولنا ونظمها القانونية ..

ونكرر ترحيبنا بكم ونحن نثني على الجهود المخلصة التي بذلتها الهيئة

القضائية بكل منسوبيها لجعل هذا الملتقى ممكنًا .. وهذه مناسبة طيبة لنجدد فيها ثقتنا بقضاء بلادنا ماضيًا تليدًا وحاضرًا مشرقًا .. ومستقبلاً زاهرًا إن شاء الله .. وبلادنا حضَرات الضيوف الكرام كانت ولا تزال هدفًا لقوى الاستكبار تارة بالحصار المفروض وأخرى بالعقوبات الجائرة وغيرها بحرب المصطلحات البائرة .. والتي ترمينا فيها بدائها كالإبادة الجماعية .. والتطهير العرقي ... والاغتصاب والحرمان من حقوقنا في صناديق التمويل الدولية .. فأصبحت بلادنا بنعمة الله وفضله قبلة للمستثمرين .. ودونكم المشروعات العملاقة التي تؤسس للتنمية المستدامة والشاملة مثل سد مروي ... ومشروع الإسكان والتعمير .. وإنتاج السكر .. والتصنيع الثقيل .. والطاقة .. والاتصالات والمصارف .. والتعليم العالي .. والطرق والجسور .. ومحاربة الفقر بتمليك وسائل الإنتاج وغير ذلك الكثير الذي تذخر به بلادنا والحمد لله ..

الإخوة الضيوف الكرام..

إن عالمنا المعاصر في أمس الحاجة إلى مثل هذه الملتقيات التي يتحاور فيها أهل المعرفة والخبرة بمختلف مدارسهم الفكرية .. حوارًا حضاريًا حرًا .. تنأى بالمحاورين عن كل نوازع الرغبة والرهبة والأهواء .. حوارًا يتسم بقيم الحق والعدل .. التي تقودنا إلى غدٍ مشرق لخير الإنسانية جمعاء.. حيث تتوافق الثقافات وتتلاقح لا تتنافر وتتقاطع .. ليكون التعاضد والتعاون المثمر بين شعوب قاراتنا المختلفة هو الهدف المرتجى.

إننا ننظر بعين الرضا والفخر إلى ملتقاكم الدولي الجامع لهذه الكوكبة من رؤساء القضاء وخبراء القانون حول موضوع حيوي لم يعد أثره قاصرًا على مجال دون آخر .. وهو «الملكية الفكرية» الذي لم يعد ثانويًا على هامش

المعارف الإنسانية .. بل هو موضوع يمتد أثره إلى كل مناحي الحياة الإنسانية .. الصناعية والزراعية والتجارية .. والمعيشية الخاصة ليبلغ إلى حق المستهلك في استيفاء ضرورات حياته.. وحاجياته من ... سلع أصلية لا يعتريها التقليد ولا التدليس ولا القرصنة....

إننا ننشد السبل للنهضة الشاملة من خلال الإعتناء بثقافة الملكية الفكرية وطرائق حمايتها ... الأمر الذي يتعاظم معه دور هذا الملتقى الدولي... وبذات القدر الذي نتطلع فيه إلى وضع ضوابط واضحة للحد من انتهاكات حقوق الملكية الفطرية تحقيقًا لغايات تشجيع الإبداع بما ينعكس إيجابًا على رقي الإنسانية جمعاء فآمالنا معقودة على ألا تفضي الضوابط المرتجاة إلى انغلاق الإبداعات العقلية أو إلى احتكارها في دول معينة تسخرها للمزيد من السيطرة والاستيلاء على رقاب الضعفاء .. وهذا الاستعلاء الذي تعاني منه كل الدول النامية بلا استثناء ....

السادة رؤساء القضاء والخبراء...

الضيوف الكرام ...

إن للمبدعين بمختلف مشارب معارفهم حقوقًا علينا ... في أن نوفر لهم «البيئة الملائمة والمعينات» التي تحفزهم لمزيد من الإبداع إثراءً للساحات الوطنية والأممية... ومن هنا فإنني أوجه كافة أجهزة الدولة الرسمية... والجامعات ومراكز البحوث لوضع خطط علمية ترمي إلى تشجيع المبدعين لتجسيدها في الواقع الملموس ... وبتوفير كافة المعينات التي تيسر لهم ما يلاقونه من صعاب .. بنحو منحهم فترات تفرغ كلي مناسبة ... مدفوعة الأجر ... ينصرفون فيها عن أعمالهم الوظيفية .. إلى مجالات البحث الرحبة التي تزيد من الإبداع في المعارف الإنسانية...

واقتناعا جازمًا مني بأن ما يجب على الدولة رعايته هو الإنسان .. وبأن أنفع الناس وأولاهم بالرعاية هم المبدعون ... فإنني أُعلن مقدمًا لكم برعاية نتائج ملتقاكم هذا رعاية مباشرة ... تحقق ثمراته ..لتكون دانية القطف ...بإذن الله...

نرحب بكم مرة أخرى في بلدكم ..فنحن سعداء بمقدمكم ..لتكونوا شهداء على ما يجري في بلادنا من اهتمام من خدمات وتنمية لتحقيق الأمن والرفاه لإنسان بلادنا .. من خلال فعاليات هذا الملتقى ومناشطه المصاحبة.. التي تعكس حضارات وثقافات السودان..ماضيه.. وحاضره.. إمكاناته . وبيئاته ... فليس من رأى كمن سمع ... ونؤكد أمامكم بأننا لا نألو جهدًا في تحقيق الأمن والسلام والرخاء لكل أبناء بلادنا ... ونسعى بكل العزم لحل أزمة دارفور عبر الحوار ... دون أن تفت في عضدنا المساعي الحثيثة التي يقودها أصحاب الأجندة الخفية ... ونسأل الله أن يثبتنا على الحق وأن يمدنا بعظيم مدده .. وأن يدرأ عن بلادنا الشرور والفتن ما ظهر منها وما بطن فهو ولي ذلك والقادر عليه ... وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



خطاب السيد / المشير عمر حسن أحمد البشير - رئيس الجمهورية
في المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي
في دورة الانعقاد الأولي للعام ٢٠١٠م

□ □ □ □

الأحد، ١٤ فبراير ٢٠١٠

«خطاب السيد المشير عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية رئيس المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي في دورة الانعقاد الأولي للعام ٢٠١٠م» .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي خاتم رسل الله نبينا محمد الصادق الأمين ، وعلي سائر إخوانه أنبياء الله والمرسلين.

الإخوة أعضاء المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي الأعزاء ..

الإخوة ضيوف المؤتمر الكرماء ..

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته ،،

يطيب لي أن أخاطب مجلسكم القومي هذا وهو ينعقد مطلع هذا العام بعد وقت وجيز من فراغ الأمانة العامة من عملياتها التقيمية لأداء العام ٢٠٠٩م وهو العام الذي له أهميته الخاصة، فبعد عامين ينتهي عمر الخطة الخمسية ونهاية مدي الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل مما يقتضي مضاعفة الجهود لبلوغ مقاصدها سواء في بسط السلام وتحقيق التنمية والحفاظ علي الوحدة.

وتـدركون جميعًـا أيهـا الإخـوة أننـا بمـنهج التخطـيط الاسـتراتيجي لمؤسسات الدولـة والمجتمـع السياسي والمـدني، ودخلنـا في البدايـة بتجربـة الخطـط قـصيرة ألمـدى، ثـم انتقلنـا إلي الإسـتراتيجية القوميـة الـشاملة ذات المدى العشري، حتى انتهينا إلى الاستراتيجية ربع القرنيـة التـي تتيح رؤيـة استشراقية أوسع، تنبثق منها خطط خمسية أولاها هي التي نحـن فيهـا الآن، ونجتمع اليوم لنراجع ونناقش مسارها، والذي يميز خططنـا الاسـتراتيجية الراهنـة عـن سـائر تجـارب الـدول الأخـرى، هـو التزامنـا بعـاملي المتابعـة والمراقبـة، يتبعهـا تقيـيم الأداء المستمر بمـؤشرات متطـورة لقيـاس الأداء، وهي عملية تجري سنويًا من مجلسكم هذا ، وتجـري ربـع سـنويًا مـن اللجنـة العليا للتخطيط الاستراتيجي مع الأمانة العامة لتخطيط الاستراتيجي.

والمكاسـب التـي حققناهـا مـن خـلال الخطـط الاسـتراتيجية للـشعب الـسوداني، ولأجيالـه الحـاضرة والآتيـة مكاسـب عديـدة، درتهـا وواسـطة عقدها في الاستراتيجية القوميـة الأولي هـي الاسـتخراج التجـاري للبـترول والاكتفـاء الـذاتي منه والتـصدير، وتـم ذلـك بفـضل وتوفيـق مـن الله العـلي القدير، ثم بعزمنا وبقـوة إرادة عاليـة ، وبـصمود الـشعب الـسوداني معنـا في سبيل استقلال قرارنا الـوطني، وكـان أن التمـسنا الـشراكات الاسـتراتيجية مـع دول شرق آسيا. بـدلاً عـن الـشركات الغربيـة ، بعـد أن فرضـت علينـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ورديفاتهـا مـن الـدول الغربيـة، مقاطعـة وعقوبات تجارية واقتصادية بلا مبررات، وقد حسبنا ذلك ابتلاء، وسـاعدنا في المـضي في هـذه الـشراكات سياسـات التحريـر الاقتـصادي ببعـدها الاجتماعـي ، والتـي كانـت حـصيلتها ، ونتائجهـا سلـسلة مـن النجاحـات شهدت بها الصناديق الدولية والمجتمع الـدولي، بتحقـق اسـتقرار اقتـصادي ومالي ، وحدوث معدلات متقدمة للنمـو، ووفـرة الـسلع وحـصول جـذب

استثماري للسودان، وخرجنا بشعبنا من حالة الندرة والضوائق التموينية في السلع الحيوية، كالوقود والسكر والدقيق إلي حالة الوفرة، ومن حالة وضع اقتصادي علي حافة الانهيار ، وموازنات عامة ذات عجوزات تعتمد علي الاستدانة والمعونات والقروض غير المضمونة، إلي حالة من الاستقرار الاقتصادي المشهود.

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس ،،

بمثلما أنجزنا استخراج البترول في تلك الخطة، عملنا في الخطة الخمسية الراهنة علي جعل محور الطاقة أساسًا، فأنجزنا مشروع سد مروي الذي يضيف من طاقته الإنتاجية ما يبلغ ٩٠٪ إلى الشبكة القومية للكهرباء، مما يحدث تخفيضًا ملحوظًا في فاتورة الكهرباء، ومن بعد الكهرباء أنتجنا الإيثانول وصدرناه، ونعمل الآن لمشروع أول محطة نووية سودانية للأغراض المدنية السلمية واستخراج طاقة كهربية بمعدلات عالية.

وسعينا مستمر لاستخراج الطاقة المادية من مصادرها العديدة ، ومع اهتمامنا بالطاقة المادية أولينا اهتمامًا متلازمًا بالطاقة البشرية والموارد البشرية، برفع القدرات التعليمية والتدريبية والتزويد بوسائل التأهيل والتقانة ومواكبة العولمة ومجتمع المعرفة، وربطنا الطاقة البشرية بالطاقة الروحية بمناهج للتربية الروحية، وإزكاء قيم المجتمع الخيرة.

وعملنا إلى تأصيل الحياة العامة من أصولنا الدينية والعرقية، ومستندين إلى ما أقرته اتفاقية السلام الشامل وما نصت عليه من أن «الدين والتقاليد هي مصدر القوة المعنوية والإلهام لشعب السودان».

وخططنا لنهضة زراعية لتحقيق الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي وتقي الناس شر الفقر والمسبغة.

الإخوة أعضاء المجلس،،

نحن أمة تحمل جينات وراثية لها القابلية الفطرية للنهوض الحضاري، والتعايش السلمي، ومقاومة الغزو والاحتلال الأجنبي . فمن حيث النهوض الحضاري، تجدنا الوارثين لأعرق الحضارات في التاريخ، حضارة النوبة التي أنتجت حضارة الحديد بمروي كأقدم حركة للتصنيع في العالم، والتي نعيد مجدها التليد بسد مروي العملاق، وما ينشأ حوله من قطب تنموي شامخ وراسخ، وذلك فضلاً عن حضارة الكتابة، حيث كان أول حرف مكتوب بكرمة ، ولعل ذلك هو الذي أورثنا حب الاطلاع الذي عرفنا به بين الأمم ، كدلالة علي التعلق بالتقدم الثقافي، ولذلك لم يصعب علينا الجمع بين ألواح الخلوة ولوحات الحاسوب.

وأما التعايش السلمي بين تعددياتنا العرقية والثقافية، فهو ضارب في عمق تاريخنا ، حيث استوعبت بلادنا الموجات الحضارية عبر التاريخ، فمن الحضارة المسيحية التي أنشأت دولتي سوبا وعلوة ، إلي الحضارة الإسلامية التي أنجبت مملكتي سنار ودارفور. وتتابعت هذه الموجات الحضارية إنسانيًا، وتعايشت سلميًا، مما نشهد آثاره حية في خصائص شخصيتنا السودانية حتى اليوم، ونسعى لتحذيره بالتمسك بأعراف الصلح القبلي والمصالحة الوطنية. وأما مقاومتنا للغازي والمحتل ، فتجاربه ناصعة تملأ صفحات التاريخ الحديث ، فمن الثورة المهدية، فالهبات الشعبية علي الإدارة البريطانية في جهات السودان الخمس، شمالاً وجنوبًا وشرقًا وغربًا ووسطًا، ثورة ١٩٢٤م، حتى الحركة الوطنية التي أنجبت الاستقلال. ولذلك لم يكن غريبًا علي ميراثنا القومي أن أبطلنا مفعول المخططات الخارجية التي استهدفت لزعزعة استقرارنا ، وتجزئة كياننا، ونهب ثرواتنا.

الإخوة أعضاء المجلس،،

أننا مقبلون نحو مرحلة من التقدم الديمقراطي، ونريد لتجربتنا الديمقراطية الجديدة أن تكون أكثر رشدًا وأكبر بعدًا . ذلك بأننا نأخذ بالنظام الرئاسي، بتفويضه الديمقراطي الشعبي المباشر، وهو الضابط للسلطات المركزية واللامركزية ، كما نأخذ بالنظام الاتحادي ، وهو الرابط بين قسمة السلطة وقسمة الثروة. وهذان النظامان متقدمان في الممارسة الديمقراطية عما سبقهما من نظام برلماني ومن نظام مركزي.

وهناك عاملان حيويان في قانون الانتخابات يزيدان تجربتنا الديمقراطية حرية وعدالة: الأول هو تخصيص ٢٥٪ كحد أدني لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية الاتحادية والولائية، بالإضافة إلي مشاركاتها في سائر السلطات الأخرى ..السياسية والتنفيذية والقضائية، وسنعمل إن شاء الله تعالي علي زيادة هذه المشاركات، نوعيًا وعدديًا للمرأة نحو هذه النسبة نفسها. وذلك مكسب برلماني للمرأة غير مسبوق في تجاربنا الديمقراطية السابقة التي كانت تمثل فيها المرأة بمقعد أو مقعدين. أما العامل الديمقراطي الثاني: فهو إدخال نظام التمثيل النسبي للقوي السياسية المشاركة في الانتخابات، وذلك لتوسيع قاعدة المشاركة في السلطة التشريعية ، وإثراء التجربة الديمقراطية، والمسؤولية عن ضمان النزاهة للعملية الانتخابية ، هي مسؤولية مشتركة بين أحزاب الحكومة وأحزاب المعارضة، إذ عليهما أن يشددا الرقابة الذاتية علي عمليتي الاقتراع وعد الأصوات، وذلك قبل رقابة المجتمع المدني والمجتمع الدولي، وهي متاحة علي أوسع نطاق. ذلك بأننا نريدها تجربة ديمقراطية رائدة في العالم من حولنا.

الإخوة أعضاء المجلس،،

لدينا الآن تحدي الوحدة الذي طرحته اتفاقية السلام الشامل، وسنعمل بالحوار السياسي الجاد بين شريكيها للوفاء بما تبقي من استحقاقها، بعد أن خلفنا وراء ظهورنا ظلال الحرب إلي غير رجعة. وسنحرك صندوق دعم الوحدة باستقطاب التمويل له ، وذلك بهدف إقامة المشروعات التنموية المشتركة، من إقامة السدود والجسور، علاوة علي الطرق البرية، والمسالك النهرية والسكك الحديدية، وذلك علي خلفية ما أنجزناه من ٢٥٢ مشروعًا تنمويًا بالجنوب من خارج قسمة الثروة. فنحن نقيم السدود المادية، ونزيل السدود المعنوية في العلاقات بين الشمال والجنوب. أما الجسور فهي بحق جسور التواصل المادي والبشري، مما يجعل الوحدة القائمة هي الخيار الأوحد بإذن الله تعالي.

الإخوة أعضاء المجلس،،

فلتمضوا في أعمال هذا المجلس علي بركة الله تعالي، تنظرون في الأداء العام لسنة ٢٠٠٩م، وتستخلصون تصورًا استشرافيًا لسنة ٢٠١٠م ، وتقيمون مسار الخطة، وتحللون نتائجها. وذلك بنفوس متفائلة وعقول مفتوحة علي وعود التقدم، حيث دعانا ديننا لأن نستبشر خيرًا،وأن نظن بالله تعالي خيرًا،ما دمنا نعمل لبلادنا خيرًا، فالتعاهد علي جلب الخير لهذه الأمة هو بمثابة بيعة لله تعالي للوفاء بما خطتموه من استكمال النهضة لمصلحتها ، إذ أن أعداءنا يسعون لبث روح التشاؤم والنزاعات السالبة والإحباطات بين الناس ، لينهزموا في دواخلهم، وتخور قواهم، فعليكم أن تستبشروا خيرًا امتثالاً لقوله تعالي: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

نص الخطاب الذي القاه المشير عمر حسن احمد البشير رئيس الجمهورية ورئيس وفد السودان لمؤتمر القمة الثالثة عشر للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)

الثلاثاء، ٩يونيو ٢٠٠٩



نص الخطاب الذي ألقاه المشير عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية ورئيس وفد السودان لمؤتمر القمة الثالثة عشر للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (كوميسا) صباح اليوم خلال الجلسة الختامية للمؤتمر : صاحب الفخامة روبرت موجابي رئيس جمهورية زيمبابوي

صاحب الجلالة الملك موسواتي الثالث ملك مملكة سوازيلاند

السادة أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات السيدات الأوائل السادة الوزراء

السيد / الأمين العام لمنظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا السادة رؤساء المنظمات الدولية والإقليمية السادة أعضاء البعثات الدبلوماسية الضيوف الكرام السيدات والسادة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بداية يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس روبرت موجابي ولشعب وحكومة زيمبابوي لاستضافتهم فعاليات القمة الثالثة عشر لرؤساء الكوميسا ولحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي حظينا بها منذ وصولنا إلي شلالات فكتوريا الرائعة

وأنا أهنئكم شخصيا بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الحالية وانتهز هذه الفرصة لأزجي خالص الشكر لفخامة الرئيس مواي كيباكي علي المجهودات التي بذلها خلال رئاسته للدورة السابقة

أصحاب الفخامة : السيدات والسادة: تتزامن دورة انعقادنا هذه مع

مرحلة تاريخية هامة يمر بها الإقليم إذ نحشد كل طاقاتنا لتنمية وتعزيز التكامل الإقليمي لنتمكن من رفع مستوي معيشة شعوبنا وإعدادها لمواكبة التطورات الكبري التي يشهدها العالم في مختلف المجالات

ولذا فنحن مطالبون بتجاوز كل العقبات من تهميش وديون متراكمة إلي مشاركة فعلية في التنمية والتطور من خلال الاستغلال الحكيم لمواردنا الطبيعية والبشرية

إن حجم نمو التجارة البينية بين دول الإقليم وإن كان دون طموحاتنا إلا أنه مؤشر لنجاح منطقة التجارة الحرة التي أتاحت فرصا ممتازة للتبادل التجاري بين دول الإقليم كما حثت علي بذل مزيد من الجهود في مجالات الإنتاج والترويج استعدادا للنفاذ للأسواق العالمية كخطوة هامة للانطلاق نحو الاتحاد الجمركي لدول الإقليم

إننا مطالبون بتعزيز مجهوداتنا لحشد كافة الأنشطة المؤدية إلي اتحاد جمركي قابل للنمو والبقاء وإزالة كافة العقبات أمام حرية التجارة وموائمة كافة الأنظمة التجارية المرتبطة بتسهيل التبادل التجاري ويسعي السودان من خلال عضويته في منطقة التجارة الحرة منذ ميلادها في عام٢٠٠٠ مع بقية الدول الأعضاء لاستكمال كافة الجوانب الفنية لبداية العمل بالاتحاد الجمركي

السادة أصحاب الفخامة السيدات والسادة إن تفاعل السودان مع برامج وأنشطة الكوميسا في شتي المجالات ينبع من إيمانه بالهدف المشترك للدول الإفريقية ذات الملامح المتماثلة وأهمية التكامل الإقليمي وبأنه يمثل المدخل السليم لمعالجة الكثير من قضايانا الإقليمية ، لذا فقد سعينا حثيثا ولا نزال لتنفيذ كافة أنشطة وبرامج الكوميسا. السادة أصحاب الفخامة السيدات والسادة إننا نؤمن بأهمية دور القطاع الخاص كمحرك لعملية التنمية والاستثمار في الإقليم من خلال شراكته الذكية مع القطاع العام من أجل التنمية والإعمار ، ولاشك أن قمتنا تنظر بعين الرضا للبرنامج الشامل

للتنمية الزراعية في إفريقيا (CAADP) الذي يركز علي موضوعات في غاية الأهمية مثل: الأمن الغذائي - تطوير أساليب ، وتقنيات الري - ومقاومة العوامل المناخية ومجالات تطوير بحوث وتسويق وترويج المنتجات الزراعية

إن كل ما تقدم ينبغي أن يتم التمهيد له بمتابعة وتطوير برامج ترقية البني التحتية في الإقليم بمختلف مجالاتها بما في ذلك تنمية وتحديث أساليب تقنية المعلومات ، وفي هذا الصدد نثمن المجهودات المبذولة في إطار تفعيل صندوق الكوميسا الإنشائي والتعويضي كأداة يعتمد عليها في توفير تمويل البني التحتية ، وتخفيف الآثار الجانبية للسياسات الاقتصادية العالمية الراهنة. السادة أصحاب الفخامة السيدات والسادة إننا نسعى من خلال الخطط والبرامج للوصول إلي تحقيق أهداف في التنمية ، ولن يتأتي ذلك إلا بالمشاركة الكاملة لقطاع المرأة ، ورغم المجهودات المبذولة ، إلا أنه لا تزال هنالك الكثير من التحديات في مجالات النوع تنتظر المعالجة ، ونعيد تأكيد كامل التزامنا بضرورة تشجيع وتنشيط مشاركة المرأة في عملية التنمية. ، ولا يفوتني في هذه السانحة أن نؤكد دعمنا لكل القرارات الصادرة في هذا الجانب مثل قرارات استراتيجية النوع وإشراك المرأة في النهضة الصناعية وإنشاء البيوتات التجارية النسوية. السادة أصحاب الفخامة السيدات والسادة إن تجمع الكوميسا لديه الكثير من القوة التفاوضية اللازمة لتعزيز قدرتنا علي التفاوض الجماعي مع الإتحاد الأوربي حول الشراكة الاقتصادية بغرض التوصل لاتفاق منصف يركز علي الجوانب التنموية ولكن يجب أن نتذكر ان هناك أزمات تؤثر سلبا علي مسيرة التنمية في بلدانا ولابد من التصدي لها في إطار التعاون البناء بين دولنا ومن بينها أزمة الديون الخارجية ، والأزمة المالية العالمية وظاهرة الاحتباس الحراري في ظل ضعف المبادرة الدولية الرامية للتصدي لهذه القضايا والتي لم تتجاوز طور الوعود وبالتالي لابد لنا ولتحقيق طموحاتنا وآمالنا وتعبئة مواردنا من أن نعمل سويا للتغلب علي كافة الصعاب التي

تكبل مسيرة التنمية والتعاون في الإقليم

إننا نرغب في أن نعيش في سلام واستقرار ، وأن نتقاسم معا ثمرات السلام مع شعوب الإقليم وأن نعمل سويا من أجل تفجير طاقاتنا وقدراتنا من أجل التنمية غير أن جهودنا في السودان ظلت تصطدم بعقبات تحاول إعاقة مسيرتنا عن طريق التدخل الخارجي في مشكلة دارفور والتي خرجت بها قوي معادية من الإطار المحلي إلي المحيط الإقليمي والدولي من خلال تقديم الدعم العسكري والسياسي والإعلامي للحركات المتمردة في دافور بهدف تأجيج الصراع في دارفور وإحباط أي جهود لإيجاد تسوية سلمية ونهائية للمشكلة

ولم تكتف تلك القوي المتربصة بالسودان بمحاولاتها الرامية لتقويض الأمن والاستقرار في البلاد فحسب بل خرجت علينا بفرية جديدة تتمثل في قرارات المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس الجمهورية والتي هي شكل جديد من أشكال الاستهداف المباشر بغرض الهيمنة علي السودان والنيل من استقلاله وسيادته وعزله عن محيطه الإقليمي تمهيدا لتمزيق وحدته وأرجو أن أؤكد لكم أن شعب السودان بصموده وتماسك جبهته الداخلية وتضامن أشقائه وأصدقائه في إفريقيا والعالم قادر علي هزيمة هذا المخطط الخبيث وتفويت الفرصة علي قوي الشر التي تسعي للتدخل في شؤون الدول الإفريقية ونهب ثرواتها

السادة الصحاب الفخامة السيدات والسادة ختاما اسمحوا لي بأن أحيي الأمانة العامة للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا وعلي رأسها الأمين العام السابق السيد أرستو موينشا علي المجهودات الكبيرة التي ظل يبذلها علي مر السنين من أجل التكامل الإقليمي كما لايفوتني أن أهنيء السيد سنديسو انقوينا الأمين العام الجديد للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا مع تمنياتي له بالتوفيق

والسلام عليكم

البشير يخاطب الشعب السوداني

والمجلس الاعلى الوطني ومجلس الولايات واعضاء الهيئة التشريعية القومية

الخميس، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين .. والعاقبة للمتقين .. ولا عدوان إلا على الظالمين.

والصلاة والسلام على النبي الكريم المبعوث رحمة للعالمين..

وعلى سائر رسل الله أجمعين.. وعنا معهم برحمتك يا رب العالمين..

الأخ رئيس المجلس الوطني..

الأخ رئيس مجلس الولايات..

الإخوة والأخوات الكرام أعضاء الهيئة التشريعية القومية..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نلتقي بكم اليوم لنجدد العهد أمام المولى عز وجل ثم أمام مجلسكم الموقر ومن خلالكم لكل جماهير أمتنا في ربوع بلادنا كافة.. ثم لأحرار العالم بأننا ماضون في مسيرتنا القاصدة.. تحملاً للأمانة.. وصيانة لحرمة العقيدة والوطن.. وسيرًا في طريق السلام والتنمية وصولاً للأمن والرفاه.. الذي يستحقه هذا الشعب الكريم.. الذي أثبتت التجارب أنه كالمعدن النفيس لا تزيده التحديات إلا صلابة.. ولا تزيده النار إلا توهجًا.. تجمعه

النوائب وتوحده المصائب.. فلا يزايد على وحدته الوطنية.. ولا يضل طريقه إلى الأهداف السامية .. وها هي جموع شعبنا وقد اختارت طريق العزائم رفضًا لسياسات الهيمنة الغربية.. وإصرارًا على الوصول ببلادنا لتكون أمة عظيمة عملاقة ودولة مرهوبة الجانب تتوكل على ربها الخالق الرازق.. لا تعتدي على أحد.. ولا تقبل العدوان.. تسعى لتحقيق كفايتها.. وتصدير فوائضها.. والعيش في سلام مع جيرانها.. وتؤمن بتكامل وتعايش الحضارات لا تصادم الحضارات.. وتقف في وجه الاستعمار الجديد لتقول له لن نكون أول دولة إفريقية جنوب الصحراء يعاد استعمارها بعد أن كنا أول دولة إفريقية جنوب الصحراء تنال استقلالها..

الإخوة والأخوات..

أنجزت حكومة الوحدة الوطنية في الفترة المنصرمة ما سَيَرِدُ مجملاً في هذا الخطاب.. ومفصلاً في التقرير المرفق، وما يزال ينتظرنا جهد عظيم لتطوير الأداء في مستويات الحكم كافة، وصولاً إلى المستويات القاعدية.. فقد اتصل سعينا في تطوير تجربتنا في الحكم والإدارة من خلال التأكيد بقوة في ممارساتنا وأقوالنا على نظامنا الاتحادي اللا مركزي، مع تمتين التكامل والتنسيق والعمل على إحداث التوازن والذي يراعي الفوارق في التنمية.. ويلبي التطلعات، الاحتياجات القومية والولائية وزيادة الفاعلية في برامج التماسك الاجتماعي.. والوحدة الوطنية، وينتظرنا جهد مضاعف في حسن إدارة التنوع ولمّ الشمل وتفويت الفرصة على المتربصين بخيراتنا.

ولقد تابعتم أيها الإخوة الكرام الجهود العظيمة التي بذلتها الحكومة بدعم مجلسكم الموقر لحقن الدماء في دارفور من خلال العمل الإنساني

الموجه لإعادة التوطين وتشجيع المواطنين على الاستقرار وممارسة حياتهم العادية وقد ساهمت منظمات العمل الطوعي والإنساني الوطنية والعربية وبعض المنظمات الغربية بجهد مقدر في ذلك.. وقد قررنا حمايةً لسيادة وأمن واستقلال بلادنا إبعاد بعض المنظمات المشبوهة والمتورطة في أعمال لا علاقة لها بطبيعة العمل ولا الضوابط التي تحكمه.. وشرعنا كذلك في سودانة الأنشطة الطوعية والإنسانية في غضون عام واحد تمكينًا لمنظماتنا العاملة والقادرة على سد أي نقص.. وقد جاء التقرير المشترك بين حكومة الأمم المتحدة ليؤكد سلامة الأوضاع الإنسانية في دارفور وأن النسبة التي كانت تغطيها المنظمات المبعدة لم تصل إلى خمسة بالمائة في أحسن الأحوال.. وهذا ما تكفلت الحكومة بتغطيته، فالسلام في دارفور ظل دومًا محل الاهتمام في سياسة الحكومة التي تقوم في هذا الإطار على محورين أساسيين، الأول منها :يتمثل في العمل بأقصى جهد ممكن لحل القضية عمليًا على أرض الواقع ويقوم ذلك على ركائز تتمثل في:

قيام الدولة بمسؤولياتها في بسط الأمن بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات والترتيبات الأمنية مع الحركات الموقعة وتصفية عصابات النهب المسلح.. وتوفير الحماية للمنظمات العاملة في الشؤون الإنسانية، والمحور الثاني يتمثل في الاستمرار في تقديم الخدمات وإقامة مشاريع التنمية في دارفور وقد خصصنا جزءًا كبيرًا من القرض الصيني لطريق الإنقاذ الغربي.. وفي هذا العام كان الاهتمام واضحًا بأمر التعليم في مراحله المختلفة، حيث بلغ عدد رياض الأطفال (١٢٦٦) روضة وعدد الأطفال بها (٨٨) ألف طفل، كما بلغ عدد مدارس الأساس (٤٠٠٧) مدرسة وعدد المعلمين (٢٢.٣٣٥) معلمًا وتجاوز عدد التلاميذ بها المليون تلميذًا وتلميذة، فيما بلغ عدد المدارس الثانوية بمسافاتها المختلفة (٤٠٨) مدرسة تستوعب (٢٦) ألف طالبًا وطالبة.

وفي مجال الصحة بلغ عدد المستشفيات بولايات دارفور ٤٤ مستشفى و١١٢ مركزًا صحيًا و٢١١ شفخانة و٦٨٣ وحدة رعاية صحية أولية، يقابل ذلك ١٩١ طبيبًا و٧٠ من الأخصائيين في مختلف المجالات و٢٢ من نواب الأخصائيين و٢٩ من الصيادلة و١٨٧٥ من الكوادر المساعدة.

وفي مجال المياه بولايات دارفور، زادت كمية مياه الشرب الصالحة في الريف والحضر حتى بلغت بنهاية العام المنصرم ٢٠٠ ألف متر مكعب في اليوم، وهنالك مشروعات يجرى تنفيذها لتصل بالتغطية إلى حوالي ٧٥٪ من الاحتياج بالنسبة للريف والحضر، وتتضمن إنشاء ٦ سدود تتجاوز سعتها ٤.٥ مليون متر مكعب في العام.

ولترقية مياه الحضر في ولايات دارفور.. يجرى الآن تنفيذ مشروعات كبرى تتمثل في مشروع مياه نيالا من حوض البقارة لإنتاج ٤٠ ألف متر مكعب من المياه في اليوم من حقل آبار يتكون من ٢٠ بئر جوفية وخطوط ناقلة بطول ٨٥ كلم.. ويشمل المشروع محطة كهرباء وخطوط نقل كهرباء لحقل الآبار ومحطات الضخ بطول المشروع إضافة لأحواض تخزين بسعة ٥٠٠٠ متر مكعب.. وهناك مشروع مياه الجنينة المتضمن حفر ١٠ آبار جوفية بإنتاجية ١٠٠٠ متر مكعب للبئر الواحدة بإجمالي ١٠ ألف متر مكعب في اليوم للمدينة، وبعد اكتمال إنتاج هذه المشروعات تصل التغطية في ولايات دارفور الكبرى لنسبة ٨٠٪ من المطلوب لهذا العام.

كما بذلنا جهدنا وسعينا من خلال الملتقى القومي لأهل السودان، لحل مشكلة دارفور بالخرطوم وكنانة والذي تمخض عن عدد من التوصيات والقرارات مما يعد إنجازًا كبيرًا لم يلب أطماع دول الاستكبار التي لجأت لاستخدام السلاح الاستعماري الجديد الذي يعرف مجازًا بالمحكمة الجنائية

التي صممت خصيصًا لإخضاع رقاب الأفارقة وإعادة استعمارهم فصدر القرار المعيب شكلاً وموضوعًا.. والذي جابهته إرادة الشعب السوداني بوجدانه السليم فخرج طواعية في مواكبه الهادرة التي قادتها جماهير أم درمان أصيل يوم الرابع من مارس بلا تعبئة ولا تفويج ولا حشد ولا تزال المواكب تترى لترسم لوحة رائعة للوحدة الوطنية وتجسد تلاحمًا فريدًا لهذا الشعب المعلم.

فالتحية لأبناء السودان نساءً ورجالاً شيبًا وشبابًا بالداخل والخارج.. واتصل دعم موقف بلادنا ضد الجنائية.. ليشمل كل محيطنا الإفريقي والعربي والدولي في إجماع كامل من الأشقاء العرب والأفارقة ودول عدم الانحياز والدول الصديقة وكل أحرار العالم.. حتى ترنح دعاة المحكمة الجنائية وسقطوا في وحل التاريخ..

وكتب شعبنا الأبي الكريم أول الكلمات في سفر العزة الكرامة ورفض الذل والخنوع.. وليبدأ عهد دولي جديد تسود فيه مبادئ العدالة والحرية والمساواة.. وتختفي وسائل القهر والاستعلاء والكيل بمكيالين.. وتنعم الشعوب بالأمن والسلام.

الأخوات والإخوة الكرام..

إن مسيرتنا القاصدة لبناء دولة السودان العظمى مستمرة بإذن الله، ولن تشغلنا مثل هذه الصغائر عن أهدافنا العليا، إننا في سعينا لتحقيق السلام الاجتماعي لأمتنا قد أنجزنا أكثر من ٧٠ من القوانين والتشريعات المنظمة لدولاب الدولة، ومن ذلك إجمالا لا تفصيلاً قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٨م وقانون الانتخابات وقانون المجلس القومي للتعداد السكاني، ومشروع القانون الجنائي تعديل لسنة ٢٠٠٨م وقانون

الطفل، وقانون الصحافة والمطبوعات وقانون قوات الشرطة وغير ذلك.

نتوقع أن تكون الانتخابات القادمة مرحلة لقياس مدى الحرص على الممارسة الحقيقية والجادة في التداول السلمي للسلطة، ولقد اتخذنا لذلك العديد من الإجراءات والترتيبات حتى تتم وفق أقصى درجات النزاهة والشفافية، فكانت إجازة قانونها الذي اعتبرته كل الأوساط سابقة لا مثيل لها، ثم أتبعنا ذلك تشكيل المفوضية التي تعنى بذلك وقد أعلنت اكتمال استعداداتها لانطلاقة العملية الانتخابية في البلاد بمستوياتها الرئاسية والبرلمانية والتشريعية والولائية وفق جدول زمني محدد كما تابعتم.. واكتملت بحمد لله عمليات التعداد السكاني الخامس عبر ثلاث مراحل بمشاركة ١٢٦ خبيرًا من مختلف أنحاء العالم، وانتهت عمليات التحليل.. وستعلن المعلومات الأساسية عن عدد السكان وتصنيفهم لتشكل القاعدة في توزيع الدوائر الجغرافية..ووضع قاعدة معلومات أساسية لكل نشاط تنموي أو خدمي.

وتمضي تجربة الحكم الاتحادي في المجالات التنفيذية والتشريعية والعدلية والتنسيقية والأمنية بثبات مضطرد وتحقق نجاحًا مقدرًا على مختلف الصعد، مما يدفع بالعملية التنموية في اتجاه التميز وإعداد الكوادر واستقطاب القيادات.

الإخوة والأخوات:

لا شك أنكم تتابعون بل تشاركون في جهود مراجعة كل التشريعات السارية للتأكد من توافقها مع دستور السودان، ومواكبتها للتطورات الدولية والإقليمية والاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا ومن بينها تعزيز حماية حقوق الإنسان.. وتفعيل مكافحة الثراء الحرام والمشبوه وزيادة

النيابات العامة على مستوى المحليات، وإنشاء النيابات المتخصصة، والعمل على تطوير المهارات القانونية لتحقيق التمازج القبلي والتعايش السلمي، وتطوير الأداء في مجال الحكم المحلي والخدمة العامة بالولايات، بغرض ترسيخ التجربة الرامية إلى تمكين الشعب من تحديد أولوياته وتحقيق غاياته وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني وضبط ومراقبة الأداء الحكومي.. بما يحقق الاستغلال الأمثل لموارد بلادنا وتوظيفها للمصلحة العامة.

الإخوة والأخوات:

إن دعوتنا للسلام الدائم وسعينا الدؤوب لتحقيقه لم تمنعنا من السعي المستمر لبناء قوات مسلحة قوية تستخدم أحدث التقنيات للدفاع عن البلاد وحماية مكتسباتها، واتخاذ كل ما من شأنه حراسة السلام، كما ونتخذ من الوسائل أفضلها لحماية المواطن وأمنه وسلامته ببناء شرطة قوية مستعدة ومجهزة بأحدث العتاد اللوجستي والعلمي، حيث كان الاهتمام بالفرد العسكري في شخصه وبيئة عمله بما يميز أدائه مع إعمال القوانين واللوائح وهياكل تنظيم العمل، كما وفرنا احتياجات الدفاع تعزيزًا للوحدة والسلام الشامل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الوسائل الدفاعية وتبني أفضل معايير الكفاءة في الأداء الأمني والدفاعي من خلال توظيف المعرفة والتقانة وتطوير الدراسات والبحوث والاهتمام بالعمل المعنوي والإعداد الجيد، والانتشار وتعزيز الوجود الشرطي في جميع المواقع، وتجويد وترقية الأداء ورفع الكفاءة المهنية لضباط وضباط الصف وأفراد الشرطة بالتدريب المستمر في مختلف مجالات العمل الشرطي والفني.

ووفاء لاستحقاقات السلام في مجال دمج القوات، فقد اكتمل دمج

١٠٠ ضابط و١٠٠٠ مقاتل بقوات الشرطة في إطار سلام الشرق و ٣٥٤ من منسوبي قوات الحركة الشعبية في قوات الشرطة والمخابرات الوطنية، اما في إطار سلام دارفور فقد أكملنا دمج ١١٠٠ من حركة تحرير السودان في القوات النظامية المختلفة إلى جانب إنشاء إدارة الشرطة الظاعنة لحماية المسارات بولايات دارفور.

الأخ الرئيس.. الإخوة والأخوات:

وعلى الرغم من كل ما نتعرض له فإن اقتصادنا بخير، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع الخدمي بما فيه القطاع المصرفي مبلغ ٥.٥ مليار دولار خلال العامين الماضيين ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع رؤوس أموال المصارف المدفوعة، حيث مثلت رؤوس أموال المصارف الجديدة أكثر من ٣٢٪ من رؤوس أموال الجهاز المصرفي، ويزداد الإقبال على تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالبلاد باضطراد وبلغ القطاع الصناعي ٤.١ مليار دولار وفي القطاع الزراعي ٤٥٥ مليون دولار ويقيننا أن بلادنا بفضل ما حباها الله بمواردها الهائلة قادرة على أن تظل الدولة الأكثر استقبالا للاستثمارات العربية والأجنبية ونسعى لإزالة كافة أشكال عوائق الاستثمار.

ونتيجة لسياسات التحرير الاقتصادي واستجابة القطاع الخاص والأهلي للسياسات الاقتصادية، فقد حافظ المعدل الموجب للنمو الاقتصادي على ارتفاعه حتى بلغ نسبة ١١٪ بنهاية العام الماضي.

ورغم الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم إلا أن نصيبنا من آثارها السلبية كان يسيرًا وبفضل الله ثم بالإجراءات المحكمة والإشراف على حركة الاقتصاد الكلي والتركيز على دور بنك السودان المركزي في الحد من الآثار المتفاوتة على أسواق المال.

واتساقا مع توجه البلاد الاستراتيجي نحو برامج النهضة الزراعية لزيادة الإنتاج والإنتاجية، فقد وفرنا الآلات الزراعية ومياه الري بقدر مناسب، بجانب التمويل المباشر للعمليات الفلاحية بمبالغ تجاوزت (٩٠٦) مليون جنيه، مع اعتماد سياسات تكفل حماية المنتج وذلك بالإعلان عن الأسعار التشجيعية لمحاصيل الأمن الغذائي الرئيسية (الذرة والقمح) والمحاصيل النقدية مثل القطن، كما دعمت الدولة شراء القطن الزهرة من المؤسسات المروية، وخصصت اعتمادات مالية مقدرة لشراء الذرة والقمح، ولذلك فقد شهد الموسم الزراعي الماضي زيادة ملموسة في إنتاجية الفدان من كل المحاصيل بفضل الله أولاً وبجهود الدولة بتوفير البذور المحسنة للمزارعين والتوسع في الميكنة الزراعية وتوفير التمويل والسياسات المشجعة، والري في مواقيته، فحققت البلاد فائضًا كبيرًا في إنتاج الذرة للعام الثاني على التوالي، حيث فاقت إنتاجية الذرة متوسط الخمس سنوات الماضية في القطاع المروي، بل فاقت ما هو مستهدف لهذا العام، هذه النتائج الإيجابية كانت دافعًا وحافزًا للحكومة والمجتمع للاستمرار في البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية، والذي يمثل ثورة حقيقية في الإنتاج الزراعي والحيواني، نسعى من خلاله ليس لمجرد الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي فحسب، بل ولتحقيق فوائض تؤمن الغذاء للأشقاء والأصدقاء وتحسن من ميزان المدفوعات وتدعم القطاعات الإنتاجية الأخرى ولله الحمد والمنة.

الأخوات والإخوة الكرام:

لأهمية مياه الشرب فقد ارتفعت معدلات إمداد المياه النقية في الريف من ٢٥٪ الأعوام السابقة إلى ٧٨٪ في بعض الولايات بزيادة بلغت ٩٠٪

وذلك بغرض المساهمة الفاعلة في القضاء على الأمراض المنقولة بواسطة المياه، ذلك بعد أن اكتمل تركيب محطات تنقية مياه في كل من الرهد، حلفا الجديدة، القربة، مروي، نوري، جبل موية، العبيدية والجبلين واستجلاب معدات مياه ريفية من الصين بمبلغ ١٠ مليون دولار لتوزيعها لبعض الولايات، كما تم التعاقد بين السودان والصين لإنشاء محطة الفاشر بساق النعام وحل مشكلة مياه القضارف، مدني، كوستي، الدبة، دنقلا، وبورتسودان، والعمل جار لحل مشكلة عطبرة والدامر والدالي والمزموم بالقرض الإيراني وتأمين الصيانة المستدامة لمرافق مياه الشرب بالولايات كافة حتى نضمن استدامة هذه الخدمة الحيوية للمواطن بشكل مستقر.

وبفضل الاهتمام بالثروة الحيوانية والتي هي من ركائز الاقتصاد القومي، إذ تسهم بحوالي ١٦٪ من الناتج المحلي إجمالي، ويبلغ عائد صادراتها حوالي تسعة مليون دولار بجانب دورها في تخفيف حدة الفقر وتحسين الأمن الغذائي بالإضافة لتوفير فرص العمل لنسبة مقدرة من السكان، كما توفر مدخلات الصناعات التحويلية المتمثلة في الصناعات الجلدية ومنتجات الألبان والأعلاف المركزة، وقد شهد القطيع القومي نموًا مضطردًا حيث بلغ تعداده ١٣٨ مليون رأس من الأنعام منها ٤١ مليون رأس من الأبقار، ٥١ مليون رأس من الأغنام، ٤٣ مليون رأس من الماعز و ٤.٢ مليون رأس من الإبل، وتتأهب بلادنا لانطلاقة كبرى في إنتاج وتصدير المنتجات الحيوانية.

الأخوات والإخوة..

حقق الإنتاج الصناعي طفرة مقدرة بعد أن وفرت الدولة التمويل التشغيلي لصناعة الغزل و من خلال مجهودات آلية إنقاذ صناعة ، وذلك

بتنفيذ ٧٥٪ من الخطة الموضوعة لتطويره وتحديثه وصولاً إلى مرحلة الانطلاق الكبرى كما شهد إنتاج السكر تطورًا ملموسًا فاق الطاقات التصميمية للمصانع حيث بلغ الإنتاج ٧٦٦ ألف طن ولأول مرة في تاريخ إنتاج السكر بالسودان، مما كان الأثر الطيب على تطور الصناعات الغذائية والتحويلية.. وقد افتتحنا عددًا من مصانع الأسمنت ليبلغ إنتاج البلاد من هذه السلعة الإستراتيجية أكثر من ٣٤٠ ألف طن هذا العام، ويتصل الجهد لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في المستقبل القريب.

وفي مجال الاستكشاف والاستغلال الأمثل للثروات النفطية، فقد أزداد الإنتاج بحوالي ١٥٠ مليون برميل للاحتياطي النفطي للبلاد، وبلغ متوسط الإنتاج اليومي حوالي خمسمائة آلاف برميل في اليوم من حقول النفط، حيث انتهى العمل في حقل ثارجاث والذي سيصدر ٦٠ ألف برميل/ اليوم، واكتمل العمل في مشروع زيادة الإنتاج في حوض الفولة إلى أكثر من ٤٠ ألف برميل في اليوم وفي مقابل ذلك أنجزت التوسعة في طاقة تكرير مصفاة الخرطوم حيث بلغت طاقتها الإنتاجية حوالي ١٠٠ ألف برميل في اليوم.

كما أولت الدولة اهتماما كبيرًا بالطاقة الكهربائية والتي تضاعف حجم التوليد خمس مرات عما كان عليه قبل الإنقاذ من ٤٠٠ ميغاواط الى ٢٠٠٠ ميغاواط بدخول جزء من إنتاج مشروع القرن سد مروي ومحطات قري واحد واثنين وثلاثة.. والتوربينات المصفوفة بخزان جبل أولياء.

وتضاعفت الشبكة القومية عشر مرات لتصل بورتسودان شرقًا.. والأبيض غربًا والرنك جنوبًا ودنقلا شمالاً وأدخلت عشرات المدن والقرى في الشبكة القومية بفضل العشرات من محطات التحصيل والتوزيع وتدار هذه المنظومة بواسطة مركز تحكم على أحدث طراز افتتح بداية العام الماضي بمحطة كيلو عشرة.

وقد وقعنا عقد إنشاء محطة الفولة الاستراتيجية ٥٠٠ ميغاواط لربط شمال كردفان الأبيض الدبيبات أبو زبد بابنوسة بولايات دارفور الكبرى.. وقد شارف العمل على الانتهاء في محطات قري أربعة وبحري الحرارية وكوستي بطاقة إجمالية تصل إلى ألف ميغاواط.. وتتضمن الخطة ربع القرنية لإدخال كل السودان في شبكة واحدة ونسعى جاهدين لربط جنوب السودان بشماله بالتوقيع على عقود إنشاء عدد من السدود في الجنوب.

أما في مجال السياحة فقد اكتمل تأهيل وتطوير مناطق الجذب السياحي في مصيف أركويت، واستراحة البجراوية وقرية عروس السياحية، كما زادت الطاقة الإيوائية للفنادق بنسبة مقدرة وتطورت الخدمات السياحية المختلفة بعد ربط العمل السياحي في البلاد مع العالم الخارجي حيث أبرمنا عددًا من الاتفاقيات الدولية والثنائية مع منظمة السياحة العالمية، ومن هنا نوجه حكومات الولايات بإيلاء مزيد من الاهتمام لتطوير البنيات التحتية للسياحة، باعتبار أن السياحة تمثل إحدى الأدوات الفعالة لمكافحة الفقر من خلال زيادة دخل المواطنين بتلك المناطق، فضلاً عن دورها في التعريف بحضارة وثقافة أهل السودان.

وللأهمية الاستراتيجية لقطاع النقل وأثره في دفع جهود الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي، تواصل العمل في تنفيذ البرنامج الإسعافي للسكة الحديد بتوريد خمسة وابورات في مجال الطاقة الساحبة ويجرى العمل لتأهيل العربات وإدخال أكثر من ٥٠٠ عربة بضاعة في الطاقة الناقلة مع العمل في خطة إعادة فتح الخطوط المتوقفة، ومن بينها خط بابنوسة/ واو بعد تأهيله وإزالة الألغام وتركيب القضبان في القطاعات المفقودة.. على

طول خط بابنوسة.. واو بطول ٤٤٦ كلم وصيانة وتأهيل ٧٠ كيلومتر من الخط واكتمال فتح المسار لخط بابنوسة/ نيالا.

وفي مجال النقل النهري تم تأهيل عدد من الجرارات وبناء عدد من الصنادل بإضافة طاقة تقدر بنحو (٢٠٠٠) طن.

أما في مجال الطرق القومية فقد اكتمل تشييد أكثر من ٤ ألف كلم وتأهيل حوالي ٣ ألف كلم من الطرق القائمة، ويتواصل العمل في كافة قطاعات الطرق القومية غربًا وجنوبًا وشمالاً وشرقًا، ونرجو أن تكتمل حلقاتها بالطرق القارية في المستقبل القريب بإذن الله.

الأخ الرئيس.. الإخوة والأخوات:

لم تكن التنمية الاقتصادية لتكتمل بدون التنمية الاجتماعية، فقد كان إجمالي الصرف على الضمان الاجتماعي للعام الماضي مبلغ ١.٥ مليار جنيه بمساهمة من كل من ديوان الزكاة والصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي وبلغ صرف ديوان الزكاة وحده مبلغ (٣٦٢) مليون جنيه بنسبة صرف بلغت ٩٣٪ من الجباية الكلية للعام بزيادة قدرها ٩.٤٪ عن الصرف في العام٢٠٠٧م استفادت منه حوالي ٢ مليون أسرة.

استفاد أكثر من ٩٣ ألف معاشي من مبلغ ٤٧ مليون جنيه تقريبًا من مال صندوق المعاشات والتأمين الاجتماعي، شملت العلاج وكفالة الطالبة الجامعية والمصروفات الدراسية وكفالة الطالب المتفوق وكفالة الأيتام كما أدخل ٦٢٪ من المعاشيين تحت مظلة التأمين الصحي، وبلغ عددهم ١٠٧ ألف معاشي، وبلغ الإجمالي العام للمصروفات التأمينية

والقرض الحسن لهم مبلغ ٣٦٣.٤ مليون جنيه، وبلغت المزايا التأمينية للمعاشات المدفوعة مبلغ ٧٤ مليون جنيه لعدد ١١٣ ألف معاشي شملت الشيخوخة والوفاة الطبيعية والعجز الصحي، العجز الكلي والجزئي والوفاة بسبب الإصابة، وارتفعت التغطية التأمينية الصحية إلى (٣٠٪) من جملة المستهدف وبلغ عدد المنتفعين (٨.٥٩٩.٩٥٦) حيث شملت التغطية الصحية الجغرافية (٢١) ولاية بنسبة تغطية جغرافية بلغت ٨٤٪ من البلاد.

كما أولت الدولة اهتماما كبيرًا بالخريجين وكان العدد المستوعب بمشروعات الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين للعام الماضي ٧٩٦١ خريجًا وخريجة بتمويل قدره ٢٦ مليون جنيه، كما بلغ عدد الخريجين المستوعبين في برنامج الشهادة التقنية ٢٢٢٣ خريج في مجالات متنوعة، وشملت كفالة الطالب الجامعي بنهاية العام ٣٨.٥٠٠ طالب من ديوان الزكاة، وارتفع العدد المكفول من الأيتام إلى ٦٧ ألف يتيم كان تغطية ديوان الزكاة منه ٦٥ ألف يتيم.

وتحقيقًا للتنمية الاجتماعية المتكاملة قد أولت الدولة اهتماما خاصًا بالمرأة باعتبارها نصف المجتمع، حيث تقلدت مناصب رفيعة في المجالات القضائية والتشريعية والتنفيذية والسياسية والاقتصادية، وتؤكد المؤشرات تجاه المرأة بتمكينها وبقوة نحو مشاركة فاعلة في المجالات المختلفة، وتعزيز فرص الريادة النسوية وتمكين النساء للوصول للأرض والأصول والائتمان والتقانات الحديثة فضلاً عن الارتقاء بأوضاع المرأة الريفية والنازحة والنساء في مناطق النزاعات للاستفادة من الفرص المتاحة في مجتمعاتهن، وتعزيز مشاركتها في بناء واستدامة السلام، كما حققت المرأة السودانية،

حضورًا فاعلاً في قطاعات واسعة في السياسة والاجتماع والاقتصاد ومجالات السلام والتنمية..

ومن أجل توفير الكادر البشري المؤهل وإعداده للمساهمة في إنفاذ الخطة الخمسية وتحقيق غاياتها وأهدافها فقد حصل (١٩) ألف من العاملين بالحكومة ومنظمات المجتمع المدني على التدريب المناسب في مراكز التدريب المعتمدة داخليًا وخارجيًا وإعداد (١٨٤٨) في برامج تدريب مهنية مختلفة، فضلاً عن تدريب (٢٥٥٩) من الشباب تدريبًا تحويليًا وتمليكهم المهارات التي تمكنهم من الحصول على فرص عمل مناسبة.

الأخ الرئيس.. الإخوة والأخوات:

لقد كانت النجاحات التي حققتها الدولة في المجال الصحي واضحة ويتمثل أهمها في تطبيق المبادرة المتصاعدة لصحة الطفل والتي تضمن تدخلات أساسية لتقليل وفيات الأطفال أقل من عمر (٥) أعوام، بتغطية ٢,٧ مليون طفل بجرعات فيتامين أ بنسبة ٩٦٪ من المستهدف، ٣.٤ مليون طفل بأدوية مكافحة الديدان المعوية ٨٠٪ من المستهدف في ١٤ ولاية وتغطية عدد ٣,٤ مليون طفل بجرعات لقاح الشلل بنسبة ٩٥,٣٪ من المستهدف، فضلاً عن استهداف الأسر بالولايات الشمالية (حوالي ١٥ مليون) بخمسة رسائل للتوعية، مع توفير العلاج المجاني للملاريا بأكثر من ٥٠٠٠ وحدة صحية بنظام إمداد منتظم، وتطبيق برنامج العلاج المجاني للأطفال أقل من ٥ أعوام ، استفاد منها عدد ٢ مليون طفل، ومجانية العمليات القيصرية، واستفاد من العلاج المجاني للحالات الطارئة ٤ مليون متردد على الحوادث، كما حققنا مجانية نقل الدم في القطاعين العام والخاص بنسبة ١٠٠٪ واتباع سياسة توفير الدم من بنك الدم القومي

المركزي إلى بنوك الدم العامة والخاصة مجانًا.

الأخ الرئيس.. الإخوة والأخوات:

عملنا على إعادة التوازن في فرص التعليم بين الولايات والفئات، وتحقيق العدالة مع استخدام تقانة المعلومات والاتصالات في التعليم والإدارة والإنتاج، وإجراء نقلة في محتوى التعليم بمراجعة المناهج حتى تستجيب لحاجات الفئات المختلفة والارتقاء بالبيئة التعليمية إلى مستوى يتناسب مع متطلبات الإستراتيجية، كما يسجل لصالح تاريخ التربية والتعليم في مطلع القرن الحادي والعشرين أن أهل السودان استطاعوا أن ينموا مؤسسات التعليم ويعددوا أنواعه ويرفعوا نسب الاستيعاب في مؤسساته، ومن إيجابيات ذلك نسبة الاحتفاظ العالية حتى الصف الثامن التي بلغت ٨٠٪ وتعتبر من أعلى النسب في القارة الإفريقية، والأداء المتميز للتلاميذ والمعلمين في امتحان شهادة الأساس بنسبة نجاح بلغت ٧٣٪ كما تجاوزت نسبة الاستيعاب في التعليم الأساس ٧٢٪ في الفئة العمرية (٦-١٤ سنة)، ورفعنا نسبة الاستيعاب بحوالي ٣٠٪ في المرحلة الثانوية من الفئة العمرية (١٤-١٦ سنة) وترمي السياسة التعليمية للوصول بها إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠١١م، كما أولت الدولة اهتمامًا خاصًا بخفض معدلات الأمية وإتاحة فرص التعليم للصغار والكبار وسد الفجوة بين الجنسين.

واستجابت الحكومة للطلب المتنامي على التعليم العالي عبر البرامج الأكاديمية على مستوى البكالوريوس والدبلوم في المجالات المهنية والتقنية، ووفرنا هذا العام أكثر من ٨٩.٠٠٠ مقعدًا في برامج البكالوريوس وأكثر من ٦٠.٠٠٠ مقعدًا لبرامج الدبلوم التقني بما مجموعه

أكثر من (١٥٠) ألف مقعدًا مقارنة مع الناجحين في الشهادة السودانية وعددهم ٢٤٤ ألف طالبًا اي بنسبة استيعاب بلغت ٦١٪ ومواكبة لاحتياجات سوق العمل من التقنيين توسعنا في التعليم العالي بإنشاء كليات تقنية جديدة في بانتيو ومروي وبورتسودان والقضارف وربك والدمازين وأم روابة لتصبح لدينا ١٤ كلية تقنية موزعة على مختلف بقاع السودان تقدم برامج في مجالات التعليم الهندسي والزراعي والصحي وتقانة المعلومات والدراسات الاجتماعية، جهزت بالورش المتخصصة والقاعات والبيئة الدراسية المناسبة.

وكان اهتمامنا بدور البحث العلمي التطبيقي في التنمية بالبلاد فأنشأنا صندوقًا لدعم البحث العلمي مولت منه خلال هذا العام ٢٤٦ مشروعًا بحثيًا يقوم بإجرائها علماء وخبراء في المجالات الزراعية والهندسية والطبية والصحية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية، وكان اهتمامنا باستخدام تقانات الاتصالات لدعم العملية التعليمية فأنشأنا شبكة تربط مجتمع الجامعة وتوفر خدمة المكتبة الافتراضية للجامعات السودانية وتكون مدخلاً للمكتبات الإلكترونية العالمية ومصادر المعرفة، كما تحققت العديد من الإنجازات في مجالات بحوث الثروة الحيوانية، والنباتات الطبية والعطرية، التقنية الحيوية، الطاقة الذرية.. والجهود مستمرة في تطوير البحث ونقل واستخدام التقانة في المجالات المختلفة بما يدعم جهود زيادة الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويخفض من تكاليف الإنتاج.

الأخ الرئيس.. الإخوة والأخوات:

وجاء تدشين مشروع التقييم البيئي في السودان الذي يمثل قاعدة متينة وراسخة لتحقيق التنمية المستدامة، وتواصلت جهودنا توعية بالبيئة في كافة

المؤسسات وقطاعات المجتمع من خلال الوسائل المختلفة، فضلاً عن إدخال الدراسات البيئية في المناهج الدراسية لبعض الكليات الجامعية والمراحل الدراسية الأخرى، وتنفيذ برنامج العمل الوطني للتكيف مع آثار تغير المناخ، كما تابعتم جهود التوسع في مشروعات الإسكان الشعبي وتبني سياسات كلية وإجراءات لخفض أسعار مواد البناء مع السعي الجاد لتنفيذ المشروع القومي للإسكان والتعمير وتوفير السكن المناسب والملائم لكل شرائح المواطنين.

وقد بدأ الصندوق القومي للإسكان والتعمير نشاطه في ٢١ يونيو ٢٠٠٨م وقد تحقق كثير من الإنجازات منذ تلك الفترة أهمها :-

- إجازة قانون للصندوق بواسطة مجلس الوزراء الاتحادي في فبراير ٢٠٠٩م .

- اكتمال البنيات الأساسية وهيكلة الصناديق الولائية واختيار المواقع في ولايات المرحلة الأولي للمشروع (الخرطوم - النيل الأبيض - الجزيرة - القضارف - البحر الأحمر - جنوب دارفور) وقد بدأ العمل التنفيذي للسكن في ولايتي النيل الأبيض وجنوب دارفور .

الأخ الرئيس.. الإخوة والأخوات:

انتظمت المناشط الثقافية جميع الولايات كوضع طبيعي نوجهه مركزيًا دفعًا ودعمًا للمشروعات القومية، ترسيخًا لدعائم السلام والتسامح، ونشرًا للفضيلة وغرسًا للقيم، وتفعيلاً للنشاط بمنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالعمل الثقافي والشبابي والرياضي، حيث دعمنا الاتحادات الرياضية بأكثر من (٣٤٧) جنيه وتوفير حوافز للاعبين بأكثر من ٣٦٠,٠٠٠ جنيهًا ودعم أكاديمية تقانة كرة القدم بأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ودعم الاتحادات

والجمعيات والمعارض الثقافية بأكثر من (٣١) مليون جنيه، كما تقدم رئاسة الجمهورية معاشًا استثنائيا لنحو ٣٠٠ مبدع، وبفضل ذلك كانت النجاحات التي حققها السودان في مجال الرياضة بأنواعها المختلفة.

كما عقدنا مؤتمرًا للحوار الإسلامي المسيحي حول استدامة السلام وتعزيز الوحدة الوطنية والذي من خلاله وقف العالم بأجمعه على واقع التعايش والتسامح الديني الذي يسود المجتمع السوداني، حيث لا تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللغة.

الأخ الرئيس.. الإخوة والأخوات:

واصل قطاع الإعلام والاتصالات بكافة مؤسساته انتصاراته وإنجازاته، كثمرة من ثمار النهضة المباركة التي تعم بلادنا، ليصبح صرحًا من صروح النهضة الحديثة لكي يجسد الفكر المستنير الداعم للسلام والوحدة الوطنية، ويعبر عن الجهود التنموية الخلاقة التي تجري على أرض البلاد.. ويحافظ على السمات المميزة للشخصية السودانية، ويكون جسر تواصل بين المواطن السوداني ومحيطه الخارجي، وليسهم في إعلاء قيم العدل والخير.. والسلام.

وقد شهد قطاع الإعلام بالولايات تطورًا ملحوظًا من حيث عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية والتغطية، ونعمل لتنفيذ مشروع تعميم البث التليفزيوني وتحديث أجهزته، والتوسع في برامج راديو المجتمع لخدمة مجتمعات الريف بالتوعية والتثقيف وتحقيق التنمية ونشر ثقافة السلام بنسبة ١٠٠٪ من المخطط، وفي العديد من الولايات.

ونعمل على توسيع المقاسم لشركات الهاتف السيار التي بلغت نحو (٥) مليون خط يستفيد منها (٤) مليون مشترك في مختلف أنحاء الوطن،

ونسعى جاهدين لتوسيع خدمات الإنترنت حيث بلغ عدد الشركات المرخص لها في خدمات الإنترنت الخاصة (٩١) شركة وفي خدمات الإنترنت العامة (٢٧) شركة.

الإخوة والأخوات الكرام:

لقد شهدت علاقاتنا الخارجية خلال الفترة الماضية نشاطًا دبلوماسيًا إقليميًا ودوليًا كبيرًا لطرح قضايانا العادلة، وفضح النوايا السيئة للنيل من سلام وأمن واستقرار البلاد، ومناهضة ما تسمى بمحكمة الجنايات في المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، مثل الاتحاد الإفريقي.. وجامعة الدول العربية.. ومجموعة الـ٧٧ ودول المجموعة الإفريقية الكاريبية الباسفكية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المؤسسات المحبة للسلام، وما وقفة العديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية معنا بعد صدور قرار المحكمة الجنائية إلا نتاج لذلك الطرح الموضوعي لمواقف السودان، ثم كان لتمثيلنا في المنظمات العالمية والإقليمية والدولية وحضورنا الفاعل فيها دوره وأثره الموجب في هذه القضية، ومن ثمرات ذلك النشاط مخرجات مؤتمر القمة العربي بالدوحة الداعم لمواقفنا.

فقد أولت حكومة الوحدة الوطنية اهتماما خاصًا بمحيط السودان الإفريقي وبذلت جهودًا دبلوماسية مقدرة لإعمار علاقات السودان مع مختلف دول العالم، وقد أفضت هذه الجهود إلى تطوير علاقاتنا بصفة عامة، إلى دعم وتقوية أواصر العلاقات السودانية بدول العالم وتوسيع التعاون بين بلادنا وكثير من الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية وغيرها.

والسودان من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية فقد لعب دورًا

رائدًا في الانتقال بالمنظمة إلى طور الاتحاد الإفريقي، وتمتعنا برئاسة وعضوية الكثير من لجانه واستضفنا عددًا من المؤتمرات الإفريقية التي من أهمها مؤتمر اللاجئين الأفارقة، وكان من ثمار هذا النشاط الفعّال للسودان في هذا المحيط هذه الوقفة القوية من الدول الإفريقية المساندة للسودان في موقفه الرافض للإدعاءات الزائفة لما يسمى بالمحكمة الجنائية.

كما ظلت علاقات السودان مزدهرة في محيطه العربي حيث أصبح السودان يلعب دورًا رئيسًا في تنقية وتصفية الأجواء العربية واحتقانات ما بعد حرب الخليج الثانية.

فنحن أيها الإخوة والأخوات طلاب سلام واستقرار ، ولا يروقنا أن تعيش بلادنا تحت ظلال السيوف والتوترات ولم تكن المواجهة مع أحد طريقًا اخترناه في يوم من الأيام وإنما كانت تفرض علينا ، وإيمانًا منا بأن الحوار البناء والاحترام المتبادل هما السبيل الأنجح لاحتواء بؤر التوتر والاحتقان بين الدول والشعوب ، فإن يدنا تظل ممدودة إلي دعاة السلم والعدل وفق مقياس الحق والكرامة ، بل إننا نرحب بالإشارات الموجبة التي أرسلها الرئيس الأمريكي باراك أوبما باتجاه العالم الإسلامي في أكثر من مناسبة باعتباره مهد حضارة وموئل ثقافة لها إسهاماتها التي لا تخطئها العين في بناء الحضارة الإنسانية ... واعترافه بأن الانتصارات الحقيقية التي حققتها بلاده لم تكن بقوة السلاح ، وإنما بالأحلاف والصداقات التي بنيت على مبادئ الحوار والمنفعة المتبادلة .

وعودًا على بدء أيها الإخوة الأماجد وأيتها الأخوات الفضليات دعوني اذكّر نفسي واياكم- ومن خلفكم من تمثلون- ببعض المعاني السامية التي تتطلب تضافر جهودنا ووحدة صفنا وأن نرمي عن قوس واحدة ومن تلك

المعاني أن نجدد التزامنا بالسير في درب النهضة بالبحث الجاد عن دروب جديدة لتعزيز نوعية الحياة الحرة والكريمة لشعبنا ولأمتنا وتحقيق الرفاهية لأجيالنا الصاعدة في درب العزة والكرامة وربط ذلك كله بيوم معادنا فلا خير في حياة تجعل الدنيا مبتغاها وخاتمة مطافها.

جديرون نحن بمعاش أفضل، وبمكانة أكثر رفعة بين الأمم، تؤهلنا له إمكاناتنا الروحية والمادية، فلا نضخم أمرًا هينًا ولا نستهين بأمر عظيم، عبادة لله بمعاني النصر، والصبر ولذلك لن تصرفنا المكائد وحبائل شياطين الإنس والجن، إن اعتصمنا بحبل الله المتين وجددنا العزائم، فلن تغلبنا حيلة، ولن تفت في عضدنا حاجة، ولن نكون- بعون الله- كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا.

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ ﴾ صدق الله العظيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وسلم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خطاب المشير عمر حسن احمد البشير رئيس الجمهورية
بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والخمسين للاستقلال المجيد

خاطب المشير عمر البشير رئيس الجمهورية بالساحة الخضراء الأمة السودانية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والخمسين للاستقلال المجيد وسط حضور رسمي وشعبي كبير ومشاركة فاعلة من كافة قطاعات المجتمع ورموزه الوطنية والسياسية وأعلن سيادته العفو عن المتهمين في المحاولة التخريبية الأخيرة وإطلاق سراحهم فورًا تأكيدًا لمعاني الوفاق الوطني وفتح صفحة جديدة استعدادًا للعمل من أجل وطن خال من التآمر موحد وآمن، وحيا سيادته الرموز الوطنية التي أسهمت في تحقيق الاستقلال وفيما يلى نص خطاب السيد رئيس الجمهورية.

خطاب السيد رئيس الجمهورية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله والصلاة والسلام على إمام المجاهدين وقائد الغر الميامين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وعلى سائر الأنبياء والمرسلين.

الإخوة والأخوات في كل مكان من بقاع سوداننا الحبيب

يا جماهير شعبنا الوفية..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

اليوم نستقبل عيدًا تسبقه بالبشرى لنا أعياد وأعياد.، نستقبل عيد الأعياد – عيد الاستقلال – وقد سبقه عيد الفداء ويوم النحر وما أدراك ما

يوم النحر .. وعيد الميلاد المجيد وسلام على عيسى والأنبياء.. وعيد السنة الميلادية لنستقبل بمقدمة عامًا وليدًا نرجو فيه الخير والنجاح.. ثم نقف اليوم كما تعودنا في مثل هذا اليوم الذي كان في اليوم الأول من يناير ١٩٥٦م.. الموافق اليوم الثامن عشر من جمادى الثاني ١٢٢٥هـ في الساعة التاسعة تمامًا من صباح ذاك اليوم. حيث أعلن الزعيم الخالد إسماعيل الأزهري مولد جمهورية السودان الأولى الديمقراطية المستقلة.. ورفع علمها ثلاثي الألوان ليخفق على سارية تظل كل الوطن.. وليكون رمزًا للسيادة والعزة.. يومها.. كانت كلمات الأزهري تفتح أفقًا باهرًا في مسار تاريخنا الوطني.. إذ قال: (إذا انتهى بهذا اليوم واجبنا في كفاحنا التحرري. فقد بدأ واجبنا في حماية الاستقلال وصيانة الحرية وبناء نهضتنا الشاملة.. التي تستهدف خير الأمة ورفعة شأنها ولا سبيل إلى ذلك إلا بنسيان الماضي وطرح المخاوف وبناء الثقة.. وأن نقبل على هذا الواجب الجسيم إخوة متعاونين.. وبنيانًا مرصوصًا يشد بعضه بعضًا.. وأن نواجه المستقبل كأبناء أمة واحدة متماسكة قوية)..فسلام على الأزهري في عليائه اليوم.. وسلام على رفاقه الذين قادوا الكفاح والنضال والجهاد.. منافحين عن ثرى هذا الوطن بالنفيس والغالي لإنهاء فترة مظلمة من تاريخ بلادنا.. وأستأذنكم أن نقف برهة عند تلك الكلمات التي رأت بنور البصيرة ما سيكون بعد عقود وعقود. وكأني بها اليوم تتجدد في أسماعنا داعية للإقبال نحو الوطن ورفعة شأنه. بطرح جراحات الخلاف والمخاوف وعدم الثقة.. والحض على التعاون والتلاحم.. والاتحاد صفًا واحدًا. وبنيانًا مرصوصًا لنواجه المستقبل كأبناء أمه متماسكة وقوية.. كلمات الأزهري أيها الإخوة عليه الرضوان تصرخ في كل أذن وتمس وجدان كل واحد منا.. بأن نتدبر أمرنا في قادم الأيام لتمتين الوحدة. فلنجعلها اليوم شعارنا ومنهجنا وسبيلنا.

حيث ران الاستعمار على البلاد جاثمًا على صدرها خلال (٥٧) عامًا يستبد بقدراتها ويعصف بخصائصها.. ويطفئ جذوة الحيوية في نفوس أبنائها.. ويشيع الفرقة والبغضاء في ربوعها.. ليضمن الاستقرار وطول البقاء بين أرجائها.. فتصدت كتائب الأمة بقامات عالية لا تلين.. وعزائم شديدة لا تستكين .. فوقفوا دونه عزلاً يصاولونه وينازلونه ميدانًا إثر ميدان.. ومعركة تلو معركة.. وانتفاضة بعد انتفاضة.. ونزالاً لا يعرف تلو معركة.. وانتفاضة بعد انتفاضة .. ونزالاً لا يعرف الونى ولا الانخذال والانكسار.. فجاء النصر يومها وارتفعت الراية فوق السارية خفاقة وعالية.

الإخوة والأخوات.. إن هذا الذي نحتفل به اليوم ما كان ليكون إلا عبر نضال الشعب السوداني الذي ما ونى خلال قرن كامل من الزمان يثابر مجاهدًا لإنجاز الاستقلال والتحرر الذي أصبح واقعًا بفضل الثورة المهدية والفكر المهدوى.. الذي أذكى جذوة الجهاد كأول جهد سودانى لإرساء جذور الثورة في أرض السودان.. ووشح الوطن بدماء شهداء كررى وشيكان.. وأم دبيكرات وشهداء ود حبوبة. والسحينى والميراوى وشهداء ثورة ١٩٢٤م وهبة ١٩٤٢م وانتفاضة ١٩٤٦م. وقد أصبح واقعًا عبر الحركات المستمرة ضد الغزو الأجنبي في انتفاضات وثورات في كردفان عام ١٩٠٢م وسنار عام ١٩٠٤م ونيالا وفنجاك والجزيرة ١٩٠٨م.. في الحلاوين وفي نيالا وفنجاك وفي انتفاضة الفكى على الميراويز وفي ثورة القديل ضد الاستعمار وقهر السلطة.. وفي بربر ١٩١١.. ودارفور في ١٩١٧م.. والذي أصبح حقيقة واقعة عبر ثورة عام ١٩٢٤م. وعبر نضال المثقفين في أواخر الثلاثينات في مؤتمر الخريجين بود مدنى وأم درمان. وعبر الشباب السوداني وطلائعه المتعلمة متمثلة في الطلاب والتلاميذ ضد الاستعمار الزائف ومشروعاته الكائدة. فالتحية مستحقة والعرفان مشهود

لكل أولئك من أبناء السودان الذين حققوا بالدم والعرق والمهج والأرواح ذلك النصر الكبير الإخوة والأخوات أبناء شعبنا العظيم.. لقد ذكرت في خطابي في الذكرى الخمسين للاستقلال: إن أدنى ما يجب علينا فعله نحو ذكرى هؤلاء الرجال الأبطال هو أن تنصرف معاهد بحوثنا في أمر إسهاماتهم الوطنية وإجلاء إسهاماتهم للناس.. كما أدعو المسؤولين في حاضرة البلاد وعواصم الولايات التي أنجبت بعضهم إحياء ذكراهم وإطلاق أسمائهم على الميادين والساحات والشوارع.. واليوم أجدد النداء مرة ثانية ولا أقبل في هذا الأمر تقصيرًا.. كما أوجه أيضًا تأكيدًا لما قلت في العيد الخمسين من ضرورة أن نعنى عناية فائقة بتسليط الضوء الباهر على الهبات الشعبية.. والنضال الجسور الذي قاده المزارعون في الجزيرة.. والعمال في عطبرة. والسجل الحافل لأبناء الشرق في مقاومة الدخيل والصفحات المشرقة التي سطرها أهل كردفان والشمالية ودارفور.. ونضال المرأة السودانية الذي اتصل ولا يزال.. ورجالات الطرق الصوفية. وأئمة المساجد.. ورجال الأعمال والمال.. وأؤكد أمامكم مجددًا إصراري ومتابعتي لتنفيذ هذا التوجيه.

الإخوة والأخوات.. إن احتفالنا اليوم إنما يمثل وقفة تربط تاريخ أمتنا بحاضرها ومستقبلها.. فمن التاريخ نسترجع صدى ذلك الإجماع الوطنى الذى علا صوته فوق كل أصوات الخلاف والفرقة.. فكان استقلال السودان إجماعًا وطنيًا شمل كل ألوان الطيف السياسي والقبلي والعرقي والديني.. فأصبح واجبًا علينا أن نستلهم من ذلك الإجماع.. وأن نحافظ ونتمسك بذلك الإجماع بترسيخ الوحدة الوطنية لرأب الصدع وجمع الشمل.. ونبذ أنماط التجزئة.. ورفض الفرقة والشتات، والتركيز على ما يجمع الأمة ويوحد إرادتها.. ويوظف طاقات أبنائها ويحشدها لمعارك البناء

والتقدم والتنمية.. ونجدد اليوم أيها الإخوة الدعوة لصون هذه الوحدة الوطنية التي انتظمت صفوف شعبنا بالسهر على مصالح الأمة.. وتفانى كل القيادات السياسية والتنفيذية والتنفيذية.. الفئوية والجماهيرية في خدمة الشعب وقضاء حوائج الناس.. ندعوهم جميعًا لإعلاء قيم العمل والواجب.. وندعوهم إلى النهوض بالمسؤوليات قبل المطالبة بالحقوق.. فحق الوطن علينا نجسده عملاً وإنتاجًا.. والوفاء للوطن نترجمه مزيدًا من العمل والإنتاج.. ليكن الإنجاز حافزًا ودافعًا لتجويد الأداء والإرتقاء بمعدلات الإنتاج وبمستوي الخدمات. نريد أيها الإخوة أن نقتلع أسباب التراخى والقصور والإهمال في مرافق الدولة كافة.. نريد عملاً وثورة تهدف للقضاء على كل أنماط اللامبالاة والتسيب والجمود والفساد.. كل ذلك رهين بتجاوب واستجابة كل فئات العاملين في أجهزة الدولة وعبر تنظيماتهم الفئوية والنقابية، واتحادات العمال والمزارعين، نقابات المهنيين وتنظيمات أصحاب العمل والشباب والنساء. إنها مسؤولية تضامنية. وتحد مشترك لكل تنظيمات العمل الوطني.. وفي كل مواقع العمل والخدمات والإنتاج.

الإخوة والأخوات.. قلت وما أزال أعيد. ذكرت وما زلت أردد أن اتفاق السلام الشامل الذي وقعناه في التاسع من يناير من عام ٢٠٠٥م. يمثل نقطة فارقة في تاريخ السودان.. وأحسب أننى لم أجانب الحق عندما وصفت ذلك الاتفاق في خطابي بنيفاشا بمولد جمهورية السودان الثانية.. ذلك لأن ذلك الاتفاق لم يكن ليتم لولا اعترافنا بأصل الداء وتسمية الأسماء بأسمائها.. فالتشخيص للداء هو نصف الدواء.. ولقد جاء الدواء ناجعًا وكاملاً فيما توصلنا إليه في اتفاقيات السلام.. نقول ذلك ونحن لا نتوهم حصانة عن الخطأ.. ولا نتوقع أن تسير الأمور وفق حرفية

النصوص.. ونعي أن تنفيذ ما اتفق عليه تكتنفه بعض العراقيل.. وربما اختلاف في التفسير والتأويل.. وهو أمر جربناه في الأيام الماضية بين شريكى الاتفاقية. والذي ظن بعض أهل أنها بداية النهاية.. اتفاق لا يمكن أن نسمح معًا لشرارة صغيرة أن تتسع لتلتهم الأمل والسلام والرجاء.. واليوم إخوتى عدنا أقوى مما كنا.. وأكثر صلابة مما مضى وأشد عزمًا على التمسك بهذه الاتفاقية.. شركاء في المسؤولية.. وشركاء في التنفيذ وشركاء في التشريع.. وشركاء في الرقابة وشركاء في مجابهة تحديات السلام تهب من قبل دارفور وألمح جراحات الحرب تندمل في الشرق وأري بعين اليقين أن المقبل من الأيام هو الأفضل والأكمل بإذن الله.. وأعاهدكم أن أظل معكم وبكم أبدًا قابضًا على جمرة الابتلاء باقيًا على العهد، منافحًا عن كبرياء الأمة وعزة الوطن حتى يتحقق كل ما نصبو إليه.

الإخوة والأخوات..

إننا نعيش في عالم متجبر قاهر.. عالم لا يعطى العاجز إلا الشفقة. ولا يعطى المحتاج إلا الصدقة. وقل أن يفعل.. ولا يؤمن لضعيف بحق ولا يقبل لصاحب عقيدة ومنهج بفسحة زمانًا أو مكانًا. ولا تصوغ الشفقة ولا الصدقة ولا الضعف ولا الاستكانة مجد الأوطان ولا رخائها. فسودان الكبرياء لا يمكن أن يعيش على شواطئ التطلع لمن يمنع ويعطى ليقهر ويسلب.. وإنما هو السودان الذي يفجر إمكاناته المبدعة والخلاقة ليزرع العرق. ويحصد الرخاء ويقدم المثل للأمة التي تأبى الانكسار والانبطاح.. فالسودان وطن الأمطار والأنهار والغابات والسهول والمراعى في وطن كهذا لا يجوع إلا العاجز.. ولا يحتاج إلا الذليل ولا ينكسر إلا الجاحد بأنعم الله فهلموا أبناء السودان أن حيا على العمل وحيا على الفلاح تأسيًا

بسيرة من صنعوا الاستقلال ومن صانعوا.. ومن هم على الدرب لصيانة التراب ووحدة الوطن والاستقلال فهذه مسيرة تواصل وعطاء.. ومسيرة مواصلة.. وهى استلهام للعطاء واستمرار في العطاء.. وهكذا الأمم الحية.. لا تنكسر أمام إغراء.. ولا تستبدل بالأدنى الذي هو خير.. وحتى نتبع القول العمل ننتهز هذه المناسبة الجليلة لنعلن أمامكم العفو عن المتهمين في المحاولة التخريبية الأخيرة وإطلاق سراحهم فورًا تأكيدًا لمعاني الوفاق الوطنى ونفتح معًا صفحة جديدة نسطر عليها استعدادنا للعمل من أجل وطن خال من التآمر وطن موحد آمن متحضر يكون فيه تبادل السلطة سلمًا والمعارضة حوارًا واختلاف الرأي لا يفسد للود قضية..

الإخوة والأخوات..

التحية والمجد لرموز استقلال سوداننا وصناع وحماة وحدتنا.. التحية للشهداء الذين ارتوت أرض السودان من دمائهم الغالية والذين قدموا كل مرتخص وغال مهرًا للوطن والشعب.

التحية للبعض أمثلة للكل

والإشادة بالبعض تحية للجميع.. التحية للسيد عبد الرحمن المهدى

التحية للسيد على الميرغني

التحية للسيد الشريف يوسف الهندي

التحية لسانتينو دينق.. ووليم دينق.. وجيرفس ياك.. وبابو نمر.. والسلطان بحر الدين.. والشيخ على الغالي.. والناظر دين مجوك.. التحية لإسماعيل الأزهري. التحية للشيخ على عبد الرحمن

ولمحمد أحمد المحجوب وأحمد محمد ياسين ومحمد عثمان ياسين.. وأبيل ألير..

التحية لهؤلاء رموزًا لغيرهم والذين جاهدوا وناضلوا من أجل استقلال السودان ووحدة السودان.. لعلى عبد اللطيف وصحبه الميامين ولأحمد خير والثلة المباركة من قادة مؤتمر الخريجين..

التحية للمقاتلين الأشاوس من أقصى شمال البلاد وربوع الشرق..

التحية للمجاهدين لبناء السودان من أبناء كردفان ودارفور.

والتحية لسرسيو ايرو بطلاً من أبطال استقلال السودان ووحدة السودان جنوبه وشماله..

التحية للرموز من أبطال وسط السودان وسهوله

التحية لهؤلاء وغير هؤلاء.. ممن أسهموا وأعطوا وناضلوا وبذلوا.. ممن أثبتوا أن الولاء أولاً وثانيًا وثالثًا وأخيرًا.

وإن الوفاء للسودان والانتماء للسودان يعلو على كل وفاء وولاء.. التحية لأجيال حملت الراية.. وقاتلت في ظلها من أجل السودان مرادفًا لوحدة ترابه..

التحية لجيل البطولات الذي مضى بعد أن سجل تاريخًا ناصعًا والتحية لجيل التضحيات الذي حمل العبء ينافح عن الوحدة ويبني المستقبل ويصون الاستقلال ..

والتحية لكم جميعًا أبناء وبنات شعبنا العظيم..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

وكل عام وأنتم بخير..

خطاب أسد العرب (البشير) في افتتاح سد مروى

تاريخ الخطاب ٣/ ٤/ ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام علي خير خلق الله أجمعين سيدنا محمد و علي آله و صحبه أجمعين ضيوف بلادنا الكرام الإخوة و الأخوات أبناء شعبي العزيز الأبي السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ، هذا يوم نحمد الله سبحانه و تعالي أن وفقنا أن نقوم بهذا الانجاز الضخم مشروع سد مروي مشروع القرن مشروع بداية نهاية الفقر في السودان مشروع بداية الانطلاقة الكبرى لدولة السودان العظمي المارد الإفريقي و العربي رغم أنفهم و غصبًا عنهم و بإذنه تعالي سوف نصبح القوة العظمي نعم لابد أن نحمد الله تعالى لأن هذا العمل لم يتم إلا بتوفيق الله تعالي و بدعم مباشر من الأصدقاء و الأشقاء و نقول لهم: جزاكم الله خيرا لقد حاولوا أن يحاصروننا التآمر علي السودان و علي الإنقاذ بدأ منذ أول يوم والناس تتذكر عندما منع منا الأمريكان القمح و قالوا: لن نبيع لكم إلا بشروط و رفضنا الشروط و أخيرًا جاءوا و قالوا :نعم مستعدين ان نبيع لكم بدون شروط و دفعنا قروشنا و القمح وصل بورسودان فإذا بهم يأتوننا راجعين و هم يعلمون أن المخازن فارغة و المخابز فارغة البلد لم يكن بها مخزون لم يكن هناك قمح و لا دقيق فقالوا :لن ننزل هذا القمح إلا تمضوا لنا علي الشروط و لكن نحن ناس أعزاء و أبناء ناس عزاز و كما غني الفنان عندنا الآن و قال: وا أسفاي لو ما جيت من زي ديل و أهل الحارة ما أهلي ، نعم قلنا لهم نرفض الشروط مهما كانت فقاموا أخرجوا

السفينة وتوجهنا للشعب السوداني الذي كانوا يتوقعون خروجه في مظاهرات ضد الحكومة و لكن و الحمد لله الشعب خرج في مظاهرات تأييد للحكومة لأن موقف الحكومة كان يعبر عن الشعب انه شعب عزيز لا يقبل الإهانة ولا الذلة ، ولا يقبل أن تكون يده هي الدنيا بعد ذلك توجهنا لأهلنا المزارعين ووضحنا لهم الموقف و تحمس المزارعون ، وفي سنة واحدة حققنا الاكتفاء الذاتي من القمح ردًا على دعاويهم وعلي شروطهم، وبعد ذلك قبلوا ؛ لأنهم عرفوا إننا شعب لا ينكسر ولا يخضع ولا يركع إلا لله سبحانه و تعالى، واستمر التآمر و قالوا : يفرضوا حظر اقتصادي على السودان والهدف أن يركعوا السودان.

هل تقبلوا تركعوا لغير الله ؟ لأجل ذلك نتوجه لله سبحان و تعالي ونتوكل عليه نطلب منه العون والدعم لا من غيره فهو الذي يملك خزائن السموات الأرض لأننا مؤمنين و نتيقن أن الأرزاق بيد الله فهو سبحان الذي يقول : ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ (الذاريات) .

هل هناك سبب بعد القسم المغلظ الذي أقسمه رب العالمين ، و لم يقسم قسمًا مثله ليؤكد لنا أن الأرزاق ليس بيد أحد وأن الأرزاق ليست في الأرض لكي نبحث عنها في الأرض ؟ نعم نسجد لله في الأرض لكي يرزقنا من خزائن السماء و استمر الحصار لكن رغم الحصار كان العون والدعم والسند بعد الله سبحانه و تعالي من أشقاءنا في الدول العربية والصناديق العربية و أصدقاءنا و أشقاءنا في الصين و كل الأحرار في العالم و لذلك استمرت التنمية.

هذا سد مروى و نقول لهم: هذا سد مروى يقف شامخا و ها قد بدأ

الآن توليد الكهرباء التي ستغطي كل السودان إن شاء الله و ستتبعه سدود أخرى.

كانت شبكة الطرق و كانت الاتصالات و المدارس و الجامعات ومشروعات التنمية الزراعية و الصناعية و الخدمات السياحية و خدمات المياه و بعد هذا يأتي صندوق النقد أحد أدوات الاستعمار الجديد و يقول: إن السودان من أسرع الاقتصادات نموا في العالم (شاهد من أهلها). نعم أصبحوا يهددونا قالوا: سنقوم بحظر بترولي علي السودان و بترول السودان كان مرخصًا لشركات أمريكية أوقفت الشغل ، و قالوا: لن يستخرجوا البترول إلا تجيء حكومة عميلة لأمريكا قمنا طلعناهم برة فقالوا: سوف يوقفوا البترول و الشركات الأمريكية لن تستخرج البترول حتى تأتي الحكومة العميلة التي تقبل رجل الأمريكان حتى يستخرجوه لنا فتركناهم و استخرجناه و حررنا بترول السودان منهم جاءنا الأصدقاء و الأشقاء من الصين و ماليزيا و الهند و باكستان كلهم جاءوا و استخرجوا البترول في السودان وأصبح بترولنا حرًا و بنينا خط الأنابيب ١٦٠٠ كيلومتر عملنا مصفاة الخرطوم و الموانئ في البحر الأحمر و صدرنا بترولنا و الحمد لله اسود و مصفي.

ما انتهوا قالوا : سنقوم بحظر سلاح علي السودان وهم يعرفون أن البلد في حالة حرب و حظر سلاح معناه أن ينزعوا السلاح من الحكومة ويضعفوها لكن السلاح من الناحية الأخرى يذهب لحركات التمرد أتينا بشبابنا شباب السودان قلنا لهم نريد تصنيع سلاح في السودان فكانت اليرموك و كانت جياد و كانت سارية و كانت مصانع الذخيرة و كل الناس رأت إنتاج تلك المصانع من الأسلحة و البنادق و الرشاشات و الآليات والمدرعات و الدبابات ، الهدف الذي يرمون إليه هو إيقاف التنمية في

السودان ، يريدون أن يشغلونا باتهاماتهم و تحركاتهم و لكن نحن بحمد الله لا ننشغل بمثل هذا و هم سيصدرون قرارهم بكرة و اللي طلعوا بعده قرار آخر و تالت ورابع و عاشر و كلها في النهاية لن تصنع فينا شيئا و هذا ليس أول قرار أصدروه قرارات قبل هذا من مجلس الأمن ضد السودان آخرها كان القرار ١٧٠٦ وين الآن القرار ١٧٠٦ قلنا لهم : (موصوا و أشربوا) وفعلا ماصوه و شربوه و الآن نقول قراراتهم الجاية فليستعدوا منذ الآن ليموصوها و يشربوها.

في هذا اليوم نريد أن نقول للناس أن لا يشغلوا أنفسهم بمثل هذه القرارات نريد الرد العملي على هذه القرارات لن ننشغل ولا التنمية ستقف و هذه القرارات من تجربتنا إنما هي حافز لنا لمزيد من الانجاز هي دافع لكي نرد عليهم بإنجاز جديد و بمشروع جديد البداية سد مروى و ستتبعه سدود سد الشريك و ستيت و أعالي نهر عطبرة كلها سدود سنطرحها هذا العام إن شاء الله سنبدأ العمل فيها السنة دي بكجبار و الشريك و ستيت وأعالي نهر عطبرة سنرد عليهم بالمزيد من مشاريع التنمية نحن وقعنا طريق الإنقاذ الغربي الذي سيربط الجنينة بالخرطوم و وقعنا الطريق الدائري الذي سيربط كل جنوب كردفان و جبال النوبة بالطريق القومي طريق الإنقاذ الغربي سنربط حلفا و مصر بالسودان و سنربط إثيوبيا بالسودان بثلاثة طرق بعد القلابات الآن طريق الكرمك و طريق الحمرة بعد ذلك و الشوك كلها مشروعات جديدة ، سنرد بمشاريع زراعية جديدة سنقيم ترعة من سد مروى لكي تسقي مليون فدان أو تزيد لكي نزرع قمح يكفينا و يكفي جيراننا إن شاء الله هذا هو ردنا علي كل محاولاتهم لتعطيل التنمية أو تعطيل مسيرة السودان أما السلام فقد أقريناه في الجنوب و كانوا هم الذين يرفضون السلام في الجنوب وكنا نقوم لنعمل لوقف إطلاق النار فيعرقلوه كان تخطيطهم تقاتلوا و موتوا و تكلموا مع بعض إلي أن أتينا بالسلام والناس تعرف كيف أتي السلام بعد ما فرضناه في توريت حتى قبلوا أن يأتي

السلام عملنا سلام الشرق و اتفاقية أبوجا التي عملوها معنا هم نفسهم وقالوا: إنها اتفاقية نهائية و الذي لا يوقع عليها يعاقبوه و في النهاية كل الجهات التي لم توقع هم دعموها و ادوها القروش والعربات و السلاح وشفتوها عند خليل من وين لخليل مائتين عربة لاندكروزر كلها مسلحة بأسلحة ضخمة و كبيرة مضادة للدبابات و للطائرات من أين له و بعد ما دحرناه في أم درمان تاني زودوه بعربات جديدة و سلاح جديد و دخل تاني دارفور و تاني دحرناه ، و برضوا حا نجيب سلام في دارفور و رغم أنفهم دارفور ستعود سالمة و آمنة إن أرادوا السلام أهلًا و سهلًا وإن لم يريدوه فسنفرضه و نفرض الأمن و الاستقرار. نشكر و نحيي كل الوطنيين من السياسيين الذين استجابوا و دخلوا الوطن سواء عبر اتفاقية القاهرة أو التراضي الوطني مع الشريف زين العابدين الهندي رحمه الله أو اتفاقية جيبوتي مع الصادق المهدي و الآن كلنا في السودان و الحريات متاحة و الأحزاب تعقد مؤتمراتها حتى الحزب الشيوعي بعد أربعين سنة عقد مؤتمره مفتوحا و قد حضره الناس و نحن قلنا لنقد لن تحتاج بعد الآن أن تمشي تحت الأرض إلا في المرة النهائية بعد عمر طويل إن شاء الله و هذا هو السودان و نقول لهم استمروا فالتحديات هذه هي الحافز و الدافع لأننا نعلم أن طريقنا هو طريق ابتلاءات و شدائد و عزائم فالأمر لو كان يأتي بالساهل لكان جاء لرسول الله ﷺ و الطريق الذي نسير فيه و من أول يوم عارفين أنه طريق عزائم وشدائد و الآن الحمد لله نزداد قوة يوم بعد يوم.

في هذا اليوم من لا يحمد الله لا يحمد الناس نريد أن نشكر كل الإخوان الذين وقفوا معانا في هذا السد العظيم الشكر أولًا للصديقة و الشقيقة الصناديق الممولة لهذا المشروع و نشكر جمهورية الصين و سلطنة عمان والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و الصندوق السعودي للتنمية و الصندوق الكويتي و صندوق أبوظبي للتنمية و دولة قطر الذين ساهموا في تمويل هذا المشروع الذي يقف أمامنا الآن شاهدًا على حسن

التعامل و التعاون و الإخاء نشكر الشركات التي نفذت هذا العمل الاستشاري الألماني و شركة دامير العالمية و المقاول الصيني و سي ام دي وإس بي يو المقاول الفرنسي السطون و كل الشركات الوطنية التي عملت في هذا المجال و شكر خاص للخبراء الوطنيين في اللجان المختلفة التي قدمت المشورة و النصح للوحدة و كذلك المهندسين السودانيين الذين رابطوا في هذا الموقع ستة سنوات حتى أتموا هذا الإنجاز و قدموا نموذج للشباب السوداني الواعد الذي سيبني دولة السودان العظمي نحيي كل من ساهم و وقف معنا و ساعدنا في بناء هذا الصرح و نقول لهم جزاكم الله خيرا التحية لإخواننا و أبنائنا في وحدة السدود الشباب أصحاب السواعد الخضراء الذين نفذوا هذا المشروع تحية خاصة لأهلنا المهجرين في الحامداب و أمري و المناصير و نقول لهم حقوقكم محفوظة و جزاكم الله خير ضحيتوا بأرضكم و ببيوتكم و مقابركم و تاريخكم وذكرياتكم من أجل الوطن التحية لكم كلكم إن شاء الله.

أخوانا في وحدة السدود قدر ما حاولنا أن نشكركم و نجازيكم قلبنا ، نقول لكم جزاكم عند الله ألف خير و لكن بهذه المناسبة لكم مرتب ستة أشهر إنشاء الله ، الشعب السوداني الذي انتظر هذا الإنجاز نقول له سنخفض سعر الكهرباء أولا في القطاع السكني للفقراء أي إنسان يستهلك مائتين كيلوا في الشهر سنخفض له ٢٥٪ القطاعي الصناعي لكي يتقدم ويمشي لي قدام و ينافس المرحلة الأولي تخفيض ٢٥٪ أهلنا المزارعين الناس الحارسين الأرض نخفض لهم ٣٠٪ و لكي نعطي إخواننا في الهيئة القومية و في وزارة المالية يرتبوا أمورهم و عداداتهم و حساباتهم نقول البداية إنشاء الله في ٣٠ يونيو في عيد الإنقاذ القادم إن شاء الله أكبر الله اكبر الله أكبر لا إله إلا الله و لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين و لو كره الكافرون في سبيل الله قمنا نبتغي رفع اللواء لا لدنيا قد عملنا نحن للدين فداء فليدم للدين عزه أو ترق فيه الدماء والسلام عليكم و رحمة الله .

نص خطاب رئيس الجمهورية المشير / عمر البشير في مسيرة النصر و التأييد

الخرطوم ١٤ مايو ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم.... الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على رسوله الأمين المواطنون الأعزاء أهل السودان جميعًا أبناء وطني الكرام المجتمعين الآن أمام القيادة العامة في مسيرة النصرة في ملحمة النصرة لقواتكم المسلحة و القوات النظامية الأخرى في المعركة من أجل الدفاع عن الوطن وعن الأرض والعرض وعن الدين وعن رسول الله ﷺ و هذه رسالة نرسلها من الخرطوم الصامدة و من أم درمان العاصمة الوطنية نرسلها للعملاء والخونة والمرتزقة والطابور الخامس نقول لهم: هؤلاء هم الجماهير، هذا هو الشعب السوداني وهذه كلمته و هذه مسيرة النصرة وملحمة النصرة للنصر الذي تحقق ، لأن هؤلاء عملاء و نحن نقاتل من أجل قضية، وندافع من أجل مبادئ نحمي وطن و هم ينفذون أجندة خارجية ، وسؤال بسيط من الذي اشترى لهم هذه العربات من الذي اشتري لهم السلاح ومن الذي مونهم و مولهم لكي يروعوا المواطنين ويحلموا باحتلال الخرطوم .

قالوا: يريدون احتلال الخرطوم ، هل يعقل أن يحكم الخرطوم أحد العملاء و الخونة باع نفسه للشيطان و الصهيونية و الصليبية ، الخرطوم هي مقبرة الغزاة و مقبرة الطامعين في حكم السودان و نقول لهؤلاء: تذكروا التاريخ و غردون الذي ذبح في الخرطوم ، تذكروا الإمام المهدي لما دخل الخرطوم فاتحًا ، فالخرطوم ليست أنجمينا ، ولا يمكن لعميل أو دخيل أن

يدخل الخرطوم أو يحتلها ، فها هي الجماهير قد قالت كلمتها و نحن نعلنها أيضًا ، أين خليل والذي باع نفسه و كل قياداته ليس لهم اهتمام بقضية دارفور إنما استغلوا أهلهم في دارفور أتوا بالأطفال و المرتزقة و غرروا بهم وأغروهم بالمال لكي يحتلوا الخرطوم و نحن نعلن من هنا إنه لا خليل و لا قياداته و لا كل العملاء الذين معه لهم اهتمام و حرص على قضية دارفور و نحن لن نتفاوض مع خليل أو أي عميل ، نعم نحن مع السلام لكن ليس هناك مكان لعميل أو خائن أو بائع لوطنه و أهله و قبْلته و باع كل قيمه و مبادئه و الآن اليوم أين خليل بعد ما أدخل هؤلاء هنا أدخل الشباب و الأطفال في محرقة أم درمان ؟ الآن هو هارب شارد يستنجد بالتشاديين ينادي لإدريس دبي أن ينجده .

نحن نؤكد لكم أن أبناء الشعب المخلصين و الوطنيين في القوات المسلحة والشرطة والأمن والدفاع الشعبي والخدمة و الوطنية جاهزون لحماية الدين ولتطهير أرض السودان ودارفور خاصة من كل العملاء والمارقون و الخونة و الطابور الخامس

في هذا اليوم نزجي تحية خاصة للقوات المسلحة و لقوات الشرطة ولقوات الأمن و الدفاع الشعبي والخدمة الوطنية والتحية للشعب السوداني الذي التف حول قواته و وقف معها ورفع معنوياتها وساعدها لتقاتل بجسارة و بسالة فأعطت كل العملاء و من وراءهم درسا في الثبات و الوطنية ، معركة حسمت في ساعتين و هذا تم بعون الله سبحانه و تعالى وبثبات قواتكم و التفافكم من حولها.

نحيي كل القوي السياسية الوطنية التي وقفت مع شعبها عند ساعة المحنة و التي لم تخذل شعبها في لحظة النصرة نحييهم كلهم و نقول لهم نحن و انتم كلنا في خندق واحد دفاعا عن الوطن والأرض والعرض وعن المبادئ والقيم.

نقول: إن الشدائد فيها خير لأنها تظهر معادن الناس معادن الرجال والذهب الأصيل لا يعرف إلا بعرضه علي النار فلما جاءت (النار و جاءت الحارة) الناس عرفوا الشعب السوداني و قواته و أبنائه كيف يثبتون ويتوحدون في(لحظة الحارة) نحن نعلن إن هذه لحظة التوحد وحدة الشعب السوداني و الصف السوداني و كل أبناء السودان و سنعمل إن شاء الله علي تجميع كل القوي لكي نصل بالبلاد إلى أمن يشمل كل ربوع وتراب السودان

نحيي كل من شارك و ساهم في هذه المسيرة و الملحمة ملحمة النصرة لقواتكم المسلحة و نؤكد لكم و نعاهدكم أن قواتكم علي العهد ضاغطة علي الزناد حتى تطهير الوطن من أي عميل أو دخيل أو مارق أو طابور خامس. أيضا تحية خاصة نرسلها لكل الدول الصديقة التي اتصل رؤساؤها و قادتها مؤيدين و مهنئين ومبدين استعدادهم للوقوف مع الشعب السوداني ضد كل العملاء و الدخلاء و نؤكد لهم أن السودان آمن و سيظل آمنا و موحدا ينعم بالأمن و السلام و الطمأنينة .

و نزجي تحية خاصة لشركائنا في الحركة الشعبية الذين أبدوا موقفا مشرفا منذ أول لحظة حتى قبل دخول الغزاة وضعوا كل إمكانياتهم وقواتهم تحت إمرة القوات المسلحة لدحر أي عميل أو خائن أو مأجور .

الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله عليها نحيا و عليها نموت مخلصين له الدين و لو كره الكافرون و لو كره المنافقون ....

المراجع

١ ـ صلاح فضل مشكلة دارفور .

٢ ـ حسنات عوض ساتي ورقة بعنوان مساهمة المرأة في حل مشكلة دارفور .

٣ ـ أحمد إبراهيم محمود ورقة بعنوان دور الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور .

٤ ـ سراج الدين عبد الغفار ورقة عمل بعنوان الأزمة السودانية .

٥ ـ زكي البحيري مشكلة دارفور .

٦ ـ المعتصم أحمد على أمين أزمة دارفور .

ـ مقالات من موقع إسلام أون لاني .

ـ مقالات مختلفة في جريدة الأهرام المصرية .

ـ مقالات مختلفة من مجلة السياسة الدولية .

ـ مقالات من المركز السوداني للخدمات الصحيفة .

ـ موقع دار فوسنيور .

الفهرس